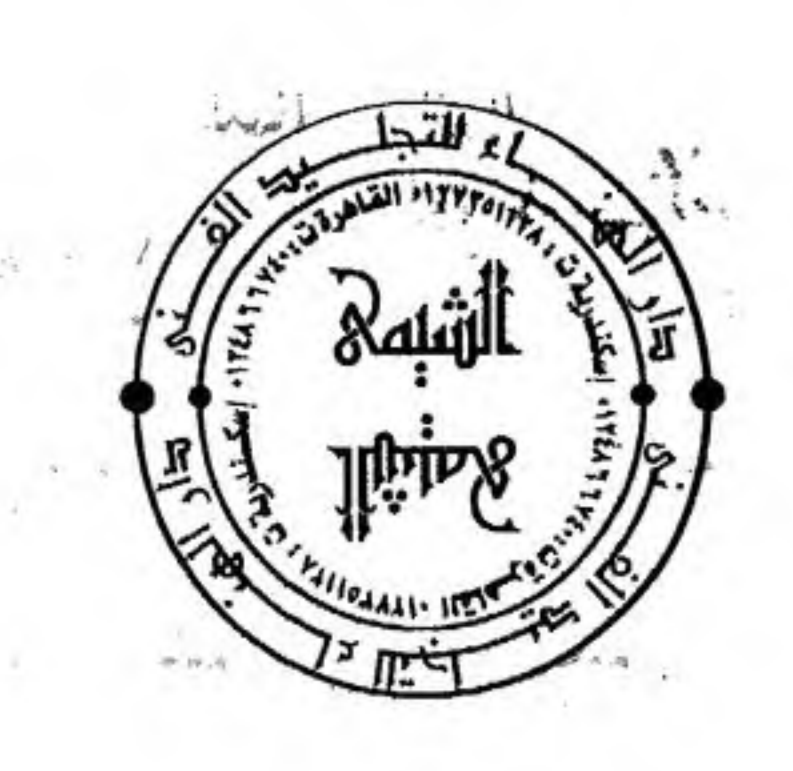
الإعلام - الإرهاب وحقوق الإنسان فى عصر العولمة



بقلم
أحمد عيسى

مركز الاسكندرية للكتاب
٤٦ ش الدكتور مصطفى مشرفة
الأزاريطة ت ٤٨٤٦٥٠٨



الإعلام - الإرهاب وحقوق الإنسان فى عصر العولمة

بقلم

أحمد عيسى

٢٠٠٩م

مركز الإسكندرية للكتاب
٤٦ ش الدكتور مصطفى مشرفة – الأزاريطة – الإسكندرية
تليفون وفاكس: ٤٨٤٦٥٠٨

اسم الكتاب : الإعلام والإرهاب وحقوق الإنسان فى العصر العولمة
اسم المؤلف: احمد عيسى
اسم الناشر : مركز إسكندرية للكتاب
رقم الإيداع : ٢٠٠٨/٢٥١١٠
الترقيم الدولىI.S.B.N
١٠٤٢١٩

تقـديم

هذه خواطر وتأملات حول قضايا وأحداث تصدرت المشـهد السياسى والإعلامى والتنموى على مدار خمس أعوام "٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨". اهتم بهـا المثقفـون والمفكـرون والمتخصصـون وصـناع القرار وتابعتها قطاعات عديدة من الراى العام المصرى والعالمى.

اجتهدت أن أطرح من خلالها رؤى وآراء وأفكار كرد فعل فورى وتعبير ذاتى من مواطن مصرى يعتز بمصريته ويفخر ببلده وعراقة شعبه وحكمة قيادته.

أقدمها للقراء أبناء مصر والوطن العربى.. جسراً للتواصل بـين البشـر ولتعميـق الـوعى والانتمـاء للـوطن.. ولتوثيـق ارتبـاط الشباب بحاضرهم وتنمية مشاركتهم فـى صياغة مستقبل أفضل هم أول من يجنى ثماره.

مستقبل يسـود فيـه السـلام والاسـتقرار والتفـاهم وتنـتعش فيـه جهود التنمية والتطوير والتحديث.

المؤلف

اقرأ فى هذا الكتاب
الموضوعات التالية

فى البدء كانت الكلمة

"مارس ٢٠٠٨"

فى البدء كانت الكلمة.. فجراً لضمير الإنسانية.. وثورة فى عالم المعرفة.. ونقلة فى سلم الحضارة.. وخطوة عملاقة لحفظ التراث.. نقشاً وحفراً وتدويناً على جدران الكهوف والمعابد والمسلات وصحائف العظم والخشب والجلد وأوراق البردى، إلى أن اخترع "جوتنبرج" آلة الطباعة فى القرن الخامس عشر فحدثت الطفرة الاتصالية والمعرفية الأولى فى الصحف والكتب التى شهدها العالم فى القرون اللاحقة لهذا الاختراع الفريد.

ثم شهد العالم فى القرن الماضى ثورة تكنولوجية جعلت العالم قرية صغيرة يعيش عصر الانفجار المعلوماتى والمعرفى وأصبحت كلمة "إقرأ" التى دعى إليها القرآن والمصلحون والمفكرون واجباً وضرورة لأنها مدخل للمعرفة وحق من حقوق الإنسان وسبيل لمد جسور التعاون والتفاهم ومعرفة الآخر والتسامح وتعميق التواصل بين بنى البشر فى كل مكان على خلاف أجناسهم وألوانهم وأعراقهم وعقائدهم.

فالكلمة لبنة الكتاب والقراءة.. وبوابة المعرفة والوعى وهما جوهر الحياة.. كما أن الإنسان يربط وجود الحقيقى بجوهره

المعرفـى.. بحيـث يمكـن القـول "أنـا أعـرف إذن أنـا موجـود" فـإن الإنسان هو حصيلة ما قرأ.. أو "هو ما يقرأ".. وتنطبق عليـه مقولـة "قل لى ماذا قرأت أقل لك من أنت".. لأن القراءة لحظـة اختيـار.. وأمانة.. ومسئولية.

وفـى مصـر كانـت القـراءة ولا تـزال المـدخل لمهاجمـة الأميـة الأبجدية والأمية الثقافية والأمية المهنية والوسيلة الأهم للحفاظ علـى النسـيج الثقـافى وتواصـل الأجيـال والسـبيل للإبـداع والتقـدم والتحـديث... إلـى أن أصـبحت حقـاً مـن حقـوق الإنسـان فـى إطـار المشروع الحضارى "القراءة للجميع" الذى ترعاه السيدة الفاضـلة/ سـوزان مبـارك منـذ عـام١٩٩١ وحتـى الآن.. والـذى أصـبح حملـة قومية مستمرة للقراءة طـول العـام ترسيخاً لثقافة القراءة باعتبارها قاطرة النهوض بالمجتمع وتعظيم الانتماء الـوطنى و الـدينى وسـياجاً للخصوصية الثقافية وطريقاً لتحقيق ديمقراطية وعدالـة المعرفـة فـى مجتمعنا الذى يسعى حثيثاً إلى بناء مجتمع المعلومات والمعرفة.

لقد بدأ المشروع عام١٩٩١ ثمرة تفكير السيدة/ سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهوريـة لإيمـان سيادتها الراسـخ بقيمـة القـراءة ودورها فى صنع الأجيال وحق الطفل المصـرى فـى القـراءة كحقـه فـى التعليم والصـحة والغذاء والحياة ولإعـادة الكتـاب والمكتبـة إلـى

مكانتهما الطبيعية بعد تراجع هذه المكانة بسبب ازدياد سعر وتكلفة الكتاب.. وتعاظم المنافسة بين الكلمة المقروءة ووسائل الاتصال واسعة الانتشار وفائقة السرعة... كانت البداية عدد محدود من المكتبات أنشأتها جمعية الرعاية المتكاملة.. وعبر مسيرة سبعة عشر عاماً أصبح عدد المكتبات نحو ٢٠ ألف مكتبة.

فى العام الأول للمشروع ١٩٩١ حمل المهرجان شعار "كتاب لكل طفل" وفى العام الثانى ١٩٩٢ حمل شعار "طفل القرية" وفى العام الثالث ١٩٩٣ حمل شعار "مكتبة فى كل مكان". وفى العام الرابع ١٩٩٤ تطور الشعار بشكل واضح ليصبح "مهرجان القراءة للجميع".. للطفل.. للشباب.. للأسرة. وظل هكذا: الشعار الدائم للمهرجان حتى أصبح الشعار عام ٢٠٠٧ "القراءة للحياة".

وكما أكدت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى كلمتها خلال الاحتفال الذى أقامته اللجنة العليا للقراءة للجميع عام ٢٠٠٧ تحت شعار "القراءة للحياة"، فإن مشروع القراءة للجميع هو فى جوهره دعوة لتقدم المجتمع من خلال الاستزادة بكل ما قدمته الثقافة المصرية والتعرف على ما قدمته الثقافات الأخرى، كما أنه يستهدف تحقيق العدالة الثقافية وتوزيع الثروات الفكرية والمعرفية بين الناس وتحقيق عالمية الثقافة من خلال المزيد من التجانس بين الثقافات واحترام التنوع والتعدد وإعلاء قيم التسامح والسلام.

... وتحول المهرجان هذا العام إلى حملة قومية للقراءة لأن القراءة أصبحت ظاهرة تفرض نفسها بقوة على إيقاع الحياة وتمثل عادة وسلوكاً يومياً للمواطن يصب فى خانة تعظيم المشاركة الإيجابية فى دفع الحياة نحو الأفضل وتسريع خطوات التحديث وتعميق الولاء للوطن والانتماء للخصوصية الثقافية وفى نفس الوقت الانفتاح الرشيد على العالم والتفاعل الإيجابى البناء مع الآخر.. وكل ذلك... دون تعصب أو انعزال أو اغتراب أو انجراف فى تيار الهيمنة الثقافية أو هرولة متسرعة فى سباق العولمة.

لقد جعل المهرجان من القراءة هدفاً فى حد ذاتها.. تأكيدا لحميمية العلاقة بين الإنسان والكتاب.. وإشباعاً لحاجة المواطن وفضوله المعرفى وتحقيق سعيه الدءوب نحو اكتشاف ذاته.

والعالم الذى يعيش فيه.. عالم ملئ بنور العلم والدهشة والمعرفة والمتعة والخيال الخلاق.. وصولاً إلى عالم جديد يلبى احتياجاته ويحقق ذاته ويتناغم فيه مع القيم المطلقة: الحق والخير والعدل والسلام والجمال.

لقد نجح المهرجان فى تحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية وكان أبرزها:

- بناء جيل جديد مزود بالعلم والمعرفة الثقافية.

- غرس القيم والمثل العليا فى نفوس الشباب بتقوية الانتماء الوطنى واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والتسامح وحق الاختلاف وقبول التعددية الثقافية.
- إنشاء نحو ٢٠ ألف مكتبة فى مختلف ربوع مصر كانت الأولوية فيها للمناطق النائية والمحرومة من الخدمة الثقافية فى القرى والنجوع بالصعيد والدلتا.
- دفع العديد من الكتب المصرية لمضمار المنافسة والفوز بجوائز عالمية، وأصبحت "الحملة القومية للقراءة للجميع" نموذجاً مصرياً يُحتذى ومثالاً تدعو المنظمات العالمية - وعلى رأسها اليونسكو- إلى تطبيقه فى العديد من دول العالم.
- إصدار ما يزيد على أربعين مليون نسخة كتاب، ونشر مايزيد على ١٧٠٠ عنوان من أروع الإصدارات فى إطار "مكتبة الأسرة" ذلك المشروع الحضارى الأكبر للنشر الذى أعاد الروح للمعرفة والثقافة بمصر وأتاح لأبنائها التعرف على كنوز العبقرية والفكر والإبداع فى مختلف العلوم والمعارف والآداب، وأعاد للكتاب مكانه وللمكتبة المنزلية مكانتها التى تبوأتها بجدارة فى كل بيت ولدى كل أسرة.

- تنمية الوعى البيئى والدعوة إلى نظافة البيئة من خلال مشروع "الركن الأخضر" ونشره فى مختلف المكتبات.
- صقل مهارات الأطفال والنشء وبلورة مواهبهم وإبراز وتنمية إبداعاتهم وإلقاء الضوء على المتميزين.
- تنمية عادة القراءة وتعميق الاتجاهات الإيجابية المجتمعية نحو الثقافة بمفهومها الأشمل وتحفيز الطلب على الكتاب باعتباره وجبة ذهنية لا تقل عن وجبة الخبز على المائدة.. فبالخبز والكتاب يحيا الإنسان وتطوير عادة القراءة الجماعية كمدخل لتمتين العلاقات الاجتماعية وتوثيق الروابط الأسرية وتواصل الأجيال من خلال الحوار المستمر بين أفراد الأسرة الواحدة.
- إحياء العديد من أمهات الكتب فى التراث المصرى والعربى والإسلامى والتى تحتل مكانة بارزة فى تاريخ الفكر الإنسانى بما يدعم التفاعل مع العالم شرقه وغربه.. ويبث الروح القومية والشعور بالفخر بالثقافة المصرية.
- تنشيط النشر الإليكترونى للكتاب لتلبية احتياجات قطاع كبير من القراء وزيادة قاعدة المستفيدين من النشء والشباب وتنويع عاداتهم القرائية.

الإعلام والعولمة
الدور والرسالة

(فبراير ٢٠٠٨)

السياسة الإعلامية المصرية جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة لدعم التنمية والاستقرار والإصلاح الشامل داخلياً ولتعزيز السلام والانفتاح الرشيد على العالم والتواصل معه خارجيا وتعميق علاقات مصر بالعالم العربى والإسلامى إقليميا، وتعزيز مكانة مصر الجيوستراتيجية باعتبارها دولة مفصلية وبوتقة تنصهر فيها الحضارات والثقافات ولها السبق فى مسيرة السلام والإصلاح وريادتها الإعلامية التى بدأت مبكراً منذ الثمانينات تأكيداً لمكانتها ولمواجهة الهيمنة الثقافية.

ويعيش العالم الآن ثورة اتصال وتطوراً تكنولوجيا مثيراً وثورة معلوماتية لا حدود لها تواكب عصر المتغيرات الكبيرة.. عصر العولمة بمجالاتها المختلفة سياسياً واجتماعيا واقتصادياً وثقافياً وإعلاميا، وحيث أن العولمة أصبحت واقعاً لا نملك تجاهه ترف الاختيار أو الانتظار ولا نقدر حياله على تقديم حجج للتجاهل أو أعذاراً للعزلة أو أسباباً للانعزال..

لذلك فنحن ملزمون بأن نتعامل معها - من حيث هى - وبوعى شديد ويقظة تامة من تأثيراتها المتوقعة على امننا القومى أو علاقاتنا الدولية أو توجهاتنا السياسية والاقتصادية أو أنماط حياتنا الاجتماعية أو هويتنا الثقافية وخصوصيتنا الحضارية.. خاصة وأن مصر برصيدها الزاخر يمكنها التعامل بندية والمشاركة بفاعلية تحت عباءة عصر العولمة ما دامت لا تتخلف عن مسيرته.

إن مواجهة تحديات العولمة لا تعنى فقط التركيز على سلبياتها ومخاطرها لتجنبها وإنما البحث فى إيجابيتها وفرصة تعظيم الاستفادة منها باستمرار، وهذا هو جوهر الرؤية الاستراتيجية تجاه العولمة والمرتكزة على منهج متوازن ومتوازى لتعظيم الإيجابيات وتفادى السلبيات.

والإعلام فى عصر العولمة يشارك بفاعلية وينافس بندية ويعزز المصلحة القومية ويلبى احتياجات المواطن فى إطار تخطيط إستراتيجى يوظف الإمكانات لتحقيق الحوار الموضوعى مع العالم ولتصحيح الصورة، مع الأخذ فى الاعتبار أن الريادة المصرية لم تنبع من فراغ.. ولا تعنى الانفرادية أو غياب المنافسين.. وإنما تعنى السبق والتأثير والإدراك العميق لقدرتها الذاتية وتوظيفها باستمرار لتطوير الحياة.

وتملك مصر بنية أساسية قوية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي تُوظف لتأكيد الحق في الإعلام باعتباره حقاً طبيعياً كفلته المواثيق والقوانين، وواكب الإعلام المصري منذ الثمانينات عصر الفضاء بالتخطيط المدروس.. وتطورت وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية.. ليس فقط حفاظاً على ريادة مصر الإعلامية وإنما صيانة لاستقلالها الإعلامي في ظل الهيمنة الإعلامية للعولمة.

وقد شهد الإعلام المصري خلال السنوات الأخيرة نهضة كبرى في الشكل والمضمون.. جعله ينافس بندية ويشارك بجدية في عصر السماوات المفتوحة:

- أقمار مصر تحمل اسم النيل (٢٠٠٠قناة).
- مدينة الإنتاج الإعلامي (هوليود الشرق) ينطلق منها إعلام بلا حدود، تحتضن أكاديمية لعلوم الإعلام.
- هيئة الاستعلامات المصرية.. ذاكرة الأمة التي تحفظ وثائقها وتاريخها.. بموقعها المعلوماتي الدولي الذي زاره نحو ٥٠٠ مليون شخص من مختلف قارات العالم حتى الآن؛ ومركزها الصحفي الذي يقدم خدمة إعلامية لما يقرب من ١٠٠٠ مراسل أجنبي مقيم على أرض مصر

التـى تحتـل المركـز الرابـع علـى مسـتوى العـالم فـى هـذا المجال.

- بنيـان جديد لاتحـاد الإذاعـة والتلفزيـون مهد الاستراتيجية الإعلاميـة الجديـدة.. وأكبـر صـرح إعلامـى فـى الشـرق الأوسـط فـى عصـر الثـورة الرقميـة ومركـز إشـعاع وتفـوق فنى وثقافى.
- منظومـة حديثـة ومتكاملـة للإعـلام الإقليمـى (١١ إذاعـة) وقنوات التلفزيون الإقليمية (٦ قنوات) ومراكز ومجمعـات الإعلام الداخلى (٦٥ مركزاً) باعتبار أن الإعـلام الإقليمـى هـو إعـلام تنمـوى يـدعم قضـايا التنميـة المحليـة والبيئـة ويحافظ على الهوية المصرية فى ظل عصر العولمة الذى سقطت فيه الحواجز والمسافات.

بالإضـافة إلـى ذلـك فـإن الإعـلام المصـرى يـدعم المشـروع القومى للتحديث ويعزز مفاهيم الإصـلاح الشـامل المتكامل سياسياً واقتصـادياً واجتماعيـاً وثقافيـاً ويعمـق منـاخ الحريـة والديمقراطيـة والتعددية ومنظمات المجتمع المدنى والاقتصـاد الحـر ويعظـم مكانـة ودور المـرأة ويـدفع مسـيرة تطـوير التعلـيم، ويلعـب دوراً هامـاً فـى مساندة جهود التنمية المستدامة ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب.

ووعياً منها بتفرد موقعها.. وتميز مكانها وعظم مكانتها إقليمياً وعالمياً فقد حرصت مصر دائماً على التجديد ووضعه نصب أعينها باعتباره منهجاً لا تستقيم الحياة بدونه.. وعملت بدأب على الأخذ بكل مستحدث من الفنون والعلوم وخاصة فى مجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئى.. حيث يسجل التاريخ أنها الرائدة فى مجال الصحافة "جريدة كورييه دى لى ايجيبت- أبناء مصر" الناطقة بالفرنسية إبان الحملة الفرنسية على مصر "١٧٩٨-١٨٠١"، وأول دولة فى المنطقة تصدر جريدة رسمية إبان حكم محمد على "جريدة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨" وأول دولة تبث إرسالاً إذاعياً رسمياً "٣١ مايو ١٩٣٤"، وأول دولة تبث إرسالاً تليفزيونياً "٢١ يوليو ١٩٦٠" وأول قناة فضائية فتحت الباب لإطلاق عشرات القنوات الفضائية العربية.

ويعمل الإعلام المصرى فى عصر العولمة تحت مظلة الاستراتيجية المصرية بمنهجها المتكامل لتعظيم الاستفادة من إيجابيات العولمة إلى أقصى درجة وتجنب سلبياتها إلى أدنى حد لأننا لا نملك ترف العزلة أو الانعزال أو الانتظار، وأصبح إعلامنا قوياً لا يخشى المنافسة.. قادراً على المشاركة الإيجابية.. والتطور الذاتى المستمر.. برصيده الفنى وانفتاحه الفكرى وإمكاناته التقنية - تأكيداً لمكانة مصر الحضارية وثقلها السياسى.

لقد أقبلت مصر على التحديث وجعلته مشروعها القومى ودستور حياتها فى عصر العولمة والمعلومات.. وهى تملك بالفعل أدواته وعناصر بنيته الأساسية.. فهى أرض خصبة واعدة لاستخدام وإنتاج وتوطين وتطبيق التكنولوجيا.. ومؤهلة بجدارة فى مسيرة التقنية الفائقة.. إبداعاً وابتكاراً وتجديداً ولديها شبكة اتصالات ضخمة لأكثر من ١٢ مليون خط يتم تطويرها باستمرار للتعامل مع شبكة الإنترنت والقمران الصناعيان نايل سات ١ ونايل سات ٢، ولديها أكثر من ٦٠٠ صحيفة ومجلة، وأكثر من ١٤٠٠ مركز للمعلومات وقواعد بيانات تعرض وصفاً دقيقاً لمصر.. الانجاز والإنسان والأبحاث والتشريعات.. وسبع كليات لعلوم الحاسب والمعلومات ومعهداً لتكنولوجيا المعلومات.. وأكثر من ٤٠٠ شركة متخصصة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والبرامج.

وعندما طرح وزير الإعلام المصرى فى منتصف الثمانينات من خلال مؤتمر وزراء إعلام دول عدم الانحياز ولأول مرة مفهوم "السماوات المفتوحة" فقد أرسى المنهج الذى يسير عليه الإعلام المصرى.. استشرافاً لما هو قادم.. وحدد بدقة أسلوب وآليات التعامل مع المعطيات والمتغيرات فى عالم الاتصال وصولاً لأهدافنا الإعلامية الاستراتيجية.

وتأكيداً لحق المواطن المصرى فى أن يعلم وأن يُعلم عنه وأيا كان موقعه على خريطة الوطن - فقد اهتمت الدولة بالإعلام الإقليمى أو المحلى.. كمنظومة متكاملة لمساندة برامج التنمية المحلية.. وإحداث توازن بين ما تطرحه وسائل الإعلام الخارجية وبين الخصوصية الثقافية حفاظاً على الهوية الوطنية - وفى هذا الإطار أقيمت ١١ إذاعة محلية، و٦ قنوات تليفزيونية، ٦٥ مجمعاً ومركزاً من مراكز الإعلام الداخلى بما فيها ٢٩ مركزاً مطوراً من مراكز النيل للإعلام تضطلع كلها بمسئولية وتنمية المشاركة الشعبية من أجل التطوير والتحديث.

ومع دخول مصر مبكراً إلى عصر السماوات المفتوحة فقد أصبح هناك قدر كبير من الحرية أمام المواطن للاختيار بين كافة المنابر الإعلامية المطروحة أمامه وفى قلبها الإعلام الوطنى والذى يمثل خط الدفاع الأول عن ثقافة وقيم المجتمع.. وبدونه قد يقع المواطن فريسة للإعلام المغرض المشبوه أو ينبهر بثقافة الآخرين وأنماط حياتهم.. بما يؤثر على انتمائه الوطنى وينعكس سلباً - على المدى الطويل - على قوة المجتمع وتماسكه، لذلك فإن الإعلام المصرى - وهو يقوم بدور حارس البوابة اليقظ - يكرس عقيدة الانتماء لمصر.. الوطن الأم.. ثم للعالمين العربى والإسلامى ودائرة

العالم الثالث.. يطرح رسالتها ويجسد رؤاها ويتبنى أحلامها وآمالها.. ويحشد الرأى العام المستنير وراءها إقناعاً ورغبة وإيماناً.. وليس فرضاً أو إجباراً أو انقياداً.. فلقد تجاوزت مصر مرحلة الشعارات والإعلام الدعائى التعبوى إلى عصر الإعلام التنموى والإعلام المتخصص وصولاً إلى عصر المعلومات ومجتمع المعرفة الذى تتعاظم فيه قيمة البيانات والمعلومات الدقيقة والصحيحة والكاملة صناعة وإنتاجاً واستهلاكاً وصنعاً للقرار ودعم اتخاذه، خاصة وقد توافرت لدينا كافة أدواته وتيسرت كل إمكاناته فائقة السرعة والتأثير والمتمثلة فى شبكات المعلومات والفضائيات والأقمار الصناعية وطرق المعلومات السريعة وتقنيات البث المباشر.

ومن خلال القمرين (نايل سات ١٠١ عام ١٩٩٨، نايل سات ١٠٢ عام ٢٠٠٠) والمحطات الأرضية التى أقيمت لتسهيل بث القنوات التليفزيونية تعزز التواجد المصرى فى الفضاء العالمى كدولة مطلقة للأقمار الصناعية والعضو رقم ٦٠ فى نادى الفضاء العالمى، وأصبح القمر الصناعى المصرى ضرورة إعلامية أساسية واستراتيجية لتأمين الإرسال الإذاعى والتليفزيونى المصرى تحقيقاً لسيادة الإعلام المصرى على كل أرضه، كما تم توفير

خدمات وإمكانات تحقق لأول مرة منها خدمات النظم التفاعلية مثل خدمات التعليم عن بعد، والدراسة بالجامعة المفتوحة، وتقديم خدمات السرعة الفائقة للإنترنت.. وأيضا خدمة الاقتصاد ورجال الأعمال والبورصة وسوق المال ونقل الأخبار والأحداث من مواقع حدوثها مباشرة.. وتوحيد الشاشات بين شاشتى الكمبيوتر والتلفزيون كنوع جديد من خدمة المجتمع... والتليفزيون الافتراضى والوسائط المتعددة.

وأصبح لمصر الآن منظومة متكاملة تواكب ثورتى الاتصال فى عصر الفضاء والمعلومات.. وهذا سوف يشكل مظلة إعلامية تعمل على الحفاظ على الهوية العربية.. والتى يمكن من خلالها التصدى للهجمات الإعلامية المغرضة التى تشنها القوى المعادية لتشويه صورة العرب والمسلمين.

كما تساهم القنوات التعليمية العامة والجامعية والقنوات العلمية وقنوات التوعية والتنوير بدور فعال فى دعم جهود التنمية الشاملة فى مصر والعالم العربى مما ينبغى العمل على استمراره وتطويره.

وفى يونيو ٢٠٠١ أعطى الرئيس مبارك - إيمانا منه بأهمية دور الإعلام فى عصر العولمة - إشارة إطلاق موقع مصر بالهيئة العامة للاستعلامات عبر الشبكة الدولية التى تنطلق عبر النايل سات

بعد أن حققت نجاحاً وإقبالاً كبيراً. ويأتى موقع الهيئة على شبكة الإنترنت فى مقدمة أدواتها للترويج لصورة مصر فى الخارج بأبعادها الحضارية والتاريخية والثقافية والسياحية وإبراز منجزاتها الحديثة.. وحقائق الحياة على أرضها.. بكل صدق وموضوعية.. وهو موقع يتسم بالتميز والتفرد بشهادة جهات دولية مرموقة حيث اختارته منظمة اليونسكو فى أكتوبر ٢٠٠٠ ضمن أفضل المواقع الثقافية على مستوى العالم.

كما أطلقت الهيئة فى ديسمبر ١٩٩٩ شبكة الإنترنت (الشبكة الداخلية) بهدف توفير المعلومات والبيانات لقطاعات الهيئة المختلفة. ومع احتفالات عيد الإعلاميين فى ٣١ مايو ٢٠٠٠ تم ربط شبكة الهيئة بشبكة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.. لتكون نواة لشبكة إنترنت/ إكسترانت مصرية توفر المعلومات الموثقة مدعمة بالأرقام الحقيقية بين جهتين تعد كل منهما مصدراً رئيسياً للمعلومات.

كما تمثل مدينة الإنتاج الإعلامى علامة مميزة فى مسيرة الإعلام المصرى وترجمة لرصيد مصر الثقافى فى المنطقة باعتبارها هوليود الشرق حيث تقع على مساحة ٢٠ مليون متر مربع، وتعتبر من أكبر مراكز الإنتاج الإعلامى فى العالم

بإمكانياتها الفنية والتقنية والاستوديوهات عالية المستوى ومناطق التصوير المفتوحة ومراكز خدمات مجمع مبارك العالمى للاستوديوهات.

تتعدد مداخل العولمة وتتشابك.. فمنها العولمة الاقتصادية وهى أشهرها والعولمة السياسية.. والعولمة الثقافية والتى تؤثر على الهوية الوطنية.. والإعلام أهم أسلحة هذه العولمة.. لذلك فإن على الإعلام الوطنى تطعيم الأجيال الجديدة ضد الثقافة الهابطة من السماء عبر أقمار الفضاء وهذا واجب وحق أكدته منظمة اليونسكو حينما بادرت إلى التنبيه إلى ما أسمتها "الذاتية الثقافية" فى مواجهة "العولمة الثقافية" شديدة التأثير.. ووضعت لذلك دليل عمل للعقد العالمى للتنمية الثقافية ١٩٨٨-١٩٩٧ طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "ديسمبر ١٩٨٦".

إن القاعدة الأساسية لإعلامنا هى أن نتيح أمام المواطن مجالاً واسعاً للمفاضلة والمقارنة والاختيار.. مع العمل دائماً على إكساب هذا الإعلام كل عوامل القوة والفاعلية والتأثير والجذب.. من خلال طرح كافة الحقائق.. وبشفافية وموضوعية.. تعزيزاً للفكر المستنير والرأى الحر.. مع الاستخدام الأمثل لأدوات التكنولوجيا المتقدمة بكامل طاقتها وقدرتها مع إحداث تواؤم بينها وبين احتياجاتنا

الحقيقية وقضايانا الوطنية والتركيز على الصيغة المحلية باعتبارها الطريق إلى العالمية.. تحت شعار "فكر بطريقة عالمية ونفذ بطريقة محلية".

وقد أصبح من الضروري أن يأخذ إعلامنا العربي زمام المبادرة ليكون إعلام الفعل والتأثير وليس إعلام انفعال ورد الفعل والتأثير.. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التخطيط المدروس.. لتحديد الاتجاهات والتوجهات بدقة وحصر الاحتياجات والأهداف، وترجمة الرؤى والأفكار إلى أدوات فاعله وخطوات محسوسة.. وضرورة مخاطبة العالم بلغته.. بحيث تتسم لغة الحوار بيننا وبين الآخرين بالعقلانية والموضوعية.. ومخاطبة العقل بالحقائق ودحض الأفكار الخاطئة والمغلوطة وتصحيح الصورة الذهنية عن العرب والمسلمين.. حتى يتعرف العالم على حقيقة تراثنا وثقافتنا الداعية إلى العمل وإتقانه والسلام والتعايش مع الآخر لتطوير الحياة.

ومن التحديات الناجمة عن العولمة سيطرة الثقافة العالمية والغربية الداعية للاستهلاك والنزعة الفردية.. وغيرها من القيم والسلوكيات التى تتعارض - بشكل أو بآخر- مع الخصوصية الثقافية لكل مجتمع، وتهديد اللغة العربية بطرح المسميات الأجنبية بما ينعكس سلباً على الانتماء والاستقرار الاجتماعى

والخصوصية الثقافية، وإضعاف دور الحكومة الوطنية في ممارسة مسئوليتها والضغط عليها لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية عالمية لأغراض الشركات المتعددة الجنسيات والتى امتد نشاط بعضها إلى مجال الثقافة والإعلام.. حيث أصبحت تلك الشركات تمتلك وسائل متطورة للاتصالات والتكنولوجيا.. من منطلق من يعرف يسيطر، ويمكن أن تبث هذه الشركات والمؤسسات رسائل إعلامية فى اتجاه واحد وضد المصالح الوطنية.

كما تسببت التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة التى صاحبت العولمة فى ظهور مشاكل اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية وأخلاقية أكثر بكثير من المشاكل التى ساعدت على حلها أدت إلى وجود حاجز منيع وتناقض سافر بين جهود التنمية الثقافية والتربوية والتعليمية وبين ما تبثه وسائل الإعلام ومع كثافة وتفوق الإعلام الهابط من السماء والذى يؤثر بلا شك فى المواطن انبهاراً أو اغتراباً.. فإن ذلك يضع الإعلام الوطنى فى خندق الدفاع ورد الفعل.. ويشغله عن مهمة التطوير والإبداع.

ولتحقيق ذلك يجب تكثيف الجهد الإعلامى من خلال الفضائيات العربية الناطقة باللغات الأجنبية وصولاً إلى عقل ووجدان المشاهد الأجنبى، مع الأخذ فى الاعتبار أن الإعلام

المصـرى فـى عصـر العولمـة تحـت مظلـة الإسـتراتيجية بمنهجهـا المتكامل لتعظيم الاستفادة من ايجابيات العولمـة إلى أقصـى درجـة وتجنب سلبياتها إلى أدنى حد.. وذلك من خلال الانفتاح والمشاركة.

وحتـى يستمر الإعلام قويا فـى حلبـة المنافسـة - سمة عصـر العولمـة - عليـه أن يحـدث داخلـه نظامـا للتطـور الـذاتى - تجديـدا للمضمون والتقنيـات فـى إطـار ثوابـت المجتمـع الروحيـة ونظامـه القيمى وخصوصيته الذاتية، ولا شك أن الإعلام قوى قادر فـى ظل العولمـة علـى المشاركة الإيجابيـة والمنافسـة بنديـة.. وذلـك برصيده وتراثه الثقافى وانفتاحه الفكرى وبإمكاناتـه التقنيـة المتطـورة.. تأكيدا لمكانـة مصـر الحضـارية ودورها السياسـى. لقد اعتنقت مصـر منذ بدايـة الثمانينـات مـن القـرن الماضـى الفكـر الليبرالـى.. فـى المجـال السياسـى.. بنشـر وتعميـق الفكـر الـديمقراطى ودعـم الديمقراطيـة والتعدديـة الحزبيـة وتوسـيع المشـاركة السياسـية - خاصـة الشـباب والمرأة - مع الالتزام الدقيق بسيادة القانون وعدالة تطبيقـه والشفافية بمـا يحقق للـوطن مصـالحه القوميـة العليـا ويحفظ للمـواطن كرامتـه وحقه فى الحياة الكريمة.

وفـى المجـال الاجتمـاعى يتزايـد الاهتمـام بـدور مؤسسـات المجتمـع المـدنى ترسـيخا لمفهـوم المشـاركة.. وتفعـيلا لمنظمـات

المجتمع باعتبارها شريكاً أساسياً فى بناء الدولة وإدارة شئون المجتمع.

وفى المجال الاقتصادى يتعمق فكر الاقتصاد الحر الذى يحمل مسئولية أكبر.. تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.. وتعظيماً لدور الأفراد كقاطرة تقود النشاط الاقتصادى بما يحقق مصالح المواطن العادى الذى تنحاز إليه القيادة السياسية وتعمل ليل نهار لتأمين حاضره ومستقبله وحماية حقوقه ضد أى انتهاكات، والإعلام المصرى يعبر عن الفكر الليبرالى فى مصر.

واكب نهضة مصر إعلام وطنى ملتزم بالصدق والشفافية منحاز إلى الحقيقة.. يحرص دائماً على تجديد مفرداته.. تعزيزاً للفكر المستنير والرأى الحر.. يروج لدور ومكانة وتجربة مصر.. يحافظ على ثقافة المواطن واستمرار التواصل معه والارتباط به.. عن قناعة ورضا وليس إكراهاً أو انقياداً.

فالإعلام يكرس عقيدة الانتماء للوطن ويتصدى للمتاجرين بالشعارات والأكاذيب والمزايدين بالكلمات والصارخين فى البرية بدعاوى العنصرية والفرقة والصدام والصراع.

إعلام حر يحترم عقل الإنسان وحقه فى المعرفة فى التنوع والتمايز فى عالم تتعاظم فيه قيمة المعلومات - صناعة واستهلاكاً

وإنتاجاً.. بحيث أصبح من يمتلك المعلومات الدقيقة الصحيحة يمتلك مفاتيح القوة والأمن والسيادة ويؤمن حاضره ومستقبله.

إعلام يؤمن بالمواطنة إيماناً عميقاً باعتبارها أساس المساواة التامة بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات.. وبمبدأ تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة..سعياً إلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين باعتبارها من حقوق الإنسان.. سواء كانت حقوقاً مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وإن المرأة متساوية تماماً مع الرجل فى كافة الحقوق والواجبات.

إعلام يدعم مسيرة الديمقراطية.. ويفعل الحوار القومى مع الأحزاب الشرعية الفاعلة وصولاً لكلمة سواء تحقيقاً لميثاق شرف ينظم الحياة الحزبية.. بما يصب فى صالح حقوق الإنسان ويشجع المشاركة السياسية.

إعلام يعظم دور المجلس القومى لحقوق الإنسان.. ويرحب بمبادرات إلغاء محاكم أمن الدولة وعقوبة الأشغال الشاقة وإلغاء الأوامر العسكرية.. ويؤكد على أن قانون الطوارئ هو قانون مؤقت لا يستخدم إلا فى ما شرع له وفى نطاق محدود لمكافحة الإرهاب والمخدرات.

إعلام يؤمن إيمانا عميقا بقيم الديمقراطية والحريات العامة.. يعيد بناء ثقة المواطن فى العملية الانتخابية ويشجعه على المشاركة السياسية.. كحق له وواجب عليه.. وباعتبار أن المشاركة هى القاعدة الصلبة للعدالة والديمقراطية وأساس التنمية المتواصلة.

إعلام يؤكد دائماً على أن ارتباط الإصلاح السياسى بالإصلاح الاقتصادى والتنمية البشرية هو أساس التطور الديمقراطى والسلام.. وأنه لابد من تفعيل الدور السياسى والاجتماعى لمنظمات المجتمع المدنى، باعتبارها شريكاً للحكومة، وليس منافساً أو خصماً لها.

إعلام يكرس عقيدة الانتماء للوطن وتشجيع المواطن على المشاركة وتحقيق العروة الوثقى بين الوطن والمواطن وبين أبناء الوطن الواحد، وتحقيق السيادة الإعلامية على التراب الوطنى، مع الحفاظ على الشخصية المصرية والذاتية الثقافية والانتماء الوطنى بتقديم النموذج والقدوة، إعلام يحترم عقل المواطن وحقه فى التنوع، ويدعم جهود الإصلاح باعتبارها مطلباً وبما يتفق مع قيمنا وظروفنا يرتبط باستقرار الأوضاع ومسيرة السلام فى المنطقة.

إعلام يدعم التحديث الثقافى ويرسخ التفكير العقلانى والعمل الجماعى، ويركز على المعطيات الإنسانية المشتركة بدلاً من

التركيز على أوجه الخلاف وتغيير الانطباعات الخاصة عن منطقتنا، ويحرر الرأى العام من أسر مفهوم المؤامرة ويكشف الحوار مع الآخر، مع اغتنام أروع ما فى العولمة وهو النظام الاتصالى لتطوير تقنيات الإعلام وبنيته التحتية وتقريب المسافة التكنولوجية بين إعلامنا ودول العالم المتقدم.

إعلام يصقل خبرات الإعلاميين ويدعم قدراتهم ويرتقى بمستوى وعى المواطن بحقوقه، وينسق الخطاب العربى ويوحده ويؤكد دور مصر الرائد عربياً وإفريقياً وإسلامياً، ويهتم بالحاضر والمستقبل ويقدم التراث فى شكل جذاب.

إعلام يبرز ويوضح الرؤية المصرية حول مختلف القضايا بشفافية وبموضوعية وعقلانية مدعمة بالحقائق والأسانيد القانونية عند الحاجة.. لمواجهة المزاعم الغربية.. بعيداً عن أسلوب الإثارة.

إعلام يلتزم بمجموعة من القيم والمبادئ المهنية - تتسم بالواقعية والهدوء والاتزان - تحول دون الدخول فى مهاترات تبعدنا عن الهدف من الرسالة الإعلامية المراد توصيلها للجمهور المستهدف مع الاهتمام بقضايا المواطن المصرى والعربى المهاجر أو المقيم خارج المنطقة العربية.

ويجب على الفضائيات الوعى بأن الإعلام أصبح علماً يدرس على أسس علمية ونظريات تستقى مرجعيتها وقوتها مكن نظريات علوم إنسانية واجتماعية وليس فقط من خلال امتلاك التكنولوجيا المتقدمة بحيث يخاطب عقل ووجدان المشاهد العربى.

كما يجب على المنظومة الإعلامية بلورة رؤية إعلامية تواكب عصرها وتتعامل بكفاءة مع متطلبات وتحديات القرن الجديد على ضوء ثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات، استثماراً للبنية الأساسية للإعلام.

والعمل على دعم مناخ الحرية والديمقراطية الإعلامية والتعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والاقتصاد الحر، مع الاستمرار فى دعم وتطوير إمكانيات العمل الإعلامى، ومساندة جهود التنمية المستدامة والدعوة لها ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب ونشر ثقافة السلام والتواصل والتعايش السلمى بين البشر.

والعمل على تعزيز التعاون الإعلامى العربى المشترك وحشد ستثمارات العربية لإنشاء مشروعات إعلامية كبرى، وتفعيل الدور الذى تضطلع به المكاتب الإعلامية المصرية فى الخارج لمتابعة ما ينشر أو يبث عن الواقع المصرى والعربى والإسلامى

عبر وسائل الإعلام العالمية وشبكة الإنترنت والرد عليها بكافة الوسائل المختلفة.

وأصبح من الضرورى الاهتمام بالتراث والأدب والفنون الشعبية الأصيلة النابعة من المجتمع، مع الاهتمام بالتربية من أجل استخدام أفضل لوسائل الإعلام فى عصر السماوات المفتوحة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الجماهير والتعبير عن مصالح الأغلبية مع عدم إغفال صوت الأقلية لتفعيل المشاركة الشعبية فى كافة المجالات، وأخيرا الأخذ بزمام المبادأة والفعل بالتخطيط الإعلامى المدروس.

مستقبل الإعلام العربى.. التحديات.. الحلول:

إن الإعلام العربى يواجه بالعديد من التحديات التى تتطلب مواجهة وحلولا على أساس علمى على النحو التالى:

التحديات:

- التطورات المذهلة فى مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات خاصة الإنترنت التى نعرف كيف بدأت ولا نعرف كيف تنتهى وثورة المعرفة التى ستعقب ثورة المعلومات وما قد تؤدى إليه من تغيرات فى حياة البشر.

- الاحتكارات الإعلامية الدولية الكبرى والمتمثلة فى الاندماج بين الشركات الإعلامية والفنية والصحفية العملاقة والاقتصاديات التى تقوم عليها دور ومؤسسات الصحافة.
- قضية الحرية المسئولة والأخطار التى تواجهها من داخل المهنة، مع مراعاة إبراز وتوضيح رؤيتنا المصرية حول مختلف القضايا بشفافية وبموضوعية وعقلانية مدعمة بالحقائق والأسانيد القانونية، عند الحاجة، لمواجهة المزاعم الغربية، بعيداً عن أسلوب الإثارة.

الحلول:

- عدم الخضوع لما يردده الإعلام الغربى وأن يحمل إعلامنا الصبغة والرؤية المصرية عند معالجة قضايا الوطن.
- تفهم الفضائيات بأن الإعلام أصبح علماً يدرس على أسس علمية ونظريات تستقى مرجعيتها وقوتها من نظريات علوم إنسانية واجتماعية وليس فقط من خلال امتلاك التكنولوجيا المتقدمة بحيث يخاطب عقل ووجدان المشاهد العربى، مع بلورة رؤية إعلامية تواكب عصرها وتتعامل

بكفاءة مع متطلبات وتحديات القرن الجديد على ضوء ثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات، استثماراً للبنية الأساسية للإعلام.

- العمل على دعم الحوار والتواصل مع شعوب وثقافات العالم، والتخاطب مع الآخر بلغة مباشرة مع الاعتماد على العواطف وسياسة حملات النفس الطويل وليس إعلام الأزمات ورد الفعل، مع الإشارة إلى أن التخاطب الإعلامى يجب أن يعتمد على قواعد ثلاثة هى العقلانية والحيادية والتوازن والحرص على عدم إصدار الأحكام بل تركها للمتلقى، مع ضرورة تحقيق التجانس بين وسائل الإعلام العربية تجاه القضايا التى تهم العالم العربى- لا نكون دائماً فى موقف الدفاع ورد الفعل بل نأخذ بزمام المبادرة دائماً، آلا نكرر أنفسنا - صورة من النموذج الغربى - والتمسك بشخصيتنا وإرثنا الحضارى والثقافى فى مواجهة موجات التغريب والغزو.

وقد يرى البعض أن العولمة الثقافية تمثل خطراً جسمياً على الهوية الوطنية وأن الإعلام أهم أسلحتها.. وقد يكون فى ذلك الكثير من الصدق - لذا فإن على الإعلام الوطنى أن يكتسب كل عوامل

القوة والفاعلية والتأثير والجذب.. وطرح كافة الحقائق وأن يأخذ زمام المبادأة والفعل والتأثير حتى لا يكون إعلام الانفعال والتأثير والتبعية.

ولأن الإعلام العربى إعلام بلا حدود فى عالم بلا حدود فلا زالت مصر تسير بخطى حثيثة لمواكبة التطورات الإعلامية المذهلة والمتغيرات السياسية والحضارية المتلاحقة.. وذلك بتبنى استراتيجيات علمية وخطط ذات أهداف محققة.. تطويراً لإمكانات العمل الإعلامى وتحقيقاً للديمقراطية والحرية الإعلامية وتدعيماً لمصداقية الخطاب الإعلامى الوطنى - الذى بدأ زمام المبادرة دون تهوين لقدرته أو تهويل لقدرات الغير.. وأصبح قادراً على الفعل والتأثير وليس الانفعال والتأثير ورد الفعل.. يعرف هدفه جيداً ويترجم رؤاه وأفكاره إلى واقع ملموس.. يخاطب العالم بلغة هادئة رصينة فى إطار حوار موضوعى.. لتعريف العالم بثقافتنا التى ترفض العنف والإرهاب والظلم والقهر واستلاب الحقوق والتى تعتنق السلام والتسامح والتعايش والوسطية.

إن المتغيرات الحالية تفرض على إعلامنا - ليس المصرى فقط وإنما العربى - تحديات عديدة نواجهها بالحكمة والعقل وبفكر جديد.. حتى تسرع خطط التحديث وبرامج الإصلاح التى ما توقفت

مصر يوماً فى تطبيقها وبكفاءة غير مسبوقة منذ بداية الثمانينات.. والتى تؤكد الالتزام الصادق بمواصلتها فى العالم العربى - كل حسب ظروفه وقدراته فى مؤتمر القمة بتونس - حتى تتحقق وبشكل كامل التنمية وتفعل المواطنة وتتعمق الديمقراطية.. وتوسيع مجال المشاركة فى صنع القرار.. وتعزيز مكانة المرأة، والدفع بالاقتصاد إلى الأمام.. وفتح آفاق جديدة للارتقاء بقدرات ومهارات الإنسان.

التأكيد دوماً أن الإصلاح لا يجب أن يكون بديلاً للحل العادل للقضية الفلسطينية والتى لابد من حلها فى ضوء قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات السلام ومؤتمر قمة بيروت ٢٠٠٣ وخارطة الطريق.. لأنه من المستحيل تحقيق الإصلاح مع سيطرة العنف واستمرار الاحتلال واليأس.

تمهيد الأرض للإصلاح السياسى بدعم المؤسسات والهياكل السياسية وبما يضمن إجراء انتخابات حرة والتطبيق الفعلى لمبدأ سيادة القانون، مع دعم التحديث الثقافى بترسيخ التفكير العقلانى والعلمى ومواجهة التطرف وكفالة وحماية حرية الإبداع والتسامح وقبول الآخر وتحرير ثقافة المرأة لتفعيل دورها فى تحديث المجتمع والدعوة لقيم التعددية والديمقراطية واللامركزية والتطوع والعمل الجماعى بدلاً من الفردية والتعصب والتخلف.

التأكيد على أننا حكومة وشعباً جادون فى التطوير بإرادة وطنية خالصة وأن الاعتراض على فرض نمط سياسى من الخارج لا يعنى رفض الديمقراطية.. وإنما رفض التدخل فى الشأن الداخلى، كمبدأ أساسى فى علاقات الدول مع بعضها مع التركيز على المعطيات الإنسانية المشتركة بدلاً من التركيز على أوجه الاختلاف.. فى إطار ثقافة الحوار.. بدلاً من أن ننصب أنفسنا حكماً على الآخرين.. ونبذ جميع أشكال الاستعلاء.. لأن الآخر يحتاج إلينا مثلما نحتاج نحن إليه وأن نتحاور معه من موقع المشاركة لا التبعية وبهدوء بعيداً عن الانفعال والتصادم.

تغيير الانطباعات الخاصة عن منطقتنا والنظرة السلبية السائدة فى الغرب تجاه الشرق.. ولكن هذا لا يعنى أن يقف إعلامنا فى خندق الدفاع عن أوجه القصور أو التبرير للأخطاء.. لان دوره الأساسى هو المبدأة والانطلاق.

تطعيم الأجيال الجديدة بالثقافة الجديدة فى مواجهة الثقافة الهابطة من السماء عبر أقمار الفضاء.. وبما يحقق للإعلام الوطنى كل عوامل القوة والفاعلية والتأثير بما يضمن أن يعود إليه رواده إذا طافوا على قنوات الإعلام الأجنبى.

التحـرر مـن أسـر مفهـوم المـؤامرة.. والانعتـاق مـن دائـرة الاعتـذار والتصـدى وبقـوة لجلـد الـذات ودفـن مصـطلحات الفشـل والانتظار واليأس والحوار مع الذات والانفرادية.. والتأكيد علـى أن النجـاة فـى الاتفـاق.. وترتيـب البيـت وقـراءة الأوراق جيـداً منعـاً للتكرار أو الإحباط خاصة وأن مصر تشهد حالياً تعددية حزبية غير مسبوقة كمـا تشـهد نهضـة واضـحة للمجتمـع المـدنى بمـا فـى ذلـك منظمات حقوق الإنسان التى تعمل بحرية.

اغتنـام أروع مـا فـى العولمـة وهـو النظـام الاتصـالى لتطـوير تقنيات الإعلام وشبكاته وبنيتـه التحتيـة وصـقل خبـرات الإعلاميين ودعم قدراتهم الإعلامية ومعارفهم.. حيث أصـبحت القيمـة المضـافة مـن المنـتج الإعلامـى والثقـافى فـى مقدمـة صـادرات إحـدى الـدول الكبرى.. والثانى فى صادرات دول متقدمة أخرى.

تفعيل رسالة حقوق الإنسان ودعم قيمة الحرية والمساواة وهو إسهام تحتاجه حقوق الإنسان كما يحتاجه الإعلام الذى هو فى حقيقـة الأمر مـن حقـوق الإنسـان.. وإذا كـان الإعـلام هـو الضـوء الكاشـف لانتهاكات حقوق الإنسان بكافة صورها خاصـة الإرهـاب والجريمـة المنظمـة.. فـإن القـانون والمجتمـع همـا خـط الـدفاع الأول ضـد هـذه الانتهاكات وتحجيمها.. وقاية وعلاجاً ومكافحـة.. فـى منـاخ الشـفافية

السياسية.. وفى إطار برامج التنمية والتحديث.. وحرية الفكر والعقيدة التى نعيشها حالياً.. فعلاً وممارسة لا قولاً أو شعراً.. لأنه خيار جسدته إرادة الأمة وتعبيراً عن مصر التى ما عرفها التاريخ إلا كعبة للمفكرين والأحرار ومقصداً لدعاة الحق والعدل وقبلة للعلماء والفنانين.

حشد كافة الطاقات الإعلامية للارتقاء بمستوى وعى المواطن بحقوقه وأولها حق التعبير وحق الرفض المرتكز على معلومات دقيقة وبيانات صحيحة متكاملة واحترام آدميته وحريته، مع إحياء مفهوم المواطنة فى إطار علاقة مثلى بين المواطن والدولة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل باعتبار أن المواطن هو شريك كامل وفاعل فى صنع القرارات الهامة وأن يعى هدف وأبعاد خطط الإصلاح والتحديث، بالإضافة إلى تعزيز دور المجلس القومى لحقوق الإنسان باعتبارها مجلساً وطنياً لحقوق الإنسان حسب المعايير الدولية وتوعية المواطن بدوره فى نجاح المجلس الذى أنشئ من أجل الشعب.

وحتى يكون خطابنا الإعلامى نافذاً ورسالتنا الإعلامية منتشرة يجب العمل دائماً على تقريب المسافات التكنولوجية بين إعلامنا ودول العالم المتقدم.. واستثمار كافة المتغيرات التى على

الإعلام.. صناعة وفضاء وتسويقاً.. وتكثيف الجهد الإعلامى من خلال الفضائيات الناطقة بلغات أجنبية وصولاً لعقل المشاهد الأجنبى ووجدانه بخطاب إعلامى متناسق متناغم متكامل غير متناقض.. وبذلك يكون لنا مكان فى الفضاء الإعلامى، ولا ينفرد به غيرنا فيملؤه بالتشكيك والتضليل والمزايدات مستخدماً لغتنا العربية، منتهزاً بعض الثغرات أو التناقضات أو النزاعات القطرية لإذاعات يذاع بعضها ولا يسمع.. ووكالات أنباء تأثيرها محدود.. وقنوات أصبحت ملجأ للمغامرين والمتاجرين بالشعارات والذين يعرضون بضاعة فاسدة وتجارة بائرة وسلعاً رديئة تروج للعنف والإرهاب والأفكار المنحرفة.

كما يجب أن نهتم بالحاضر والمستقبل.. بقدر اهتمامنا بالتراث وألا نقف عند حدود النقل عن الآخرين.. بل نتقدم إلى الأمام بالرؤية والتحليل وإنتاج أعمال ثقافية وفنية عن أعلام التنوير الوطنية والقومية لإبراز الجوانب الإنسانية للحضارة المصرية... على مر العصور... وعرضها فى قالب عصرى جذاب.

حالة
حقوق الإنسان فى المنطقة

"يناير ٢٠٠٨"

دأبت بعض الدوائر والمنظمات الدولية إلى ترويج دعاوى مغرضة عن انتهاك بلاد المنطقة لحقوق الإنسان.. فقد دعا البرلمان الأوروبى يوم ٢٠٠٨/١/١٧ فى قرار- صدر بحضور نسبة لا تتجاوز ٧.٥% من عدد أعضائه - بعنوان حالة حقوق الإنسان فى مصر، الحكومة المصرية إلى إنهاء كافة أشكال القمع، بما فيها الإجراءات القضائية، واعتقال عاملين بالإعلام، وبشكل أعم المدافعين عن حقوق الإنسان، واحترام حرية التعبير وفقاً للمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية.

وأوصى التقرير بالتزام الحكومة المصرية باتخاذ إجراء لإنهاء حالة الطوارئ، وتعديل قانون المحاكمات العسكرية، والتأكيد من كافة الإجراءات التى تتبناها لمكافحة الإرهاب تتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولى، وكذا فقد حث على أن قانون الجمعيات الأهلية لا يجب أن يفرض قيوداً إجبارية على الأنشطة السلمية لمنظمات المجتمع المدنى.

وأشار التقرير إلى ضرورة حماية مصر لحقوق المهاجرين وأسرهم، ودعا الحكومة المصرية إلى السماح لمقر خاص من الأمم المتحدة بزيارة للقاهرة لبحث مسألة التصويت فى مصر، وكذا حث الاتحاد الاوروبى على وضع تطورات حقوق الإنسان فى مصر على رأس أجندته أثناء الاجتماع الوشيك للجنة الفرعية التى تضم الاتحاد مع مصر بشأن الأمور السياسية.

وفى نفس الإطار، كانت الخارجية الأمريكية - فى تقريرها السنوى لعام ٢٠٠٧ بشأن أوضاع حقوق الإنسان فى العالم - قد أدانت البطء الذى يشوب عمليات الإصلاح فى مصر، إلى جانب شمولها بالاتهام الموجه لمختلف دول العالم العربى والإسلامى بمعاداة السامية ومناهضة اليهود، وذلك من خلال أشكال وأنماط متباينة يتم توظيفها فى وسائل الإعلام، وفى مختلف المناهج الدراسية.

وقد عكست هذه التطورات تأثيرات سلبية شملت مختلف الأوساط الرسمية والشعبية والبرلمانية فى مصر، والتى رأت فيها تدخلاً غير مرغوب فيه فى الشئون الداخلية المصرية، فضلاً عن أن ما جاء بهذين التقريرين يتنافى مع الجهود المصرية الرسمية وغير الرسمية فى مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية،

وتطوير منظومة حقوق الإنسان، والتى تعد من ثوابت القيم المصرية، والنظام القانونى المصرى.

ورغم إقرار البرلمان الأوروبى بدور مصر فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأهمية العلاقات بين الاتحاد الأوروبى ومصر من أجل المنطقة الأورو متوسطية، وإضافة إلى تأكيد الخارجية الأمريكية على الدور المصرى فيما يتعلق بالعملية السلمية فى المنطقة، واعتباره كذلك محورياً فى مجال مكافحة الإرهاب والأصولية، فإن مصر بكافة مؤسساتها رأت فى الانتقادات التى وجهت إليها أثاراً واضحة لأطراف أو جهات تعمل على إصدار مثل هذه التقارير، لأهداف وأجندات سياسية غير معلنة تحاول تنفيذها من خلال آليات عديدة يأتى من ضمنها ما احتوته تلك التقارير.

إن دأب بعض منظمات حقوق الإنسان الترويج لدعاوى حول انتهاكات فى مصر لهذه الحقوق، من خلال الإشارة إلى بعض الحالات الفردية، والتى يوجد نظير لها فى العديد من الدول العربية بصفة عامة هو فى الحقيقة محاولة للنيل من سمعة مصر، وتحجيم دورها فى عملية السلام بالمنطقة، إلى جانب الادعاء الدائم بوجود صلة رسمية - غير مثبتة - لمصر بأنشطة تهريب السلاح لغزة.

كما أن ذلك يعتبر، تعمداً متجاهلاً للمكانة البارزة لمسألة حقوق الإنسان فى الدستور المصرى، إضافة إلى توقيع مصر للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بهذه المسألة، فضلاً عن عضوية مصر فى كافة المحافل الدولية المتعلقة بهذا الشأن، والتى كان آخرها عضوية اللجنة الدولية لحقوق الإنسان فى مطلع العام الحالى.

كما توحى هذه الادعاءات باستمرارية تدخل المؤسسات الرسمية فى الانتخابات البرلمانية، فى ظل المصادمات التى تشوب مثل هذه الممارسات النيابية فى العديد من دول العالم، مع التكتم على الإشراف القضائى المصرى على مجمل العملية الانتخابية.

وليس صحيحاً أن مصر تفرض قيوداً على حرية نشأة الأحزاب، من خلال رفض تأسيس بعضها، لاسيما وأن معظمها لم تأت بجديد يضيف إلى الحياة السياسية، كما أن أياً من هذه الأحزاب تستطيع اللجوء للقضاء سواء فى مجال إشهارها أو المنازعات التى تتناوبها قياداتها، خاصة وأن القضاء قد وافق للبعض منها بالإشهار، وقضى بما إرتآة بالنسبة لنزعاتها الداخلية.

كما أن التعميم المخل فيما يتعلق بمسألة إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية، لم يشكل القاعدة القضائية فى مصر، وإنما هو

استثناء الهدف منه الحفاظ على الأمن العام، لاسيما وأن الفئات التى تتم إحالتها للقضاء العسكرى هم من المتشددين الذين يلجأون للعنف فى سبيل تمرير توجهاتهم الرامية إلى تقويض الدولة المدنية فى مصر، وكان هذا هو الاعتبار الذى حدا بالولايات المتحدة ذاتها للأخذ بتحويل المعتقلين المتطرفين إلى المحاكم العسكرية، لاسيما عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

وليس من المنطقى الادعاء باستمرار دعاوى التعذيب المنهجى للمعتقلين من قبل الشرطة المصرية، رغم أن هذه الأحداث تشكل وقائع فردية من جهة، وتتم ملاحقتها من قبل القضاء المصرى من جهة أخرى، إلى جانب قيام وسائل الإعلام المصرية - بكل حرية - بعرض أى من هذه التصرفات وإدانتها، ودفع المجتمع المدنى وأجهزة الدولة للتصدى لها.

وليس أيضاً من المقبول الإشارة إلى محاولات مصر لتضييق الحريات الجنسية (قضايا الشواذ) وتجاهل خصوصية المجتمع المصرى، بما له من قيم وعادات وتقاليد تمثل سياجاً للأمن الاجتماعى، رغم أن هذه الحرية مازالت تتعرض للانتقادات فى الدول الغربية بصفة خاصة، وتعد مرفوضة مجتمعياً فى باقى دول العالم بصفة عامة، إلى جانب أن الخوض فى مسألة منع بعض

الإصدارات المسيئة للإسلام - الدين الرسمي في مصر - مردود عليها بكيفية تعامل عدد من الدول الأوروبية ذاتها مع مثل هذه الحالات المسيئة للدين المسيحي (رفض عرض فيلم الإغراء الأخير للمسيح، وشفرة دافنشي في عدد من الدول الأوروبية).

وفي ضوء ما سبق، ومع زعمنا بأن التناول الموضوعي لأية قضية يقتضي الإشارة إلى السلبيات والإيجابيات، والتي لا يخلو أي مجتمع منها، فإننا نود الإشارة إلى أنه في مجال حقوق الإنسان بالتحديد، فإن المجلس القومي لحقوق الإنسان - الذي بادرت القيادة المصرية بتشكيله وإسناد رئاسته إلى إحدى الشخصيات المصرية ذي السمعة الدولية "د. بطرس غالي" - ما زال يوالي رصد تقاريره في هذا الشأن، والتي كان آخرها في نهاية شهر مارس ٢٠٠٨ وفيها يشير بكل حرية إلى أي من مواضع الخلل الطارئة في هذا الشأن، وتقوم كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بمتابعة ما يصدره المجلس، وتعمل على التعامل معها في إطار من الشفافية قلما يوجد مثليه في أي من دول المنطقة.

إن مسالة حقوق الإنسان تحتل مكانة بارزة في الدستور المصري، ومصر وقعت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية

المعنيـة بهذه المسـألة والتـى علـى رأسـها الإعـلان العـالمى لحقـوق الإنسان والاتفاقية الدولية لمناهضى التعذيب، ومصر عضو دائم فى المـؤتمرات الدوليـة التـى عقـدتها الأمـم المتحـدة فـى هـذا الشـأن وأشهرها مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان. ومصر ملتزمة بقوة بتنفيذ مـا وقعت عليه من معاهدات واتفاقيات باعتبارها شريكاً وعضـواً نشـطاً فى المجتمع الدولى المتحضر.

والصـحافة المصـرية تقوم بـدورها فـى عـرض أى سـلبيات أو إنجازات فى هذا المجال بشفافية وموضوعية فى إطار منافسة مهنية تشـهد هامشـاً كبيـراً للحريـة فـى منـاخ سياسـى يشـهد حراكـاً لتعميـق الديمقراطيـة يشـجع علـى النقـد وحريـة الـرأى والفكـر والتعبيـر فـى إطـار الالتـزام بمبـادئ الحريـة المسـئولة والمبـادئ الأخلاقيـة والاجتماعية. ومصر لا تقبل أن تنصب دولـة أو جهـة نفسـها وصـية علـى قضـايا حقـوق الإنسـان والتعهدات المصـرية الدوليـة فـى هـذا المجـال هـى المصـدر الرئيسـى والوحيـد لالتزاماتهـا الدوليـة فـى هـذا الصـدد.

سيناء..
عظمة المكان وقداسة المكانة

"أبريل ٢٠٠٧"

فى حياة الأمم أيام مشهودة حُفرت فى ذاكرة التاريخ لا تمحوها الأحداث والأزمنة.. عميقة الغور فى الوجدان الوطنى.. راسخة التمكن فى الضمير الجمعى.. تضعها أكاليل غار وفخار على رأسها وقلائد مجد وعزة على صدرها.

ومن بين تلك الأيام الغراء ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ يوم أن رفع الرئيس "مبارك" علم مصر خفاقاً على أرض رفح.. معلناً تحرير أرضنا المقدسة واستعادة سيناء الغالية بالكفاح والبذل والعطاء.. مؤكداً "أن مصر عزيزة قوية بأبنائها بفضل إيماننا الراسخ وتمسكنا بالحذر وحفاظنا على وحدة الصف واستعدادنا للتضحية".

وبعد ذلك بنحو سبع سنوات وفى احتفال مهيب ووسط جو يملؤه الشعور بالفخر والزهو وقف الرئيس مبارك يرفع علم مصر على طابا المصرية فى ١٩مارس ١٩٨٩ معلناً نداء السلام من فوق ض طابا قائلاً: السلام ليس شعاراً نرفعه اليوم ونتحايل على إسقاطه غداً.. السلام موقف ثابت تتجمع حوله كل القوى المحبة للسلام.

لقد خاضت مصر طوال النصف الثانى من القرن الماضى أشرف ملاحم نضالها الوطنى من أجل الحرية والاستقلال.. كانت أبرزها حرب أكتوبر المجيدة لرد العدوان ومحو الهزيمة، وبالإرادة والعزيمة والروح القتالية العالية تحقق النصر المؤزر، ثم أكتمل تحرير الأرض بمسيرة صعبة وطويلة للسلام بدأت بإيقاف المعارك فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ بوصول قوات الطوارئ الدولية إلى جبهة القتال على أرض سيناء.. ثم مباحثات الكيلو ١٠١ (أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٣) واتفاقيات فض الاشتباك الأولى (يناير ١٩٧٤) والثانية (سبتمبر ١٩٧٥) ومبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بزيارة القدس (نوفمبر ١٩٧٧) ومؤتمر مينا هاوس بالقاهرة (١٤ ديسمبر ١٩٧٧) ومؤتمر قمة الإسماعيلية.. وتوقيع وثيقة كامب ديفيد (١٨ سبتمبر ١٩٧٨).

وانتهت المسيرة بتوقيع معاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ وتلتها خطوات لبناء السلام الشامل من خلال العديد من المؤتمرات على أرض سيناء.. كان من أبرزها مؤتمر صناع السلام بشرم الشيخ ١٩٩٦ لحل القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع وجوهره فى المنطقة.

حرب فانتصار، تحرير للأرض، ومفاوضات وسلام، تنمية وإصلاح شامل، سلسلة متصلة الحلقات.. وأحداث متداخلة سبباً ونتيجة.. كللت مصر بها مسيرتها المقدسة وكفاحها التاريخى من

أجل الحفاظ على مقدساتها وسيادتها ووجودها الذى شهد له التاريخ منذ الأزل.. وكانت فيه دوماً درة للشرق.. وقلباً نابضاً للعروبة.. ومهبطاً للأنبياء والرسل.. ومقصداً للأحرار والمصلحين.. وكعبة للعلماء والمفكرين.. وملتقاً للمبدعين.. ومستقراً لصناع الحضارة.. وموطناً للباحثين عن الحق والحقيقة.

لقد كانت تحديات السلام لا تقل خطراً عن تحديات الحرب.. وكان على مصر أن تثبت أن عبقرية الشعب المصرى فى البناء والتنمية والحفاظ على السلام والاستقرار لا تقل عن عبقرية المكان فى سيناء، لذلك فقد انطلقت مصر من السلام كخيار إستراتيجى لا رجعة فيه ولا حيدة عنه.. لتسلك سبيل التنمية المستدامة على أرض سيناء.. وذلك فى إطار المشروع القومى لتنمية سيناء ١٩٩٤-٢٠١٧ وذلك لبناء مجتمع عمرانى جاذب للسكان يرتكز على قاعدة اقتصادية متعددة الأنشطة.. يساهم فى إعادة رسم خريطة مصر السكانية ويدعم البعد الإستراتيجى والأمنى والسياسى لحدود مصر الشرقية وينهى عزلتها للأبد.. وبتكلفة استثمارية حوالى ٧٥ مليار جنيه حتى يصل عدد سكان سيناء عام ٢٠١٧ إلى نحو ٣.٢ مليون نسمة.. كما يخلق فرص عمل جديدة تصل إلى نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل خلال هذه الفترة، ويحقق زيادة فى استثمارات قطاعات

الزراعة والصناعة والسياحة والتنمية العمرانية والإسكان والنقل والمواصلات ومشروعات التنمية البشرية.

وكانت أبرز المشروعات العملاقة.. على أرض سيناء ترعة السلام.. التى تعتبر محور الارتكاز والنواة الأساسية لتنفيذ المشروع القومى لتنمية سيناء وربط سيناء بمنطقة شرق الدلتا وجعلها امتداداً طبيعياً للوادى وإضافة نحو ٦٢٠ ألف فدان للرقعة الزراعية فى مصر.

إن سيناء قطعة غالية من أرض الكنانة.. وإذا كانت مصر ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم.. فإن لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ.. لأنها بوابة مصر الشرقية.. ومدخل قارة أفريقيا.. وكأن مشيئة الله اختارتها درعاً وخط دفاع ضد الغزاة.. مثلما اختارتها معبراً للخليل إبراهيم برسالة التوحيد.. وملاذاً لموسى كليم الله من فوق جبالها.. ومسلكاً للمسيح عيسى وأمه العذراء البتول فى رحلة الفرار من الظلم بحثاً عن الخلاص والمحبة لبنى الإنسان ومنفذاً لجيوش قطز وصلاح الدين لنصرة الحق فى عين جالوت وحطين، وملحمة للشجاعة والتضحية فى شدوان ورأس العش والقنطرة شرق ويوم تحطم الخط المنيع ونقاطه الحصينة. سيناء ما أعظمها قدراً.. وهى تشارك بفاعلية فى صنع

مستقبل أفضل لمصر في مجال الاستثمار السياحي.. في شرم الشيخ ودهب وطابا ونويبع والعريش ورفح وسانت كاترين.. وما أعظمها قدراً بثرواتها المعدنية - النحاس والفيروز - وبمحمياتها الطبيعية وآثارها التاريخية. وقد لا تكون مبالغة إذا قلنا إن سيناء في ٢٥ أبريل ٢٠٠٧ قد ارتدت أبهى ثيابها وهي ترى أمها مصر العظيمة دءوبة في تحقيق مسعاها نحو الإصلاح والتحديث والتنمية بفكر جديد ينسج ثوب المستقبل.. تدعمه الديمقراطية وتحميه المواطنة وسيادة القانون، وتصونه قوات مسلحة حاربت وانتصرت وحررت أرضها.. وما حاربت إلا دفاعاً عن الأرض والشرف والحق.. ومن أجل سلام عادل وشامل ومتكافئ لكل شعوب العالم والمنطقة.

دماء لا تجف

"مارس ٢٠٠٧"

عرض التليفزيون الإسرائيلى منذ أيام قليلة فيلماً وثائقياً يصور قتل أسرى مصريين عام١٩٦٧ على يد وحدة إسرائيلية كان يقودها بينيامين بن اليعازر - وزير البنية التحتية حالياً - وطالبت مصر إسرائيل رسمياً بالتحقيق فى المذبحة والتى تعتبر عملا إرهابياً وبلور وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط مشاعر المصريين بأن ما حدث سيترك أثراً عميقاً فى مصر وأنه أحدث غضباً شعبياً وعربياً، وعلى إسرائيل التعامل مع الموضوع بجدية وصدق.

وقد ادعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفنى أن الواقعة قد تمت خلال المعارك الحربية وليس أثناء الأسر. والذى يدحض هذا الرأى هو كتاب "كتلة الأسرار" الذى نشر فى صيف ٢٠٠١ لجيمس بامفورد وهو واحد من أهم خبراء الأمن القومى فى أمريكا والذى يؤكد فيه أن تحقيقات أمريكية تثبت ضرب إسرائيل للسفينة الأمريكية "ليبرتى" خشية تنصتها على عمليات إعدام الأسرى المصريين فى حرب ١٩٦٧. ويبنى بامفورد قضيته على أساس أن

الإسرائيليين كانوا على دراية كاملة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية حتى لا تجمع أدلة عن مذابحهم التى كانوا يرتكبونها وقت ذاك على أرض سيناء على بعد ٢٠ كيلو متراً من السفينة وتحديداً فى مدينة العريش حيث تم تصفية المئات من الجنود والمدنيين المصريين المقيدين والعزل.

وكانت القوات الإسرائيلية لا تهتم بحجز المعتقلين العسكريين المصريين فى سجون بل كانت تختار الطريق الأسهل وتقتلهم فى مجموعات بعد تجميعهم حول مسجد العريش ودفنهم أحياء.. رغم أنهم يرفعون أيديهم علامة الاستسلام.

وكان شارون على علم بما يحدث ولم يغلق.. ويؤكد المؤلف أن القيادة العسكرية وقتها وبينهم - موشى ديان وإسحاق رابين - لم تتخذ أى إجراء عقابى ضد المذنبين وتسترت عليهم ومنعت صدور تقرير عن الموضوع عام ١٩٦٨.

لقد عبر رئيس مجلس الشورى المصرى عن مشاعر الشعب المصرى عندما أكد أن "هذه الجريمة لا يرتكبها إلا إرهابى سفاح خرج من مستنقع الحقد والغل" وأن ما حدث "جريمة حرب". كما طالب أعضاء لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى فى مجلس الشورى بالتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة

لأنها جريمة حرب والقصاص العادل من مرتكبيها.. كما طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مصر بملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين فى وحدة "شكيدا" وهى الوحدة العسكرية المسئولة عما حدث، وكذلك المسئولين عن هذه المذبحة التى راح ضحيتها ٢٥٠ أسيراً مصرياً فى حرب ١٩٦٧.

لا يكفى أن يستنكر العالم تلك الجريمة الشنعاء ولكن لابد من تضافر كل الجهود لتقديم المجرمين إلى العدالة.. وأن يكون ذلك بإصرار على ملاحقة كل من له صلة بجرائم النازى.

وما لم تتحرك إسرائيل بحزم وجدية وصدق ضد الجناة فعلى مصر أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لتوصيل القضية إلى محكمة جنايات دولية وفقاً للقانون الدولى.

إن مصر لا تريد انتقاماً أو إضراراً بإسرائيل أو التراجع عن التزاماتها أو التأثير سلبياً على العلاقات المصرية الإسرائيلية.. ولكنها تريد عدلاً وسلاماً حقيقياً بين الشعوب.. ولا يتحقق السلام الحقيقى إلا إذا أقيم على أساس سليم تصان فيه الحقوق.. ولا تسقط فيه جرائم الحرب بالتقادم.

ومصر السلام التى تصون الحقوق وتحفظ المواثيق والمعاهدات ولا تسفك دم الأسرى أولى بها أن تحفظ دماء أبنائها الأبرياء.

إن الدماء الذكية لن تجف حتى يُقتص من الذين سفكوها غدراً وظلماً وعدواناً.. من خلال محاكمة جادة يشهدها ضمير العالم. وساعتها سيعرف الجميع أن دماء الحق أقوى من سيف الباطل وانتصرت عليه. ويكون المستقبل للعدالة والسلام الحقيقي.

الصورة والواقع

"أكتوبر ٢٠٠٦"

... قال الحكيم كونفوشيوس:

"إن صورة واحدة تغنى عن ألف كلمة"

والأحداث والأيام تثبت دائماً صدق هذا القول.. فقد حصل مؤخراً المصور الفلسطينى زكريا أبو هربية على الجائزة الأولى لأفضل مصور لتغطية الأحداث الجارية على مستوى العالم.. لأنه.. وبآلة تصويره العبقرية وحسه المهنى المرتفع وإيمانه برسالته كناقل للحقيقة.. قام بتغطية أحداث بيت حانون بقطاع غزة.. حيث صور استشهاد أسرة مدنية بأكملها مكونة من ٦ أفراد على رمال الشاطئ شمال القطاع والتى ارتوت بدمائهم الذكية ولم يكونوا يحملون سلاحاً أو يديرون نشاطاً مسلحاً أو شبه مسلح.. ركز المصور الفنان على الفتاة – هدى - الوحيدة الباقية من المجزرة.. وهى تنتحب وتبلل الرمال بدموعها.. وتزحف إلى جثة والدها الذى فارق الحياة مضحياً بنفسه من أجل أن تنجو ابنته. والصورة تذكرنا بالطفل محمد الدرة ووالده.

لقد أعطت اللجنة - وهى ليست عربية - الجائزة الأولى للصورة فماذا لو شاهدت اللجنة الواقع والأصل وماذا تعطى لجنرالات الحرب؟!...

لقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة المجزرة التى حدثت فى بيت حانون بأغلبية ١٥٩ صوتاً... والقرار إنما يعكس فى مضمونه عدم رضى ونفاذ صبر المجتمع الدولى من ممارسات العنف فى فلسطين.. والمجازر اللا إنسانية على أرض الزيتون منذ مذبحة قرين فى ١٩٤٨/١/١ وحتى بيت حانون.. والتى يرجو كل محب للسلام أن تكون الأخيرة.

إن العنف والعنف المضاد لن يصنعا سلاماً.. ولن يكسرا إرادة.. والضحايا هم الأبرياء من المدنيين العُزل.. ومن الأطفال والنساء والشيوخ. والمجزرة كما وصفتها بعض الصحف الإسرائيلية "فشل إستراتيجى وخواء عسكرى" ولا بديل عن المفاوضات والحوار والذى تسعى مصر جاهدة لاستمراره.

إن مسيرة السلام فى المنطقة والتى بدأت فى محطة كامب ديفيد ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل مروراً بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات واللجان والتقارير والخطط والخرائط يمكن أن تُنهى سباق العنف وتجفف حمامات الدماء الإسرائيلية

الفلسطينية لو توفرت النوايا الحسنة والإرادة الصادقة فى إقامة سلام شامل عادل متوازن يعيش فى ظله الفلسطينيون فى دولة ديمقراطية مستقلة ذات حدود معروفة بجوار دولة إسرائيل.. التى ستصبح وقتها آمنة تماما تنعم بعلاقات طبيعية مع جيرانها العرب.

إن دور مصر مستمر ولا يتوقف لتوحيد الصف الفلسطينى والاتفاق على كلمة واحدة لحث الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على استمرار المفاوضات بينهما بإصرار وبروح قتالية لا تقل عن الروح القتالية فى معركة المدفع والطائرة.. لأن للسلام تحديات وعوائق كثيرة.. فكل طرف يعتقد أنه على صواب.. وأن قتلاه شهداء مأواهم الجنة بينما قتلى الطرف الآخر إرهابيون مصيرهم إلى الجحيم.. والمستفيد هم تجار السلاح وأعداء الدين.. أى دين.. والباحثون عن بطولات زائفة يظنون أنهم سيخلدون بها فى كتب التاريخ.. وهم واهمون لأن التاريخ لا يخلد سوى صناع الحياة والمدافعين عن الحرية والعدالة. قد يذكر التاريخ الطغاة أمثال كاليجولا ونيرون وهتلر وموسولينى وغيرهم من المستبدين.. لكنه يضعهم فى أدنى درجات الإنسانية.

إن الدور المصرى لصنع السلام فى المنطقة هو دور متوازن لا ينحاز لطرف على حساب طرف آخر أو يسعى لمكسب فورى.. بل يضع المصالح القومية والإنسانية فوق كل اعتبار.. لان مصر رائدة فى صنع السلام.. وتعرف معناه الحقيقى وتذوقت ثماره التنموية.

وإذا صدقت مقولة أنه لا حرب فى منطقة الشرق الأوسط بدون مصر فإنه أيضاً لا سلام ولا استقرار ولا تنمية دون حل القضية الفلسطينية.

الإرهاب: لن يثنينا

"أبريل ٢٠٠٦"

نواجه الإرهاب كظاهرة عالمية تعانى منها العديد من دول العالم.. فالإرهاب معروف أنه لا وطن ولا جنسية ولا دين له. تلك الظاهرة الهمجية المستمرة التى يصعب التكهن بمكان وتوقيت حدوث هجمتها.

والتفجيرات الآثمة التى طالت منتجع دهب السياحى مساء ٢٠٠٦/٤/٢٤.. ومصر تعيش أعيادها الدينية والقومية، هى امتداد لسلسة الهجمات الإرهابية الآثمة التى تواجها مصر والعالم منذ سنوات والتى سبق أن أشار إليها الرئيس مبارك فى خطابه إلى البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج فى ٢٨ يناير ١٩٨٦، والذى دعا سيادته خلاله إلى ضرورة مواجهة الإرهاب واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه من خلال تعاون دولى وفى إطار مؤتمر دولى برعاية الأمم المتحدة.

إن ذلك العمل البربرى الإجرامى الذى حدث فى منتجع دهب، ومن قبله تفجيرات طابا فى أكتوبر ٢٠٠٤ وتفجيرات شرم الشيخ فى يوليو وأكتوبر ٢٠٠٥، والذى إختار توقيتات بالغة الدلالة لإيذاء مصر وشعبها وتحويل أفراحها إلى مآتم، لا يصب إلا فى مصلحة

المتربصين بأمن الوطن واستقراره الساعين لعرقلة مسيرته نحو حياة أفضل لشعبه ولكافة شعوب المنطقة والمتاجرين بالشعارات الذين يخلطون بين السياسة والدين.

إن تكرار تلك التفجيرات على مدار ثلاثة أعوام متوالية يؤكد إصرار القوى والجماعات والخلايا الإرهابية على الإضرار بمصالح الشعب المصرى بكافة طوائفه وفئاته دون استثناء.. وتهديد أمن مصر القومى واقتصادها.. وضرب أنشطتها السياحية الآخذة فى النمو السريع خلال الأعوام القليلة الماضية. وبالتالى عرقلة نموها الاقتصادى، ظناً منهم أن ذلك يهمش دورها الإقليمى والحضارى.

ولكن هيهات.. فمصر قيادة وشعباً وحكومة يزداد إصرارها مع كل عمل إرهابى على مواصلة دورها وأداء واجباتها القومية والتاريخية بعزيمة أصلب وإصرار أقوى.. تمسكاً بخيار السلام وانحيازاً للتحديث والإصلاح والتنمية والديمقراطية ومزيد من المشاركة الشعبية فى صنع التقدم.

أنه لابد من ملاحقة المجرمين وستبتر أصابع الشر، ولن يفر الفاعل بفعلته الآثمة، بل سينال عقابه الذى يستحق على يد العدالة وبقوة القانون جزاء لما اقترفته يداه وجريمته الشنعاء التى أزهقت

أرواح الأبرياء من المصريين والسائحين عشاق مصر الذين لن تثنيهم مثل تلك الأفعال عن تكرار زيارة مصر عشقاً فى آثارها العريقة ومناخها المعتدل وشعبها المضياف الطيب الكريم المحب.. والذى هو برئ من الحقد والعنف والتطرف والكراهية.

لنا تجربة ناجحة ومميزة فى مكافحة الإرهاب وسبق أن استفادت من تجربتها العديد من دول العالم والتى بدورها استنكرت وأدانت بشدة هذا العمل الإجرامى وأظهرت تضامنها مع مصر.

. ولأن للإرهاب أسباب كثيرة وجذور متشعبة وأسلحة فتاكة يصعب على دولة واحدة مواجهتها مهما بلغت قوة هذه الدولة وفاعلية أجهزة الأمن فيها، فقد أصبح من الضرورى أن يعيد العالم قراءة خطاب الرئيس مبارك فى ستراسبورج للقضاء على الإرهاب قضاءً تاماً، وتجفيف منابعه واقتلاع جذوره من خلال إزالة أسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأسباب المغذية للإرهاب.

رحم الله ضحايا ومصابى ذلك العمل الاجرامى الدنئ، وألهم أسرهم الصبر والسلوان وستقدم لهم مصر ولأسرهم كل الرعاية.. ولن تنساهم أبداً، وحفظ الله مصر وشعبها وكافة شعوب العالم من شرور أعداء الحياة وقوى الشر.

وستظل مصر جميلة برغم قبح الإرهاب الذى لن يثنيها عن دورها فى صنع الحياة الأفضل، وستظل مصر آمنة.. مستقرة كما بشرها بذلك القرآن والإنجيل.

خطوة واسعة
فى طريق الديمقراطية

"مارس ٢٠٠٥"

يحاول البعض أن يضخم بعض الأحداث التى تقع فى مصر هذه الأيام ويبالغ هؤلاء فى أحاديثهم استنادا لتفسيرات (خاصة) أو خدمة لأجندة خفية.. فيذهب هؤلاء تارة إلى تسييس قضية جنائية يخضع فيها أحد المصريين للتحقيق الجنائى بسبب قيامه بتزوير توكيلات حزبية وهو ما يعاقب عليه القانون، وتارة أخرى ينتهزون متغيرات سياسية أو أحداث متفرقة أو حراك اجتماعى أو أفكار عقائدية ويحاولون استثمارها بحثاً عن دور سياسى أو تحقيق مكاسب سريعة أو تصفية حسابات قديمة.

والحقيقة أن هؤلاء الذين يدعون الدفاع عن الديمقراطية لهم أهداف أخرى بعيدة كل البعد عن ذلك، فالدفاع عن الديمقراطية لا يكون بالعمل من أجل زعزعة الاستقرار أو بإثارة فئة ضد فئة.. أو بنشر الأكاذيب ولى ذراع الحقيقة.. أو بالتهديد والتلويح بعقوبات وإيقاف معونات.. ويعرف هؤلاء تماماً أن مصر فى تعاطيها مع الأحداث إنما يكون من خلال مؤسساتها القائمة التى تتمتع

بالاستقلال والحيدة لاسيما وأن مصر-قد عرفت مبدأ الفصل بين السلطات منذ أوائل القرن العشرين والذى ترسخ بعد ذلك فى ظل دستور ١٩٢٣ وما تبعه من دساتير أخرى.. ووفق هذا المبدأ يتم التعامل مع تلك القضية التى يخضع فيها أحد المصريين للتحقيق باعتبارها قضية جنائية يشرف عليها القضاء المصرى المشهود له بالكفاءة والنزاهة والحيدة وعلى الجميع أن ينتظر حكم القضاء.. هذا القضاء الذى سبق أن أقر بأحقية قيام عدد من الأحزاب المعارضة التى لم تحصل على موافقة من قبل اللجنة المكلفة بذلك، وهو الذى سبق أن حكم بعدم دستورية تشكيل برلمانيين من قبل خلال الحقبة الأخيرة.

والغريب أن بعض الأوساط تقول إن السبب وراء تلك القضية هو محاولة للقضاء على منافس سياسى وتتجاهل هذه الأوساط أن الساحة السياسية فى مصر مفتوحة للجميع ولعل طلب الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور بشأن طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح يمثل دليلاً واضحاً على ذلك.. كما طلب تقديم ضمانات عملية وواقعية كافية ضماناً للحيدة والشفافية والموضوعية فى كافة مراحل العملية الانتخابية.

وعلى جانب آخر عمد هؤلاء أيضاً إلى تجاهل طبيعة المناخ الذى تعيشه مصر.. فقد قطعت مصر أشواطاً كبيرة على تحقيق الحرية التى تعد حرية الرأى والتعبير أحد أركانها وهذا المناخ هو الذى سمح لمن يريد أن يعبر عن رأيه بأن يقول ما يشاء، ودون أن يخشى مغبة تصرفه، وأيضاً أن يخرج بعض الأشخاص فى تظاهرة عامة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم دون أن يتصدى لهم أحد.

وهذا المناخ أيضاً إنما يدل على أن النظام عندنا يقبل الرأى والرأى الآخر حتى لو كان هذا الرأى مختلفاً تماماً.. والشعب المصرى بذكائه الشديد يفرق بين الغث والسمين.. وبين الزيف والحقيقة.. وبين من يقدم له الأمن والاستقرار وصولاً إلى الرخاء.. وبين من يتاجر بالشعارات ويبغى الفتنة والفوضى.

إن هناك قناعة بأهمية التعدد والاختلاف لا سيما وأن هذا الأمر يعد ظاهرة صحية تسود كل المجتمعات العريقة فى مجال الديمقراطية.. فليس هناك ثمة ما يعيب من يحاول التعبير عن رأيه وأن يطالب ببعض المطالب.. فالساحة مفتوحة للجميع ولا حجر على رأى مهما كان مختلفاً.

إن مصر لا ترفض أبداً الرأى المختلف.. بل إنها ترحب به.. لكن التعبير عن الرأى ينبغى أن يكون وفق أجندة مصرية تسعى إلى تحقيق المصلحة الوطنية دون الاستقواء بالخارج أو الاستعانة

به وتمكينه من فرض أجندته وراؤه .. ومصر التى قادت المنطقة إلى السلام هى أيضاً التى تقودها على طريق الإصلاح، فعندما أكدت مصر أن الإصلاح ينبغى أن يكون هادئاً متدرجاً نابعاً من الداخل يراعى خصوصيات المجتمع وقيمه.. أقر الجميع لها ذلك حتى أصبح هذا الأمر يمثل إطاراً عاماً متوافق عليه دولياً للإصلاح والتحديث.. وليتوقف البعض عن تضخيم الأمور والأحداث وينظروا كيف تسير مصر فى مسيرة الإصلاح.. ولا ينبغى أن يتسرعوا فى إصدار الأحكام والقفز على النتائج.. ولننتظر حتى تنضج التجربة الديمقراطية فى مصر وتصبح نموذجاً يحتذى به فى المنطقة.

وإذا كان البعض يتخوف من المستقبل أو يستنكر ويستهجن بعض المظاهر والأغراض فى الشارع السياسى فإنهم لا يعرفون جوهر مصر، ويبدو أن عقارب الساعة قد وقفت بهم عند مرحلة معينة فى تاريخ مصر.. فمرحباً بالتعدد الذى يقوى البنيان ومرحباً بالاختلاف الذى لا يؤدى إلى قطيعة وخلاف لأن هذا سمة العصر ولغة الحضارة التى نعيشها وروح عصر العولمة الكونية التى نرحب بها مادامت تمد جسوراً للتواصل مع العالم وتوثيق العلاقات مع شعوب حرة تعزز المصالح المصرية وتدفع مسيرة السلام إلى الأمام وتوفر حياة أفضل لكل شعوب المنطقة وتحفظ الهوية الوطنية.

ذاكرة العرض
خلال خمسين عاماً

"سبتمبر ٢٠٠٤"

كانت الهيئة العامة للاستعلامات على مدار خمسين عاماً من سبتمبر ١٩٥٤ حتى سبتمبر ٢٠٠٤ ذاكرة مصر ومركزاً توثيقياً حيوياً لفترة من أهم الفترات فى تاريخ مصر الحديث حيث قامت الهيئة بدور فعال فى حفظ مجموعة كبيرة من الوثائق والبيانات والقرارات المرتبطة بالأحداث التى عاشتها مصر وتفاعلت معها الهيئة فكانت بحق "ذاكرة مصر فى نصف قرن".

وقد قامت الهيئة بدور هام وبارز فى مسيرة الحركة الوطنية المصرية فخلال فترة الخمسينيات والستينيات عاصرت أحداثاً وقضايا هامة وكانت دائماً متابعة للأحداث وماركة فيها وساهمت بدورها الإعلامى فى خلق الوعى السياسى والاجتماعى والثقافى لدى الجماهير بالإضافة إلى الدور الرئيسى وهو الدور التعبوى لدعم أهداف وسياسات وفكر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. هذا الحدث الوطنى والتاريخى الهام الذى يمثل علامة فارقة ومنعطفاً تاريخياً هاماً فى تاريخ مصر الحديث وتاريخ المنطقة العربية والأفريقية والعالم الثالث. لقد شاركت الهيئة فى إيضاح أولويات العمل الوطنى

والقضـايا القوميـة العربيـة وحرصـت علـى ترسـيخ إرادة مصـر المستقلة وتوضيح سياسة مصر الخارجية.. وخلال الستينات أدت الهيئة رسالتها بالإعلام عن سياسة مصر الداخلية وعايشت عدوان ١٩٦٧ وماتبعه من تدعيم الصمود فى مواجهة العدو والتفاعل مع التغيرات الكثيرة التى طرأت على المجتمع المصرى.

وقد شهدت الهيئة تطوراً هاماً منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى الإعلام الصادق عن أحداثها ومعطياتها وآثارها ونتائجها، ومرور المجتمـع المصـرى بعـدة تغيـرات اقتصـادية واجتماعيـة وتبنـى الدولـة لسياسـة الانفتـاح الاقتصـادى واسـتثمار معطيـات السـلام وتطـوير النظـام السياسـى والتعدديـة الحزبيـة وحريـة الصـحافة والتنمية الشاملة وإيجاد سوق للاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا المجتمع والمشاركة فى جهود التنمية.

وواصلت الهيئـة - أحد أجنحـة منظومـة الإعـلام المصـرى - متابعتها فى تسجيل وتوثيق أهم القضايا المثارة على الساحة الداخلية والخارجية خلال حقبتى الثمانينات والتسعينات وركزت الهيئة على الجانب الإعلامى والتعليمى والتثقيفى ومعالجة العديد من القضايا الهامة والتى غلبت عليها الطابع القومى مثل دور المرأة فى التنمية،

الصناعات الصغيرة، محو الأمية وتعليم الكبار والزيادة السكانية... إلخ.

واستمرت الهيئة فى استثمار المناخ الجديد الذى بدأ بتولى الرئيس مبارك للحكم بمرحلة جديدة للديمقراطية وجنى ثمار معاهدة السلام، والاستقرار الاقتصادى باعتباره جوهر السياسة الاقتصادية الرشيدة والارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية وكذلك الاهتمام بالطفل والمرأة وتفعيل دورها فى التنمية.

لقد حققت الهيئة التواصل الفعال مع المجتمع من أجل خدمة قضاياه المختلفة والإلمام الدقيق بالمناسبات والأحداث التاريخية الهامة وملامح النهضة والبناء والتحديث لمصرنا المعاصرة.

وتواصلت الهيئة فى متابعتها للأحداث والقضايا ظل عصر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات متفاعلة فى ذلك مع مستجدات العصر من أجل الانطلاق إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعصر الإعلام المتخصص.. من هنا أخذت الهيئة بأحداث أساليب النشر الإليكترونى وأحدث تقنيات العمل الإعلامى كما وكيفا من خلال عدة تقنيات أبرزها دخول الهيئة على الشبكة العالمية للإنترنت والشبكة الداخلية للمعلومات الإنترانت، وشبكة

الفيديو كونفرانس ونوادى تكنولوجيا المعلومات ومركز التوثيق الإعلامى.

إن استمرارية الهيئة وتطويرها باستخدام ما تسمح به تقنيات العصر تؤكد البعد الحضارى للشعب المصرى لتكون كتاباً مفتوحاً يجد كل من يقرأه بين لقطاته حضارة هذا الشعب تتحدث عن نفسها وعن تاريخه الطويل الذى يضرب بجذوره فى أعماق التاريخ.

لقد أصبحت الهيئة بما تضمه من وثائق شاهداً على الأحداث والتطورات والمتغيرات التى عرفتها وعاشتها مصر فى ذاكرة الأمة ومرآة للإنسان المصرى عبر حقبة من تاريخه تعكس وتؤرخ وتحكى للأجيال المختلفة أهم الأحداث المدعمة بالوثائق وتمثل شهادة للتاريخ والعالم" ذاكرة مصر فى نصف قرن".

الإعلام العربى والتصدى للإرهاب

"أغسطس ٢٠٠٤م"

عانى المجتمع البشرى منذ فجر التاريخ من العديد من أشكال الإرهاب بمختلف المسميات والدوافع، الأمر الذى عكس طبيعة هذه الظاهرة التى ليس لها وطن أو دين ولا تتعلق بقومية أو عرق معين.

ومنذ السبعينات من القرن الماضى تضررت منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة من هذه الظاهرة والتى تضاعفت خطورتها من جراء محاولة المحركين للإرهاب والقائمين به استغلال الدين الإسلامى لتبرير بواعثهم وأعمالهم، وذلك للحصول على مكاسب سياسية، ففى دراسة أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب فى عام ١٩٩٨، وجد أن ٥٣.٤% من إجمالى الحوادث الإرهابية التى وقعت خلال عام ١٩٩٧ حدثت فى الشرق الأوسط.

وقد أدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة إلى إضفاء الطابع العالمى على الظاهرة الإرهابية - ولا سيما تحت عباءة الدين - وفرضت على مختلف الأطراف الفاعلة فى العالم مسئولية التصدى لها وملاحقتها، فقد أصبح

الإرهاب ظاهرة عالمية فهناك أكثر من ٣٠٠ منظمة إرهابية فى العالم، و٤٠ دولة تستضيف عناصر إرهابية، وقد بلغت الحوادث الإرهابية على مستوى العالم ١٩٠ حادثاً خلال عام ٢٠٠٣ فقط.

يمثل الإعلام أحد أدوات المجتمع والدولة فى مكافحة ظاهرة الإرهاب، من خلال الدور الذى يمارسه فى التأثير على توجهات الرأى العام فى مختلف أنحاء العالم، خاصة فى ظل ثورة الاتصالات، ومن ثم فإنه عندما تتحمل وسائل الإعلام تبعات هذا الدور فإن مسئوليتها فى هذا المجال ترتقى إلى مصاف المسئوليات الوطنية.

فرضت ظاهرة الإرهاب نفسها على الصعيد العربى، وأصبحت فى أولويات الاهتمام على أجندة العمل العربى المشترك سواء فى مجال التعاون الأمنى، والتعاون الإعلامى، وحتى قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد تم إنشاء المكتب العربى للإعلام الأمنى بالقاهرة عام١٩٩٣، باعتباره أحد المكاتب الفنية المتخصصة التابعة لأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب.

وتقرر خلال الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء الإعلام العرب التى عقدت بالقاهرة فى يوليو ١٩٩٣، وضع آليات لمواجهة التطرف وتمت مناقشة خطة لمواجهة تدعو إلى توعية

الرأى العام داخل الوطن العربى وخارجه بمخاطر مشكلة الإرهاب من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة.

ومن أجل تفعيل التعاون الإعلامى الأمنى العربى عقد أول مؤتمر للإعلام الأمنى بتونس فى ٤ سبتمبر عام ١٩٩٥ من أجل تدعيم التعاون الإعلامى العربى فى مجال مكافحة الإرهاب الذى تم فيه إقرار إستراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية، كما أصبح التصدى للإرهاب والتطرف بندا على جدول أعمال اللجنة الدائمة للإعلام العربى فى دورتى مجلس وزراء الإعلام العرب بالقاهرة عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧، وعلى جدول أعمال اللجنة الدائمة للإعلام العربى طالما بقيت هذه الظاهرة.

واستشعاراً لأهمية الإعلام فى مكافحة الإرهاب فقد نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التى تم التوقيع عليها فى أبريل ١٩٩٨ فى البند السابع من المادة الثالثة على تعزيز أنشطة الإعلام الأمنى وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية فى كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

ومثلما استفادت أجهزة الإعلام العربية من ثورة المعلومات والاتصالات خلال الحقبة الأخيرة، وتطورها المتسارع حالياً، فقد

انعكست هذه الثورة طردياً على أساليب عمل الجماعات الإرهابية، من خلال تطوير آليات عملها وانتشارها وطرق تمويلها فى مختلف بقاع العالم.

ومع الاعتراف بأن الدور المحورى فى مواجهة ظاهرة الإرهاب تضطلع به الأجهزة الأمنية بحكم اختصاصاتها، إلا أن لأجهزة الإعلام دور بالغ الأهمية، لاسيما فى مواجهة ظاهرة التطرف داخل المجتمع، والتى تعد البيئة الرئيسية لاحتضان الإرهاب والترويج له، وتبرير أسباب القيام به، خاصة إذا ما استندت الظاهرة لمبررات دينية - الدين منها براء - شديدة الالتصاق بوعى وإدراك المواطنين العاديين.

ورغم طبيعة العلاقة السابقة بين الإعلام والأمن فى عالمنا العربى والتى كان يحيط بها التناقض، فى ظل التكتم الذى يسود عمل الأجهزة الأمنية، والسعى للكشف عما هو جديد من قبل أجهزة الإعلام إلا أن مصطلح "الإعلام الأمنى" ما لبث أن فرض نفسه كأحد المصطلحات الحديثة، والمتعلق بكل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته.

ومن خلال استقرار مفهوم الإعلام الأمنى، يمكن أن نشير إلى أهمية المحاور التالية:

- التركيز على أن الأمن القومى هو محصلة لاستقرار الأمن الوطنى لكل دولة عربية.
- المهمة الأساسية لأجهزة الإعلام وأجهزة الأمن - باعتبارهما وجهان لعملة واحدة - هى تحقيق أقصى درجات الأمن للمجتمع العربى من خلال تقوية صلابة النسيج الاجتماعي باعتبارها خط الدفاع الأول ضد الإرهاب، أو الهيمنة الثقافية، أو مؤتمرات الاختراق وإثارة الفتن والنعرات الطائفية والعرقية داخل الدول العربية.
- استمرارية وتطوير التعاون بين أجهزة الأمن والإعلام فى الدول العربية، وبين هذه الدول وباقى دول العالم لمواجهة الإرهاب من خلال منهج علمى متكامل، تفعيلاً لتبادل المعلومات ورسم الاستراتيجيات والخطط الوقائية، والعلاجية وإجراءات المكافحة.
- تنمية الثقة بين الأجهزة الأمنية وأجهزة الإعلام فى ضوء حرص وسائل الإعلام على إبراز الحقائق والبيانات - الواضحة للرأى العام من خلال ما تمدها به أجهزة الأمن فى صورة آنية، وفقاً لآلية تتيح حق المعرفة لقطاعات المجتمع، وتحميها من الارتباك والغموض.

وفيما يتعلق بدور الإعلام العربى الأمنى حيال ظاهرتى التطرف والإرهاب، يمكن إبراز الآتى:

أولاً: على مستوى الداخل فى كل الدول العربية:

- إبراز قيم الإسلام وتعاليمه التى يمثل التسامح وقبول الآخر، والتفاعل الإيجابى معه مكان الصدارة، ليس على مستوى المبادئ فقط، وإنما على مستوى التطبيق العملى الذى يشهد به التاريخ.
- تصحيح مفهوم الجهاد لدى الرأى العام، بدلاً من تشويه صورته وربطه بالتوسع والإرهاب، ورفض الآخر.
- تعميق الربط بين العقيدة والوفاء للوطن، والتشديد على موقف الدين من المفسدين فى الأرض، ودور الشريعة فى حفظ النفس والأموال والممتلكات وعدم ترويع الآمنين.
- التركيز على ثقافة السلام ومفهوم الوسطية فى الإسلام، وإبراز الفكر المعتدل، ونبذ الأفكار المتطرفة والمنحرفة، وتبنى ثقافة التفكير العلمى، وإقرار الاختلاف فى الرأى كظاهرة إنسانية لا ينبغى أن تتحول إلى خلاف وقطيعة، وتعلم إدارة الاختلاف من خلال التفاوض والمناقشة والحلول الوسط والحوار الموضوعى الهادف والمستمر والبناء.

- تعظيم دور الأسرة والمدرسة ودور العبادة فى التنشئة السليمة، وغرس مفاهيم العقيدة الصحيحة، والتطبيق الصحيح للدين السمح الذى يدعو إلى التآلف ونبذ العنف.
- التنسيق مع مختلف أطراف المجتمع المدنى، خاصة جماعات حقوق الإنسان وأهمية الحفاظ على الأمن القومى.
- توالى الإعلام فى وسائل الإعلام عن عدول عناصر التنظيمات الإرهابية عن أفكارهم وممارساتهم، خاصة العناصر القيادية، وبما يسهم فى إبراز تسامح الدولة من جانب ويثبت للرأى العام خطأ مفاهيم هذه الدولة من جانب ويثبت للرأى العام خطأ مفاهيم هذه التنظيمات - التى تتآكل من الداخل - من جانب آخر.
- تركيز المعالجة الإعلامية خاصة الأعمال الدرامية على العمليات الإرهابية وتبعاتها على الضحايا بصورة مباشرة تخلق التعاطف معهم، وتثير حنق المجتمع على التنظيمات الإرهابية. بسبب تأثير هذه العمليات وتعارضها مع مصالح أفراد المجتمع على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى.
- الاهتمام إعلامياً بدور الفرد داخل المجتمع فى مواجهة الإرهاب، من خلال الإبراز الإعلامى لصورة المواطن

الإيجابى الذى يكره العنف والمحب للسلام الذى يقدم العون الفعال للمجتمع فى مواجهة الظاهرة.

- التركيز الإعلامى على دور المرأة فى المجتمع ودورها فى مواجهة التطرف والإرهاب من خلال تربية النشء، والاهتمام ببرامج الشباب لتوسيع مداركهم.
- العمل على تكوين رأى مستنير مضاد للقيم المادية والعزلة وعدم الانتماء، خاصة من خلال الدور الذى تضطلع به مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى.
- الترويج لمفاهيم الإبداع فى كافة نواحى الحياة، لاسيما العملية منها النافعة للمجتمع، ومكافأة المجيدين فى تلك المجالات، باعتبار أن الدين الإسلامى يحض على فضيلة العمل.
- احترام عقل الإنسان وحقه فى المعرفة وحق التنوع والتمايز، والإيمان بالمواطنة إيماناً عميقاً باعتبارها أساس المساواة التامة بين الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو العقيدة أو اللون.
- الاستمرار الإعلامى فى توعية الرأى العام بخطورة ظاهرة الإرهاب والتطرف من خلال سلسة من البرامج الحوارية

التى تؤكد خطورة الظاهرة على المجتمع، وأهمية الاستفاد من معطيات التقدم الحضارى والمشاركة الإعلامية على أر الإسلام دين العمل والعلم وإعمار الكون.

ثانياً: على مستوى التخاطب مع الشعوب العربية فى إطار منظوم الإعلام العربى:

- تنسيق وتناغم الخطاب الدينى فى وسائل الإعلام العربي لمواجهة التطرف والإرهاب، وإبراز المفاهيم الصحيح للدين الإسلامى.
- تعظيم الفعاليات المتواكبة مع روح العصر، والتى ! تتناقض مع مفاهيم الدين، لاسيما المتعلقة منها باحترا حقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة والطفل على وج الخصوص، وذلك على كافة المستويات الرسمية والشعبية.
- تعميق التكامل لا التنافس بين الفضائيات العربية من أجل الحفاظ على استقرار المجتمعات العربية، وذلك من خلال تفعيل دور اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات العربي الفضائية خاصة فى مجالات التصدى للإرهاب.
- نشر ثقافة التسامح والحوار، وتقليص مشاهد العنف فى الفضائيات العربية والتى قد تدفع للترويج لثقافة العنف، مر

خلال زيادة مساحة البرامج التى تروج بشكل موضوعى مدروس لثقافة التسامح والحوار.

- اهتمام الإعلام العربى بالتوعية الدينية السليمة، وتحديد الخطاب الدينى الإعلامى من خلال حسن اختيار الموضوعات، واختيار المتحدثين من ذوى الفكر المستنير المؤثرين فى الجمهور.
- تفعيل التنسيق بين منظومة الإعلام العربى ورسائله المقروءة والمسموعة والمرئية، لإحداث تناغم وتكامل فى الخطاب الإعلامى من ناحية، وتعظيم التكامل بين هذه المنظومة والأجهزة الأمنية لتعزيز تكامل وتبادل الأفكار والتجارب والخبرات.
- تسليط الضوء على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والجهود المبذولة لتنفيذها على المستويين العربى والدولى.

ثالثاً: على مستوى التخاطب مع الرأى العام العالمى:

- دعم مفهوم الحوار بين الحضارات، من خلال دعوة كل الأديان إلى تكريم الإنسان والمحافظة على حقوقه الأساسية، وإبراز إسهامات الدين الإسلامى فى هذا المجال دون تهوين أو تهويل، بأسلوب يراعى التخاطب مع غير المسلمين بصفة عامة.

- دعوة أصحاب الحضارات الأخرى إلى وقف التنقيب فى كتب التاريخ عن الماضى، الذى استغل فيه الدين من مختلف الأطراف لتحقيق مكاسب سياسية واستعمارية، وبما يقلص من حجم الكراهية والحقد المتوارث بين الشعوب.
- التركيز على إحياء القيم العقلانية والإيجابية الإسلامية وإسهاماتها فى إطار من التكامل مع الحضارات الأخرى سواء المواكبة لها، أو التى تلتها وتأثرت إيجابياً برموز الحضارة الإسلامية.
- التركيز إعلامياً على أوجه الاتفاق والتشابه الفكرى والدينى والثقافى بين الحضارات والثقافات والابتعاد عن خطاب المعاداة أو التهوين أو التهويل من شأن أى أمة أو طائفة أو قومية أو عرق... أو أوجه الاختلاف مع الآخر.
- حشد الرأى العام والإدارة الدولية فى اتجاه تبنى عقد مؤتمر عالمى لمواجهة ظاهرة الإرهاب، من خلال تبنى المؤتمر لإستراتيجية وإطار للتعامل مع هذه الظاهرة.
- ضرورة وجود دور إعلامى فى دفع وتنسيق الجهود الثنائية بين الدول، وعلى المستويين الإقليمى والدولى لضمان محاكمة مرتكبى الأعمال الإرهابية ومثولهم أمام العدالة،

ومساندة جميع الدول للحيلولة دون استغلال أراضيها للأعمال الإرهابية. وبذل أقصى الجهود لتحديد تمويل الجماعات الإرهابية والتعاون فى وقف ضخ هذا التمويل إليها.

الإعلام ومكافحة الإرهاب
تجربة مصر

عانى المجتمع المصرى خلال العصر الحديث من ظاهرة العنف السياسى بدرجات متفاوتة، ولأهداف متباينة، ومن أطراف وقوى متعددة، إلا أنه من المتفق عليه أن ظاهرة العنف السياسى، وخاصة الذى تمارسه الجماعات الإسلامية المتطرفة، أخذت فى التطور على نحو غير مسبوق بداية من منتصف السبعينات مع بروز عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة التى اتخذت العنف أداة للوصول إلى أهدافها، كما ظهر خلال عقد الثمانينات عدد آخر من التنظيمات الإسلامية المتشددة.

وقد قدمت مصر نموذجاً رائداً فى مواجهة الإرهاب، وإجهاضه فى مهده، كما قدمت نموذجاً يحتذى فى التعاون بين الأمن والإعلام، وكان هذا التعاون من خلال استراتيجية متكاملة، فقد كان الإعلام جهازاً مكملاً وهاماً جداً لجهاز الأمن فى تحقيق الأهداف المشتركة.

التكامل بين الخطاب السياسى والإعلامى

لعب الإعلام المصرى فى مجال مكافحة الإرهاب دوراً فعالاً ومؤثراً.. بالتعاون مع كافة الأجهزة الأمنية والسياسية، والاجتماعية

فـى توعيـة المـواطنين بخطـورة الإرهـاب.. وشـرح صـحيح الـدين مسـتخدماً كافـة المـداخل والأسـاليب الإقناعيـة بكفـاءة وعلـى نطـاق واسع.. شارك فيها المفكرون والمثقفون والمبدعون فـى كافـة وسـائل النشـر والإعـلام... مقـروءة ومسـموعة ومرئيـة.. وكافـة وسـائل الاتصال المباشر.. وفـى المسرح والسينما ممـا حقق مشـاركة فعالـة من الرأى العام فى مواجهة الإرهـاب، وقد كـان ذلك مسـاندة لرجـال أوفياء من أبناء الوطن حملوا أمانـة الحفاظ على أمنه وسلامة أبنائـه.. فضحوا بأرواحهم من أجل أن يحيا الوطن.

كمـا لعـب الإعـلام المصـرى دوراً هامـاً فـى إحـداث حـوار منهجـى بـين الجماعـات المتطرفـة، وبـين المثقفـين المسـتنيرين والخبراء وقـادة الـرأى، ممـا أدى إلـى انحسـار مـد العنـف، وتحجيم الإرهابيين، ومنـع تـأثيرهم علـى الجمـاهير مـن ناحيـة أخـرى، وحفـز العديـد مـنهم علـى مراجعـة أفكـارهم واتجاهـاتهم، وإعـلان التمسـك بالوسـطية واحتـرام مؤسسـات المجتمـع وتشـريعاته. وكـان الإعـلام المصرى مواكباً للخطاب السياسى الذى استشعر خطـورة الإرهـاب فى العالم، وتبنى خطاباً يقوم على عدة ركائز هى:

- دعوة الرئيس مبارك أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبـا بمدينـة ستراسـبورج فـى ١٩٨٦/١/٢٨ لعقـد مـؤتمر دولـى

تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة النظر فى جميع الاتفاقيات الدولية وعقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب وردعه.

- إن مواجهة الإرهاب ينبغى أن يكون عملاً شاملاً يتضافر عليه الجميع.. الدولة والمجتمع.. القيادة والشعب وأحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة، وأن المهمة ليست مهمة جهاز الأمن وحده وإنما هى مهمة المجتمع بجميع مؤسساته وأفراده لتجفيف منابع الإرهاب وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتحسين مستوى حياة الأفراد.

- العمل على إزالة أسباب الإرهاب بدعم الجهود السياسية الرامية لدفع عملية السلام ومنع العنف المتبادل وإنهاء الاحتلال، وإقرار حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وتأكيد حق الشعب العراقى وحريته على كافة أراضيه.

- وفى نفس الوقت كانت منظومة الإعلام المصرى عبر ١١ إذاعة، و ٦ قنوات إقليمية، و٦٥ مركزاً ومجمعاً للإعلام الداخلى وأقمار مصر التى تحمل اسم النيل وسعتها ٢٠٠قناة، تواكب الخطاب السياسى المصرى فى مواجهة الإرهاب من خلال عدد من الركائز لسياستها الإعلامية وهى:

- دعم مناخ الحرية والديمقراطية الإعلامية والتعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والاقتصاد الحر.
- مساندة جهود التنمية والدعوة لها ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب ونشر ثقافة السلام، والمشاركة والتواصل والتعايش السلمى بين البشر.
- تعظيم وتدعيم مصداقية الخطاب الإعلامى الوطنى بالموضوعية والحقيقة والصراحة والمكاشفة فى تناول قضايا الوطن فى مواجهة طوفان الفضائيات الرديئة أو غير الملتزمة بالقضايا الوطنية والقومية.
- تفعيل الدور الذى تضطلع به المكاتب الإعلامية فى الخارج لمتابعة ما ينشر أو يبث عن الواقع المصرى والعربى والاسلامى عبر وسائل الإعلام العالمية وشبكة الانترنت والرد عليها بكافة الوسائل المختلفة.

بلادنا على طريق الإصلاح

"يوليو ٢٠٠٣"

الوطن.. الدور والمكانة:

إن تفرد مصر لا يمليه موضعها المكانى.. أو امتدادها الزمانى فحسب.. وإنما يفرضه موقعها الجيوبوليتيكى ومكانتها الحضارية.. وينبع هذا التفرد فى المقام الأول.. من فاعلية وريادة نموذجها الثقافى المتميز.. باعتبارها الدولة المفصلية.. والهمزة التى تصل الدوائر العربية والإسلامية والعالم النامى.. والبوتقة التى تنصهر فيها الثقافات والحضارات.. وتلك الريادة المصرية لا تصدر من فراغ.. ولا تعنى الانفرادية وغيبة المنافسة وإنما تجسد السبق والتأثير والإشعاع.. والقدرة على النفاذ بنموذجها الحضارى.. فكانت.. ولازالت.. وستظل دوماً.. بوابة للعلم والفكر والإبداع.. ومقصداً للباحثين عن الحق والحقيقة.

وسيتضاعف هذا التأثير باستمرار مع حرصها على ترجمة مفردات ورموز قوتها وقدرتها الثقافية إلى أفعال وممارسات على أرض الواقع.. ستكون أصداؤها إيجابية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

إن الإصلاح فى مصر شأن داخلى وهو عملية مستمرة تشمل كل مناحى الحياة لها خصوصيتها فى وضع نموذج الإصلاح الخاص بها والمناسب لقيمها وتقاليدها وثقافتها.

إمكانات الوطن للتقدم وأدواتها للإصلاح:

وتمتلك مصر أدوات فاعلة للإصلاح والتقدم والتحديث.. والبشر هم عصب التنمية وركيزتها.. ومصر ومنذ الأزل مستودع للعقول الخلاقة ومجمع للبنائين العظام.. والذين تتضاعف قيمتهم بالتدريب والصقل والتعليم المستمر.

كما أنها أرض خصبة واعدة لاستخدام وإنتاج وتوطين وتطبيق التكنولوجيا مؤهلة للانخراط فى مسيرة التقنية الفائقة.. إبداعاً وابتكاراً وتجديداً وإضافة فلديها أكثر من ١٤٥٠ مركزاً للمعلومات وقواعد بيانات.. وسبع كليات لعلوم الحاسب والمعلومات والبرامج.. وتتجه بخطى سريعة لإقامة القرى الذكية وأودية التكنولوجيا والمدن العلمية.. و٣٤٠ مركزاً للبحث العلمى بالجامعات.. ويعمل بالوزارات أكثر من ٥٤٠٠٠ من حملة الدكتوراه.. وشبكة اتصالات ضخمة.. وأكثر من ٨ ملايين خط تليفون.. ونايل سات ١، ونايل سات ٢.. وأكثر من ٦٠٠ صحيفة ومجلة.

وشـهد العقدان الأخيـران انتشـاراً واسـعاً فـى وسـائل الإعـلام بتعدد الصحف القومية والحزبية والمستقلة وتعدد قنوات التليفزيـون ودخول القطاع الخاص فى هذا المجال. فضـلاً عن شبكة الإنترنت التـى تحقـق الاتصـال فـائق السـرعة. كمـا حـدث توسـع كبيـر فـى المؤسسات التعليمية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص إلى ٧٥% من النشاط الاقتصادى.. وتعميق الفكر الليبرالى فى المجال الاقتصادى وإقامة اقتصاد السوق.. مما أدى إلى تضاعف متوسط الدخل الفردى وارتفاع معدل النمو الاقتصادى.

وكـان لذلك انعكاسـه علـى الحياة السياسية والاجتماعيـة حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية ١٦٧٠٠ جمعية.. وبلغ عدد الأحزاب ١٧ حزبـاً.. وهـذا يـؤدى إلـى اتسـاع الطبقـة الوسـطى وزيـادة معـدل المشاركة الوطنية فى ظل حكم القانون ودولة المؤسسات مما يعزز ثقافة الحوار والتعددية وقبول الآخر.

الحوار هو المدخل الرئيسى لتعظيم الإصلاح:

الإصـلاح هـدف دائـم علـى قمـة أولويـات الحـزب الـوطنى.. والتأكيـد علـى ثقافـة الحـوار وتوسـيع منتدياتـه لتسـتوعب الشـباب وأصحاب الفكر والرأى.. من المبادئ الأساسية التـى يحـرص عليها باعتبـاره حـزب الأغلبيـة لإثـراء العمـل السياسـى.. ويمارسـها داخليـاً

ترسيخا للديمقراطية قبل أن يدعو الأحزاب الأخرى لممارستها ويقود الحوار ويدعو إلى استمراره وانتظامه بشكل منهجي وفي إطار آلية محددة حتى لا يكون فقط حوار مناسبات أو أزمات.. بما يثرى الفكر ويوحدِ الرؤى حول القضايا الحياتية ذات الأهمية والأولوية.. وقد يكون من الجائز والمفيد أن يقود الحزب الوطني حواراً على المستوى القومي حول العديد من القضايا الحياتية التي تمس كل مواطن.. وفي مقدمتها التعليم والصحة والبيئة والسكان والتصدير وتحديث الصناعة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات.. ومواجهة البطالة.. وتفعيل دور المرأة والشباب.. وغيرها من قضايا العمل الوطني.

وتفعيلاً للحوار حول الإصلاح وتحقيقاً لأهدافه القومية المرجوة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.. كان من الضروري أن ينصب حول القضايا التالية:

تعميق الممارسة الديمقراطية:

بدلاً من البحث عن إنشاء أحزاب جديدة قد لا تضيف إلى الرصيد الوطني.. وإنما قد تنقص منه تشتتاً وصراعاً.. وسط ظروف دقيقة.. وأخطار متعددة. وذلك من خلال إيجاد صيغة قانونية جديدة للانتخابات تستثمر مزايا النظم والتجارب الانتخابية

المصرية وتعظم دور الأحزاب والمستقلين. واتساقاً مع لغة العصر أصبح من الضرورى الانفتاح على تجارب وخبرات الآخرين من خلال فتح وتعميق قنوات اتصال منتظمة مع الأحزاب فى الدول العريقة ديمقراطياً.. بما يصحح الصورة ويبرز التجربة الديمقراطية فى مصر ودراسة إمكانية التنسيق مع الأحزاب المماثلة فى المنطقة.. تعزيزاً للروابط والمصالح السياسية والثقافية بين مؤسسات المجتمع العربى.. وتصحيح الصورة العربية.

وتعميقاً للممارسة الديمقراطية ونشرها كأسلوب حياة على أوسع نطاق خاصة بين النشئ والشباب فقد يكون من المفيد تطوير المناهج التربوية منذ المراحل التعليمية الأولى بما يعمق ثقافة الديمقراطية والحوار واحترام الرأى الأخر.. وتعديل لغة الخطاب الدينى. وقد يكون من المفيد دراسة توسيع هذا الدور ليشمل الإشراف على الجداول الانتخابية.

حماية حقوق الإنسان:

ونجاح التجربة المصرية فى القضاء على ظاهرة الإرهاب طى دفعة قوية لأن ترتكز إستراتيجية المرحلة القادمة على تهيئة الظروف المانعة لتفريخ إرهاب جديد.. من خلال تأكيد سيادة القانون والشفافية وثقافة الحوار وتعظيم حقوق الإنسان فالإنسان

الحر فكراً ورأياً وإبداعاً هو خط الدفاع الأول فى مواجهة التطرف والإرهاب. وتحقيقاً لذلك.. لتحقيق معادلة التوفيق بين تحقيق الأمن للوطن وعدم المساس بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

كما تم استحداث لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الشعب المصرى. وتكثف الدولة الرقابة والمتابعة المستمرة لضمان عدم إساءة استخدام السلطة ضد المواطنين فى كافة المواقع.. وتشديد العقوبة لمن تسول له نفسه إهدار حق الإنسان فى معاملة كريمة لائقة.. وقد يكون من المفيد فى هذا المجال دراسة إنشاء لجنة حقوق الإنسان بالحزب الوطنى لمتابعة الجهود المبذولة فى هذا المجال.

وتفاديا لتأثير المال على أصوات الناخبين فإن من الضرورى وضع ضوابط لتنظيم استخدام المال فى العمليات الانتخابية.. منعاً للتستر تحت مبدأ تداول السلطة للوصول إليها على جبل من ذهب أو ركام من الأفكار الرديئة.

تعزيز منظمات المجتمع المدنى:

منظمات المجتمع المدنى ليست منافساً أو خصماً سواء كانت جمعيات أهلية أو نقابات مهنية أو اتحادات عمالية.. باعتبارها الأكثر استشعاراً باحتياجات المواطنين ونشاطهم.

لذلك فمن الضروري مراعاة البعد السياسي في إجراءات إنشاء وإشهار الجمعيات الأهلية بما يوسع من فرص المشاركة الشعبية في إطار المصلحة القومية.. وعدم تقييد هذه الإجراءات بلوائح بيروقراطية وتفسيرات إدارية بحتة.

ومن حق المجتمع اتخاذ الإجراءات الوقائية لضمان ترشيد العمل التطوعي والشفافية في تمويله بما يحقق الأهداف الوطنية ويحفظ المصالح القومية العليا.

دور الوطن الحضارى

"مارس ٢٠٠٣"

لم نتخل أبداً عن دورنا الإقليمي.. لأن دورها في الحرب والسلام قد اختاره القدر لها.. لموقعها الجغرافى ومكانتها الحضارية وثقلها السياسى.. وتعاظم هذا الدور كصانعة للسلام تسعى بدأب للحفاظ عليه وسلاماً شاملاً عادلاً متكافئاً تربطها صلات وثيقة وعلاقات طيبة متميزة مع كافة القوى والأطراف والدول.. عربيا وأفريقياً ودولياً.. قائمة على التعاون والاحترام وعدم التدخل فى الشأن الداخلى لأى دولة، كما لا ينكر أحد دور مصر الرائد والفعال فى مكافحة الإرهاب.

ونحن لا نحارب إلا دفاعاً عن الحياة والمقدسات. ومن يظن أن دور مصر بالسلام يكون محدوداً وأن مصر لا تكون فاعلة إلا فى حالة الصراع أو الحرب.. لم يقرأ التاريخ جيداً والذى شهد بأن دور مصر فى السلام يكون أقوى وأعظم تأثيراً.. لأنها من خلاله شيدت قواعد العلم والحضارة.

إن هويتنا واضحة منذ قديم الزمان وعلى مر العصور.. جسدتها التجارب التاريخية المتراكمة.. وطبيعتها الخاصة المتميزة.. شعباً وموقعاً وموضعاً.. مما أهلها عن جدارة لتكون ملتقى

للحضارات وبوتقة لانصهار الثقافات.. وأن تكون رائدة ونموذجاً.. وجسراً للتواصل مع غيرها.. حيث لم تنكفئ أبداً على نفسها أو تنحصر داخل حدودها فهى تتحمل عن قناعة مسئوليتها التاريخية الجسيمة تجاه شعبها والشعوب العربية الشقيقة والشعوب الصديقة.. وتحارب بالسلام ومن أجل السلام.. باعتباره خياراً استراتيجياً ينتصر فى النهاية.. لأن الحرب لا تحل مشكلة.. وإذا حدث وحلت مشكلة واحدة فهى تخلق مئات المشاكل.

ثوابتنا ومتغيراتنا ليست متداخلة.. فثوابتنا مصرية فى إطار مصالحها العليا وقيمها الراسخة.. وثوابتنا عربية بما يحقق التماسك ويحفظ المصالح والأهداف المشتركة.. وثوابتنا أفريقية بما يضمن تعاوناً مستمراً متوازناً ويحقق تنمية شاملة لشعوب القارة.

وفى إطار ذلك.. فإن الاحتفاظ بالثوابت وحمايتها لا ينبغى إن يكون مجرد عادة لا يبررها عقل أو منطق ولا تسوغها المصالح الحيوية للأمة.. كما لا ينبغى أن يكون ذلك لمجرد الحنين إلى الماضى وتمسكاً واهناً زائفاً بتجاربه وأفكاره التى ثبت عدم جدواها وفاعليتها وتخطتها الإحداث وتجاوزها الزمن.. لأن ذلك يكون من قبيل التصلب والجمود اللذان لا يتفقان مع المعطيات ومبادئ المواءمة السياسية.. ولا يتناسبان مع روح العصر وإيقاعه.. أو مع

الأهداف الوطنية والمصالح القومية.. بل قد يتعارضان معها.. فمثلاً كان "عدم الانحياز" من ثوابت الخمسينيات والستينيات.. فأين هو الآن.. وإلى من يكون الانحياز وضد من؟!.

فاذا كان عصر الاستعمار بالمفهوم التقليدى قد انتهى.. فإن ذلك لا يعنى انتفاء الواجب الوطنى بمهمته المقدسة.. بل إن المسئولية أصبحت أكثر جسامة وعظماً من خلال المواجهة الواعية والشجاعة لكافة الأخطار والتحديات الجديدة ومتغيرات النظام العالمى الجديد والذى يشهد تكتلات اقتصادية عملاقة.. وظاهرة العولمة بجوانبها الاقتصادية التى جسدتها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية.. وجوانبها المعرفية والفكرية والثقافية والتقنيات الاتصالية.. الأمر الذى فرض تحديات أكثر شراسة من تحديات الأمس.. لتعظيم الاستفادة من فوائد العولمة وتقلل فى نفس الوقت من سلبياتها. ومصر برصيدها الزاخر يمكنها التعامل بندية والمشاركة بجدية تحت عباءة عصر العولمة.. باعتبار أن معركة التنمية هى المعركة الرئيسية التى تخوضها دون تهوين أو تهويل [illegible]تها أو قدرات الغير.

لقد أقامت مصر بخطابها السياسى الناضج وخطابها الإعلامى الواضح المتسم بالعقلانية والرصانة والهدوء.. حواراً

متصلاً عرف العالم من خلاله أن مصر تعيش ثقافة العمل الجاد.. والواقعية والحكمة السياسية.. والعلم المنهجي.. ورفض العنف ومكافحة الإرهاب.. ومواجهة الظلم والاحتلال وقهر الشعوب.. وأنها تسير على الطريق الصحيح مهما كلفها ذلك من تضحيات.

ومصر القوية عسكرياً واقتصادياً وعلمياً هى خير ضمان للحفاظ على السلام وتصحيح مسيرته.. وهى الرصيد الاستراتيجى لأمتها العربية وملاذها ومقصدها.. سلماً وحرباً.. وتمسكها بالسلام لا يعنى تخليها عن الأخذ بأسباب القوة والتقدم.. فعلاً لا قولاً وعملاً لا شعاراً.. فهى تسعى بخطى سريعة فى طريق التحديث وجعلته مشروعها القومى ودستور حياتها فى عصر فائق السرعة والتغير.. حيث تمتلك - فعلا لا قولاً - عناصر بنيته الأساسية.. فهى أرض خصبة لاستخدام وتوطين التكنولوجيا.. إبداعاً وابتكاراً وتجديداً وإضافة.. وصولاً لمستقبل أفضل لشعبها العريق.

العدالة المفقودة

"فبراير ٢٠٠٣"

شهدت المنطقة خلال عقد التسعينات حالة فريدة من ازدواجية المعايير، سيرت بها الولايات المتحدة مقاليد الأمور في الشرق الأوسط.

فغداة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ارتدى القائمون على الحكم فى الولايات المتحدة قناع حارس العدالة الذى يحاول أن يقيم العدل والسلام فى المنطقة. العدل فى حالة العراق الذى غزا الكويت، والسلام فى صراع الشرق الأوسط المرير، لكن هذا القناع كان مليئاً بالثقوب التى لم يرها - أو تعمد ألا يراها - البيت الأبيض.

فبين الحالة العراقية والصراع العربى الإسرائيلى ظهرت الثقوب فى ثوب العدالة الذى يرتديه الحارس.

فخلال عشر سنوات هى عصر الحالة العراقية وسنوات السلام بعد مدريد مارست الولايات المتحدة الأمريكية "حارس العدالة العالمى" نفوذها القوى من أجل تدمير العراق عبر حصار إقتصادى وسياسى افتقد أسبابه المنطقية والإنسانية سقط ضحية له مئات بل الألوف من أطفال العراق الأبرياء الذين ماتوا بسبب نقص الدواء والغذاء. ومعاناة غيرهم حالياً

من أطفال العراق الذين ينتظرهم مستقبل مظلم فى ظل فقد كل مقومات الدولة.

فى الجانب المقابل ورغم قطار السلام الذى أطلقته الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بداية من محطة مدريد إلا أنها وبسبب الانحياز البالغ لإسرائيل لم تتمكن من قيادته إلى نهاية المسار مما جعل القائمين على الحكم فى تل أبيب يتحكمون فى مصير الصراع والمنطقة وينسفون اتفاق أوسلو وغيره بما يتوافق مع أحلامهم وطموحاتهم التوسعية من رفض لإقامة دولة فلسطينية مستقلة والاستمرار فى التفرد بامتلاك ترسانة نووية فى الشرق الأوسط. ورغم ذلك واصل القطب الأوحد تحركاته ضد العراق، متجاهلاً ممارسات إسرائيل.. وترى فى العراق فقط الخطر الوحيد على السلم والأمن العالمى.. فى المقابل، ورغم أن ترسانة إسرائيل النووية التى تفرض عليها تل أبيب ستاراً حديدياً من التعتيم وتقديرها بعض التقارير العالمية الصادرة عن المراكز الكبرى بأنها تصل إلى نحو ٢٠٠ رأس نووى.

من هنا فإن الذى يهدد السلام والأمن العالمى هو ترسانة إسرائيل النووية وازدواجية المعايير التى جعلت حارس العدالة يتجاهل هذه الأخطار لأن من يمتلك السلاح النووى – إسرائيل –

وليس غيرها.. فإسرائيل هى التى عادت بالمنطقة إلى نقطة الصفر باحتلال ومصادرة الأراضى الفلسطينية وتدمير البنية التحتية للفلسطينيين، وإصرارها على نفى السلطة الفلسطينية ورفضها. ناهيك عن إصرارها على التمسك بالسلاح النووى رغم إعلام العرب أن السلام خيارهم الاستراتيجى فى المقابل أعلنت تخليها عن كل ما تم التوصل إليه من اتفاقيات للسلام فى أوسلو وطابا وكامب ديفيد.

ورغم كل ذلك فإن حارس العدالة الدولى ترك الفلسطينيين لمصيرهم مع إسرائيل وتفرغ للعراق.

ألا يجب على حارس العدالة حقاً أن ينأى بنفسه عن انحيازه لإسرائيل وازدواجية المعايير؟؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو صعبة، ولكن الأصعب من ذلك هو تغيير المبادئ ذاتها؟؟!. وإن من يحرصون على استقرار السلم والأمن الدوليين عليهم نزع أسلحة إسرائيل النووية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وليس الكيل بمكيالين فى آن واحد.

قناة إعلامية..
أم جراحة تجميلية؟!!

"يناير ٢٠٠٣"

في محاولة يائسة منها لتبرير سياساتها العنصرية وممارساتها اللا إنسانية البشعة في حق المدنيين الأبرياء الذين قتلتهم وأذلتهم وشردتهم وعذبتهم.. وفي حق الأرض التي حرقتها.. ونهبتها.. وجرفتها.. وعزلتها بأسوار عالية.. أطلقت إسرائيل مؤخراً قناة فضائية باللغة العربية أنفقت عليها مئات الملايين من الدولارات.. حاولت من خلالها - ولا تزال تحاول عبثاً - تجميل وجه إسرائيل بادعاء أنها دولة محبة للسلام وتسعى للتعايش مع العرب.. في الوقت الذي يُصر فيه قادتها يومياً على خرق سفينة السلام المتهالكة.. تحت ستار مواجهة الإرهاب والعنف بعنف أقسى وأشد وباستخدام طائرات إف ١٦ والأباتشي والصواريخ الموجهة بالليزر بهدم المباني وقتل المدنيين العزل.

ولأن القناة الإعلامية قد ولدت شبه ميتة.. بسبب الرفض العربي والعالمي لجرائم الحرب وإرهاب الدولة المنظم.. فإنها تحاول جاهدة - وهي في غرفة الإنعاش - أن تجذب المشاهدين إلى مائدة طعامها الردئ المخلوط بالكثير من التوابل الكلامية والعبارات

السفسطائية.. لإخفاء مذاقه الحقيقى ورائحته الكريهة.. وتستخدم بكثافة الأفلام والمسلسلات المصرية.. وتطرح فقرات وتفسيرات قرآنية وأحاديث نبوية تنبذ العنف.. وكان العنف سمة إسلامية وإسرائيل منه بريئة.. وهى التى تمارسه كل لحظة؟!!.

وتدأب القناة على بث رسائل ضمنية - كمن يدس السم فى العسل - لتمجيد إسرائيل والصهيونية والديانة اليهودية.. ومناقشة الأوضاع الداخلية فى بعض الدول العربية. ولكن.. كيف يصدق الرأى العام تلك الادعاءات.. وهو يشاهد يومياً على الشاشات صور المذابح البشعة فى حق المدنين الفلسطينيين.. وانتهاكات حقوق الإنسان.. والتفرقة العنصرية العارضة.

إن الانفصال واضح تماماً بين الخطاب الإعلامى الذى تسعى القناة لتسويقه وترويجه.. وبين الحقيقة على أرض الواقع.. فهل يعتقد القائمون على أمر القناة أنه يمكنهم كسب تعاطف أو تأييد مشاهد عربى واحد لقادتها الذين كانوا السبب الرئيسى لإغراق الأراضى المحتلة فى حمامات الدم واشتعال المنطقة بالمشاكل منذ أن تولوا السلطة فى السنوات الأخيرة؟ وهل يمكن لعاقل أن يصدق ما تبثه القناة من أكاذيب وافتراءات.. والتى نخشى أن يصدقها فى النهاية صانعوها ومروجوها.. بما قد يزيد الأمر تعقيداً.. وإذا كانت

إسرائيل تتباهى بأنها واحة للديمقراطية فى المنطقة.. وفى نفس الوقت تهدر حقوق الإنسان الفلسطينى.. فماذا ستقول القناة التجميلية عن انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلى نفسه والتى تمارسها إسرائيل يوميا تحت دعوى تحقيق أمن إسرائيل.. وعن الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة.. وعن الهجرة العكسية المتزايدة إلى خارج إسرائيل والسخط الشبعى المتزايد ورفض العديد من الجنود والضباط للخدمة فى الجيش الإسرائيلى فى المناطق المحتلة.. بسبب الممارسات البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل.

وماذا تقول القناة عن الإدانة الدولية لإقامة سور العنصرية العازل فى الضفة الغربية.. وعن الضغوط الحكومية التى تباشرها السلطات الإسرائيلية على العديد من الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية لمعارضتها لأساليب القمع اللا إنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين.. وعن الابتزاز باسم السامية.. وعن تحريض المستوطنين اليهود لحرق وسرقة المحال والممتلكات الفلسطينية وقتل وتعذيب أصحابها.

ولماذا لا تنشر القناة تقرير كاترين برتينى المبعوثة الشخصية لكوفى أنان الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية فى أراضى السلطة الفلسطينية الذى تضمن حقائق مروعة ومخجلة عن الحياة

فى الأراضى المحتلة بما يتعارض مع أبسط حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولى والمواثيق الدولية وفى مقدمتها اتفاق جنيف.

وهل تجرؤ القناة على أن تردد ما سبق أن أكده "رون مبراغ" فى صحيفة معاريف أن سياسة شارون جعلت الجميع فى عذاب "هم فى حصار ونحن فى ضائقة"... ولماذا لا تبث للعالم ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت على موقعها على شبكة الإنترنت.. فيما يتعلق بوصف السفير البريطانى لدى إسرائيل "الضفة الغربية هى أكبر معسكر للاعتقال فى العالم" مؤكداً حاجة إسرائيل لقيادة جديدة تقود إلى السلام بدلاً من القيادة الحالية.

وهل يمكنها إزالة الأثر المر الذى تركته التصريحات الأخيرة لوزير الصحة الإسرائيلى - نسيم دهان - فى قلوب العرب والمسلمين والتى وصفهم بأنهم "ثعالب ارتقوا بالتدريج.. وهم الآن أفاع وعقارب" وهل يمكن لمثل هذه التصريحات أن تدعم السلام الذى تبشر به القناة.

وإذا كانت القناة واجهة لحكومة ديمقراطية كما تدعى.. فهل يمكنها إلقاء الضوء تفصيلاً - كما تتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية - على حقيقة الاختلافات داخل الحكومة الإسرائيلية حول "الحماقة" الشارونية التى أدت إلى تدهور الأوضاع فى إسرائيل.

وتزايد المعارضة الشعبية للحكومة الإسرائيلية. وهل ستتبث أفكار بعض المنظمات المعارضة.. خاصة كتلة السلام اليسارية.. أم أنها ديمقراطية وحرة فقط فى نقد الآخرين.

إن القناة الفضائية لن تقدر على خداع أى أحد فى أى وقت، ولن تقدر على تشويه الحقيقة أو إخفاء الأسرار.. لأن الإعلام الموضوعى هو أقوى سلاح فى مواجهة الدعايات المغرضة.. ووسائل الإعلام التى تتحرى الصدق والشفافية تقف لها بالمرصاد.. ودفن الرأس فى الرمال.. لن يخفى جسد النعامة.

وبدلا من الاستمرار فى التراشق اللفظى والمصارعات الكلامية.. وجراحات التجميل الكلامية.. فليرجع قادة إسرائيل عن طريق العنف والدم.. وليوقفوا الحملة الدعائية.. مئات المليارات من الدولارات.. ويعودوا إلى جولة جديدة وأخيرة من المفاوضات.. لإقرار السلام والحق والعدل.

خواطر
حول الحضارة الإنسانية

"يناير ٢٠٠٣"

الحضارة هى نسق متكاملٌ من طرق الحياة وأنماط التفكير وأشكال العلاقات بين البشر وبينهم وبين البيئة. ويرى كثير من المؤرخين أن التاريخ الإنسانى ما هو إلا تاريخ الحضارة منذ الحضارات الفرعونية والأشورية والصينية مروراً بحضارات بلاد الرافدين واليونان والرومان والحضارة العربية الإسلامية وصولاً إلى الحضارة الأوروبية والغربية الحديثة.

ورغم اتفاق العلماء على أن الحضارات تولد وتنمو وتشيب وتشيخ وتموت.. كالإنسان.. إلا أن هناك عوامل عديدة لاندثار الحضارات أهمها:

- الإسراف فى جانب واحد.. دون بقية الجوانب.
- الفساد والتفاوت الطبقى والقمع.
- الجمود وعدم التأقلم.
- الصراع وتولد حضارات جديدة من نفس الحضارة.

الحضارات تنشأ وتتطور وتنمو ثم تبدأ فى الاستقرار ثم التراجع. وتمر الحضارات بمراحل عديدة، وقد أشار المؤرخ

العالمى أرنولد توينبى إلى أن الحضارة تنشأ من الاستجابة للناجحة للتحدى ثم تمر بفترة من النمو تشهد مزيداً من سيطرة القلة المبدعة على البيئة وتتلوها فترة من الاضطرابات والقلاقل ونشأة دولة عالمية يتبعها التفكك. غير أن الحضارات هى أطول التكوينات الإنسانية عمراً، فهى تمثل أطول القصص فالإمبراطوريات تنشأ وترتفع ثم تسقط، وتأتى الحكومات ثم تذهب، لكن الحضارات تبقى حية لفترات طويلة تقدر بآلاف السنين.

حضارات شهدت فترات توهج وإشعاع وعانت من فترات تراجع وانكسار:

وأبرز مثال الحضارة العربية الإسلامية والتى بدأت طور نموها وتطورها بالنقل المكثف عن حضارات قائمة سابقة عليها أو معاصرة لها مثل الحضارات الفارسية والإغريقية والبيزنطية أو الرومانية الشرقية ثم الرومانية والهندية والصينية، ولكنه نقل واع وانتقائى ويخضع للمراجعة والإضافة والتطوير الكمى والنوعى ثم أسهمت لقرون طويلة فى مسيرة تقدم الحضارة الإنسانية.... واستقت من ينابيعها حضارات أخرى لاحقة فى مقدمتها الحضارة الغربية ثم أصيبت بحالة ركود استمر قروناً قبل أن تحاول منذ القرن الثامن عشر جهوداً متصلة للإحياء والتجديد.

الحضارة المندثرة:

مصر القديمة - بلاد مابين النهرين – الإغريق – بيزنطة - الهندية القديمة فى أمريكا.

الحضارات التى مازالت قائمة:

الصينية – اليابانية – الهندية – الإسلامية – الغربية – الأرثوذكسية – الأفريقية - أمريكا اللاتينية.

بالعقل ولدت حضارة الإنسان:

استغرقت البشرية فترة طويلة حتى تنتقل من الجمع والالتقاط والبداوة إلى بناء الحضارة، وكانت وسيلتها الرئيسية فى هذا الانتقال هى العقل، وهو أفضل ما وهبه الخالق للإنسان.

بدأت الحضارة الإنسانية خطاها الأولى فى مصر وآشور والصين وحوض السند مستفيدة من توفر مياه الأنهار وقدرة الإنسان على الإبداع للأدوات والوسائل التى تمكنه من تسخير الطبيعة.

الحضارة الفرعونية.. أول ثورة فنية فى التاريخ:

ولعل أهم فترات التاريخ الإنسانى فى مستهل مسيرته الحضارية هى تلك الفترة التى شهدت أول ثورة فنية فى التاريخ على ضفاف النيل وهى "الثورة الزراعية" حين استطاع الإنسان

المصرى أن يتحدى الظروف الطبيعية المتغيرة وينتقل إلى ضفاف النيل ويستخدم مياهه فى رى الأرض وإنتاج المحاصيل.

لقد استلزمت هذه العملية ضبط نهر النيل وتنظيم الرى، وهى عملية إبداعية هائلة علم فيها الإنسان المصرى العالم فنون الزراعة المنتظمة وإنتاج الغذاء الوفير الذى يحفظ تجمعات بشرية كبيرة.

وكانت هذه العلمية هى أساس تشكيل أول تنظيم سياسى للدولة فى العالم. أنتج هذا التنظيم للمجتمع الحضارة المصرية التى برعت فى فن العمارة وتوصلت إلى الفلك والرياضة والكيمياء واهتمت بالأدب حيث أدرك المصرى القديم أن الأدب غذاء للروح وإشباع للنفس ومن أبرز نماذج الأدب المصرى كتاب الموتى وقصة إيزيس وأوزوريس.

الحضارة الأشورية والصينية والهندية:

فى الوقت ذاته، وعلى مقربة من مصر، فى وادى الرافدين ظهرت حضارة أخرى هى الحضارة الأشورية البابلية أضافت إلى التاريخ الإنسانى وأثرت التجربة الإنسانية وإلى الشرق البعيد من مصر، ولدت حضارة الصين التى ترجع إلى حوالى ألفى عام قبل الميلاد، وتماثل الحضارة المصرية فى الاستمرارية ولكنها لا تزال حية حتى العصر الحاضر.

الحضارة اليونانية والتنظير:

وحتى هذه الفترة كانت إبداعات الإنسان "عملية" تستهدف البناء وإثراء البشرية بالإنتاج وأدواته والبناء وعمارته، فجاء "اليونان" لكى يتأملوا فى الإبداع الإنسانى الذى تحقق، فسافروا إلى مصر عبر "المتوسط" ليتعلموا فى مدارسها وليتأملوا فى منجزاتها، وعادوا ليتحدثوا عن "الأفكار" وعن "النظرية" ومن هنا بدأت العلوم فى الظهور حتى نضجت على يد "أرسطو" المعلم الأول. أستاذ الإسكندر المقدونى الذى حاول بناء إمبراطورية جديدة توحد شمال حوض البحر المتوسط وشرقه وجنوبه فى قلب العالم القديم.

ولعل أفضل ترجمة لهذا المشروع الكبير قد تجسدت فى صورة فكرية أيضاً تتفق وروح الحضارة اليونانية هى "مكتبة الأسكندرية" على أرض مصر. ومن أشهر علمائها أرشميدس وأقليدس والتى تمثل تمازج الحضارة الفرعونية بالحضارة اليونانية (البطلمية) ووضعت أسس الحضارة المعاصرة فى علوم الهندسة والطب والنبات والحيوان وبحوث الفلك.

إضافة الرومان:

جاء الرومان ليضيفوا الفنون العسكرية والبنية الأساسية الإمبراطورية ونظم التجارة الواسعة فضلاً عن ملامح معمارية تجمع بين جنوب المتوسط وشرقه وشماله، وقدرة على صياغة قوانين تحكم حياة شعوب هذه الإمبراطورية الواسعة.

الدين كعنصر من العناصر الموضوعية للحضارة:

لقد تزامن مع هذا كله اتصال السماء بالأرض لتوجيه الإنسان ولإصلاح مسيرته فكان الأنبياء والرسل الذين ربطوا البشرية بخالقها وأدخلوا - بعد المصريين - فكرة المسئولية والحساب.

وأعقبت الحضارة الرومانية الحضارة اليونانية حيث ارتكزت على القوة المادية والتنظيم السياسى والعسكرى الصارم وسلطة القانون كما أبدعت فى مجالات الهندسة المعمارية وشهدت توسعاً كبيراً فى أوروبا وآسيا وأفريقيا.. وبمقتل يوليوس قيصر.. انقسمت قسمين.. غربى وشرقى.. سقطت الأولى على يد قبائل الشمال والثانية على يد العثمانيين أواخر القرن الخامس عشر. وتأثرت الإمبراطورية الرومانية بالمسيحية التى قدمت منهاجاً روحياً فى مواجهة المادية والعنف.

الحضارة العربية الإسلامية:

أشرقت شمس الإسلام من الجزيرة العربية وأخذت فى الانتشار شرقاً وغرباً لتنشأ حضارة جديدة تقوم على أسس الحضارات السابقة من ناحية وتضيف إليها نماذج جديدة من التحضر الإنسانى الذى يقوم على أساس "الرّوح" و"المادة" فى تفاعل متناغم وفى إطار من المسئولية وحكم القانون.. وعلى التوازن بين الدّين والدنيا.. وبين العلم والإيمان.

وفـى واحـدة مـن أوسـع الإمبراطوريـات تمكـن المسـلمون مـن تحقيـق مسـاواة وتفاعل خـلاق بـين شـعوب عديدة، تلاشـت الألـوان والعرقيات والشعوبيات، وتساوى البشر كما هم فـى الحقيقـة وأزيلـت العوائق المصطنعة.

توصـل المسـلمون إلـى علـوم عديـدة جديـدة فـى مجـال الطـب والجبر والأحياء والضوء والفيزياء واللغة والقانون والفقه والترجمة والفلسفة والتفسير وأضافوا جديداً إلى فن العمارة.

الحضارة الغربية الحديثة:

وهكذا كانت الحضـارة العربيـة بمثابـة الجسـر بـين الحضـارتين اليونانيـة والرومانيـة والحضـارة الغربيـة الحديثـة التـى بـدأت إرهاصاتها بسقوط الإمبرطورية الرومانية الشرقية فـى نهايـة القرن الخـامس عشـر ونهايـة عصـر الإقطـاع وبدايـة عصـر الاكتشـافات الجغرافية وظهور المدن والأقاليم الأوروبية وبزوغ عصر النهضـة والحركة الفكرية التى اتسمت بطابعها الإنسـانى التحـررى لتخليص الإنسان من التفكير الخرافى وتسلط السلطة الكنسية.

ومـن المنـاطق التـى احتكـت أوروبـا فيهـا بالمسـلمين انقـدحت شرارة حضـارة جديدة فى أوروبا فـى المـدن الإيطاليـة وفـى الأنـدلس (إسبانيا والبرتغال) واتسعت هذه الحضـارة لتشمل هولنـدا وبريطانيـا

وفرنسا ثم بدأت الثورة "الصناعية" فى بريطانيا لتغير من مسيرة الحضارة الإنسانية من إنتاج "الأدوات" إلى الصناعة الحديثة التى أصبحت تنتج "الآلات".

عاشت البشرية فترة طويلة بين الثورة الأولى على ضفاف النيل وهى ثورة الزراعة والثورة الثانية وهى الثورة الصناعية، لكنها عاشت فترة أقصر كثيراً لتدخل ثورة الكهرباء والإليكترون. تعلم البشر تنظيم العلم فى ألمانيا، وطرقاً جديدة فى السياسة والحكم فى بريطانيا (الديمقراطية) وفرنسا.

واقتبس الفرنسيون والأمريكيون من الحضارة الرومانية النظام الرئاسى وحكم القانون.

وقد ارتكزت الحضارة الغربية على القيم العقلية والبحث العلمى وحرية الإنسان والارتقاء بمستوى الحياة والمساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية.. رغم أنها مارست كثيراً من صنوف الاستغلال والقهر والاستعمار على كثير من شعوب أفريقيا وآسيا وحققت - خاصة خلال القرن العشرين - طفرة علمية هائلة فى كافة المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والتقنيات المعلوماتية والاتصالية، وازدراء التفاعل والتواصل الحضارى وتقاربت المسافات وأصبح العالم قرية كونية صغيرة.

ومهدت تلك الحضارة لإرهاصات حضارة جديدة هى "الحضارة العالمية" حيث يرى بعض العلماء (فى. إس. نيبول) أن الحقبة الحاضرة تشهد ظهور "حضارة عالمية" UNIVERSAL CIVILIZATION تعنى وحدة الإنسانية والقبول المتزايد لقيم ومعتقدات وتوجهات وممارسات ومؤسسات مشتركة من قبل شعوب العالم. وتفاعل متزايد بين الشعوب فى التجارة والاستثمار والسياحة ووسائل الإعلام والاتصال الإليكترونى وانتقال الأفراد والمعارف والأفكار والصور فى العالم كله كما أن هناك تشابهاً متزايداً بين النظم المعمول بها فى العالم كله.

إذا كانت الحضارة المعاصرة هى وليدة تطور الإنسانية عبر تاريخها الحضارى الطويل ونتاج كافة العناصر الحية المكونة لتلك الحضارات، فإنه لا يمكن القبول بمبدأ تصارع الحضارات بل المبدأ الأول هو مبدأ التفاعل والتكامل والتعاون فى تاريخ طويل ممتد منذ بداية المسيرة الإنسانية وحتى اليوم.

السياسة الإعلامية
فى عصر العولمة

"مايو ٢٠٠٣"

السياسة الإعلامية جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة لدعم التنمية والاستقرار والإصلاح الشامل داخلياً ولتعزيز السلام والانفتاح الرشيد على العالم والتواصل معه خارجياً وتعميق علاقات مصر بالعالم العربى والإسلامى إقليمياً. وتعزيز مكانة مصر الجيوستراتيجية باعتبارها دولة مفصلية وبوتقة تنصهر فيها الحضارات والثقافات ولها السبق فى مسيرة السلام والإصلاح وريادتها الإعلامية بدأت مبكراً منذ الثمانينات تأكيداً لمكانتها ولمواجهة الهيمنة الثقافية.

وتمتلك مصر بنية أساسية قوية للإعلام المقروء والمسموع والمرئى توظف لتأكيد الحق فى الإعلام باعتباره حقاً طبيعياً كفلته المواثيق والقوانين.

إن الإعلام فى عصر العولمة يشارك بفاعلية وينافس بندية ويعزز المصلحة القومية ويلبى احتياجات المواطن فى إطار تخطيط إستراتيجى يوظف الإمكانات لتحقيق الحوار الموضوعى مع العالم لتصحيح الصورة.

ويدعم الإعلام المشروع القومى للتحديث ويعزز مفاهيم الإصلاح الشامل المتكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ويعمق مناخ الحرية والديمقراطية والتعددية ومنظمات المجتمع المدنى والاقتصاد الحر ويعظم مكانة دور المرأة ويدفع مسيرة تطوير التعليم.

كما يلعب دوراً هاماً فى مساندة جهود التنمية المستدامة ومواجهة ثقافة التطرف والإرهاب. ومن هنا تتيح ضرورة تعزيز التعاون الإعلامى العربى المشترك لمواجهة المتغيرات والتحديات الحضارية.

الدور والرسالة والفلسفة:

* تكريس عقيدة الانتماء للوطن وتشجيع المواطن على المشاركة وتحقيق العروة الوثقى بين الوطن والمواطن وبين أبناء الوطن الواحد.
* تحقيق السيادة الإعلامية على التراب الوطنى.
* الحفاظ على الشخصية المصرية والذاتية والثقافية والانتماء الوطنى بتقديم النموذج والقدوة.
* احترام عقل المواطن وحقه فى المعرفة وحقه فى التنوع.
* الإيمان بالمواطنة باعتبارها أساس المساواة بين جميع المصريين.
* دعم مسيرة الديمقراطية ويعزز الحوار القومى.

التوجهات والأهداف:

تحقيقاً لشعار إعلام بلا حدود فى عالم بلا حدود.. ومواكبة للمتغيرات والتحديات.. يسعى إلى:

- دعم جهود الإصلاح باعتبارها مطلباً وطنياً وبما يتفق مع قيمنا وظروفنا يرتبط باستقرار الأوضاع ومسيرة السلام فى المنطقة.
- دعم التحديث الثقافى وترسيخ التفكير العقلانى والعمل الجماعى.
- التركيز على المعطيات الإنسانية المشتركة بدلاً من التركيز على أوجه الخلاف وتغيير الانطباعات الخاصة عن منطقتنا.
- تطعيم الأجيال الجديدة بالثقافة الجيدة فى مواجهة الثقافة الوافدة عبر أقمار الفضاء.
- التحرر من أسر مفهوم المؤامرة وتكثيف الحوار مع الآخر.
- اغتنام أروع ما فى العولمة وهو النظام الاتصالى لتطوير تقنيات الإعلام وبنيته التحتية وتقريب المسافة التكنولوجية بين إعلامنا ودول العالم المتقدم.
- صقل خبرات الإعلاميين ودعم قدراتهم.
- تفعيل رسالة حقوق الإنسان وإحياء مفهوم المواطنة باعتبارها أساس المساواة بين جميع المصريين.

- الارتفاع بمستوى وعى المواطن بحقوقه.
- تنسيق الخطاب العربى وتوحيده وتأكيد دور مصر الرائد عربياً وإفريقيا وإسلامياً.
- الاهتمام بالحاضر والمستقبل وتقديم التراث فى شكل جذاب.

ومن أبرز المهام الملقاه على عاتق الإعلام المصرى لتفعيل الدور الوطنى والإقليمى والعالمى ما يلى:

- إبراز وتوضيح رؤيتنا المصرية حول مختلف القضايا بشفافية وبموضوعية وعقلانية مدعمة بالحقائق والأسانيد القانونية.. عند الحاجة.. لمواجهة المزاعم الغربية.. بعيداً عن أسلوب الإثارة.
- عدم الخضوع لما يردده الإعلام الغربى وأن يحمل إعلامنا الصبغة والرؤية المصرية عند معالجة قضايا الوطن.. والعمل على كشف أكاذيبه وأنه إعلام تحكمى يبرز ما يريده ويخفى عن الرأى العام ما يريد.
- الالتزام بمجموعة من القيم والمبادئ المهنية - تتسم بالواقعية والهدوء والاتزان - التى تحكم لغة الخطاب الإعلامى فى الداخل والخارج.. تحول دون انجرافنا فى الدخول فى مهاترات تبعدنا عن الهدف من الرسالة الإعلامية المراد توصيلها للجمهور المستهدف وتنجو بنا بعيداً عن دائرة العداء مع الولايات المتحدة والغرب.

- الاهتمام بقضايا المواطن المصرى والعربى المهاجر أو المقيم خارج المنطقة العربية.
- يجب على الفضائيات الوعى بأن الإعلام أصبح علماً يدرس على أسس علمية ونظريات تستقى مرجعيتها وقوتها من نظريات علوم إنسانية واجتماعية وليس فقط من خلال امتلاك التكنولوجيا المتقدمة بحيث يخاطب عقل ووجدان المشاهد العربى.
- بلورة رؤية إعلامية تواكب عصرها وتتعامل بكفاءة مع متطلبات وتحديات القرن الجديد على ضوء ثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات استثماراً للبنية الأساسية للإعلام.
- العمل على دعم الحوار والتواصل مع شعوب وثقافات العالم وتعزيز مكانة مصر ودورها فى أمتها العربية والإسلامية وقارتها الأفريقية والعالم.
- التخطيط على المدى القريب والبعيد وليس فقط وقت الأزمات.
- الخطاب العقلانى وليس الاعتماد على العواطف وسياسة حملات النفس الطويل وليس إعلام الأزمات ورد الفعل.
- التخاطب مع الآخر بلغة مباشرة.

- التخاطب الإعلامى يجب أن يعتمد على قواعد ثلاثة هى: العقلانية، والحيادية والتوازن والحرص على عدم إصدار الأحكام بل تركها للمتلقى.
- إقامة وكالة أنباء عربية مصورة ومقروءة.
- الإعلام العربى يفتقد منطقية ربط الأحداث واستخدام الأدوات.
- تحقيق التجانس بين وسائل الإعلام العربية تجاه القضايا التى تهم العالم العربى.. لا نكون دائماً فى موقف الدفاع ورد الفعل، بل نأخذ بزمام المبادرة دائماً.
- ألا نكرر أنفسنا كالنموذج الغربى - صورة من النموذج الغربى - نفس الصورة والتحليل ونفس وجهة النظر أى تحقيق الاستقلالية.
- التمسك بشخصيتنا وإرثنا الحضارى والثقافى فى مواجهة موجات التغريب والغزو.
- إرساء قيم الحوار والتواصل بين الثقافات والأديان والتقارب بين الشعوب فى مواجهة التحديات التالية: العولمة - عصر ثورة المعلومات - عصر الفضائيات والسماوات المفتوحة - صور العرب والإسلام فى العالم الغربى - صراع الحضارات.

من الذى يعادى السامية؟!

"ديسمبر ٢٠٠٢"

ينتمى إلى السامية كل الشعوب التى تنتسب إلى سام بن نوح، ومنهم الكنعانيـون (العرب) الذين هاجروا من شبه الجزيرة العربية إلى أرض فلسطين واستوطنوا فيها نحو ٢٥٠٠ ق.م، كما استوطن العبرانيون (اليهود) بعض أراضى فلسطين بجانب الكنعانيين، ومن ثم فالعرب ينتمون إلى الجنس السامى، واليهود أيضاً ينتمون إلى نفس الجنس. أى إنهم أبناء عمومة واحدة.

وعندما اجتمع مؤسسو الحركة الصهيونية كان بين ما ابتدعوه لخدمة حركتهم مصطلح "معاداة السامية" للدلالة على معاداة اليهود، وعهد إلى آلة الدعاية الصهيونية فى أمريكا وأوروبا باستخدام هذا المصطلح كنوع من الحرب النفسية وإثارة عقدة الشعور بالذنب عند الأوروبيين وألمانيا النازية وضد كل من تسول له نفسه مهاجمة أو نقد اليهود وبالتالى الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية، ثم استخدام أيضاً لكل من يوجه النقد إلى إسرائيل بل ذهب إلى حد اعتبار أن تصويت بعض دول الكتلة الشرقية ضد إسرائيل فى الأمم المتحدة وقت الحرب الباردة هو من دروب معاداة

السامية. وليس من المعقول الخلط بين إسرائيل كدولة واليهودية كدين والصهيونية كحركة استعمارية عنصرية.

إن الزعم بأن العرب يعادون اليهود والسامية إنما هو افتراء. فقد تعايش اليهود والعرب لمئات السنين، قبل قيام دولة إسرائيل. وفى مصر كانت هناك جالية يهودية تعيش فى أمن وسلام وكذلك الحال مع معظم الأقطار العربية سواء ليبيا وتونس والمغرب أو فى سوريا ولبنان والعراق واليمن ولم تكن هناك أى كراهية بين الجانبين.. إلى أن تمكنت الحركة الصهيونية من إنشاء دولة إسرائيل ككيان سياسى قائم على استخدام الدين كستار يجذب يهود العالم إلى أرض الميعاد وتعبئتهم ذهنياً وعسكرياً ضد كل من حولهم، وتم إنشاء وكالة يهودية عالمية هدفها شراء الأرض من أصحابها الفلسطينيين وإجبارهم على ذلك، ووكالة أخرى هدفها جذب اليهود من أنحاء العالم إلى إسرائيل، التى قامت على الاغتصاب والعدوان، وأضحى لزاماً على قادتها منذ نشأتها حتى اليوم السعى نحو ترسيخ عقائد معينة ومفاهيم دينية خاصة شأن الحق المزعوم فى غزو الأراضى والاستيلاء عليها، وحتمية القيام بأعمال البطش والانتقام وتشريد الشعوب الأخرى وإعلاء اليهودى على غيره، فالجندى الإسرائيلى لا يتوانى عن قتل طفل يجرح يهودياً بحجر هو متهاون فى حق إسرائيل.. هكذا أفتى احد حاخامات إسرائيل.

ويبدو أن كراهية الإسرائيليين للعرب متأصلة عند قادة إسرائيل ذلك أن "بن جور يون" ظل حتى نهاية حياته يكره كل ما هو عربى فقد رفض استلام بطاقة هويته لأنها بجانب اللغة العبرية مكتوبة باللغة العربية، ونظرة الإسرائيليين للعرب لا تخلو من التعالى ويكشف عن ذلك بعض مأثوراتهم الشعبية وأقوالهم الدارجة التى لا يتسع المقام لذكرها وقد وقف مناحم بيجين - أحد زعماء العصابات الصهيونية (والذى وزعت صورته القوات البريطانية فى فلسطين على أنه إرهابى مطلوب للعدالة) - فى الكنيست الإسرائيلى فى أكتوبر عام ١٩٧١ معلناً أن القوة هى اللغة الوحيدة التى يفهمها العرب، ولا ينصرفون إلا عند ممارستها ضدهم، ويبدو أن هذا المبدأ المعادى للسامية يمارس بانتظام ضد الشعب الفلسطينى الأعزل الذى تعرض لمجازر عديدة منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن بلغت نحو ٦٧ مجزرة قتل فيها عشرات الآلاف... أغلبهم من النساء والأطفال ولازالت إسرائيل تطبق سياسة قتل البشر وتجريف الأرض وهدم المبانى، وتكسير عظام من يطالبون باستقلال وطنهم واستخدامهم دروعاً بشرية.

لقد أدانت محكمة عسكرية إسرائيلية شارون بالمسئولية عن مذبحة صبرا وشاتيلا واتهمته بالتقصير وأوصت بعزله من

وظيفته.. فهل تعادى هذه المحكمة الإسرائيلية السامية؟! ومع ذلك وصل شارون إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية وواصل سياسته القائمة على كراهية العرب ونسف كل خطط السلام والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين واضعاً فى كل طرق السلام العوائق وموانع التقدم.

بدأ شارون باستفزاز الفلسطينيين والاستهانة بمشاعرهم عندما اقتحم المسجد الأقسى، وعمل على تحطيم كل خطوات السلام التى تم بناؤها عندما أعلن عدم اعترافه بكل الاتفاقيات التى تمت بين الفلسطينيين والحكومات السابقة وعندما أقام سوراً عازلاً للضفة الغربية ويستخدم كل الطرق التى من شأنها إذلال الشعب الفلسطينى وامتهان كرامة رئيسه أمام عدسات تليفزيون العالم.

إنه لأمر مشين أن يمارس إرهاب الدولة أمام فضائيات العالم.. إرهاب دولة بكل ما تملك من قوة.. طائرات والأباتشى والـ F16 والدبابات والرشاشات، والصواريخ الموجهة بالليزر، بالإضافة إلى استخدام الجرافات لهدم المنازل.. ذلك كله أمام شعب أعزل كل ما يملكه للدفاع عن وطنه حجارة ما تهدم من منازل.

وكما فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية قام كبير حاخامات إسرائيل بتوجيه سيل من السباب والإهانات إلى العرب

والفلسطينيين قائلاً: إنهم يتكاثرون كالنمل الذى يجب إبادته، وانضم إلى قائمة كبار المسئولين الإسرائيليين الذين يكنون كل كراهية وحقد للعرب وزير الصحة الإسرائيلى الذى وصف المصلين فى المسجد الأقصى بأنهم أفاعى وعقارب..

إن قائمة معاداة إسرائيل للساميين العرب طويلة ومخجلة، ومع ذلك لا تتورع إسرائيل وآلة الدعاية الصهيونية فى أوروبا والولايات المتحدة عن اتهام كل من تسول له نفسه المساس بنقد إسرائيل، ولو كان رأياً تعتبره انتهاكاً للمشاعر الصهيونية، فبجانب هتلر النازى وضع المفكر الفرنسى "روجيه جارودى" متهماً بالمعاداة للصهيونية لكتابته مقالات اعتبرتها إسرائيل تمس المشاعر اليهودية، ومن الظريف أن الأديب الإنجليزى الأشهر وليام شكسبير قد أدرج اسمه فى قائمة المعادين للسامية لتناوله بعض الشخصيات اليهودية فى روائعه الأدبية.. وأخيرا طالبت إحدى الجمعيات الصهيونية فى فرنسا بمحاكمة رئيس تحرير الأهرام لأن أحد الصحفيين المصريين وهو ينتمى إلى الجنس السامى – بتهمة - معاداة السامية لأنه نقل عن كتاب آخر رواية تمس العقيدة اليهودية.

هل ما تفعله إسرائيل يليق بدولة تدعى التمدين وتتشدق بالديمقراطية ولها جيش لا يقاتل إلا النساء والأطفال أم أنها كما يصفها بعض الخبراء مجرد جيش له دولة.. وليست دولة لها جيش.

أما على صعيد معاداة السياسة ومناهضة اليهود: تتبلور الرؤية أو الموقف المصرى الرافض لها من خلال التعرض لنقطتين هامتين هما: أن اليهود دائما يرفعون شعار معاداة السامية ضد كل من يقف حجرة عثرة أمام تحقيق طموحاتهم ومراميهم السياسية. إذ أنه بدأ بمنظور العداء لكل ما هو سامى، بيد أنه تدريجياً بدأ يعنى العداء لكل ما هو يهودى وهى النظرة التى بدت فى الأفق العالمى فى عهد البابا جريجورى الأعظم صاحب مقولة أن اليهود لم يكونوا عمياناً عن رسالة السيد المسيح وأنهم مسئولون مسئولية مباشرة عن صلبه.

وأصبحت تلك المقولة تمثل البذرة الأولى للعداء لليهود.. وفى القرن السادس عشر شن مارتن لوثر هجوماً ضدهم واتهمهم بالكذب. لذا يعد مارتن لوثر- من قبل كثير من المؤرخين - الأب الروحى للنازية، كما أن جذور كراهية الألمان لليهود تعود له ذاته.. ومع تأسيسه للحزب النازى عام ١٩٣٣ وقيامه بتصفية معارضيه السياسيين تصفية جسدية قام أدولف هتلر بوضع عشرين ألف يهودى فى أفران الغاز عام ١٩٣٨ فى أكبر عملية إبادة جماعية عُرفت باسم "الهولوكست". وبرغم مبالغة اليهود فى هذا العدد، إلا أنه من الثابت والمتفق عليه تاريخياً أنهم لم يكونوا هم فقط

المستهدفين، بل إنهم جاءوا فى إطار استهداف هتلر لتصفية كل معارضيه السياسيين، بما يدحض فكرة أن حرق وإبادة العشرين ألف يهودى تم لأسباب دينية أو عرقية.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت المعادلة للسامية تمثل وسيلة أو سلاح يٌشهر فى وجه أى شخص أو جماعة أو دولة تقف فى وجه إسرائيل ومصالحها العليا، بل أصبح ورقة ضغط تستخدم للتأثير على الرأى العام العالمى بهدف استدرار عطف وتأييد دول العالم، ولا سيما القوى الكبرى وكذا ابتزاز الأموال الطائلة التى تضخ فى صالح الاقتصاد الإسرائيلى وخصوصاً من قبل ألمانيا الدولة التى طلت منها النازية، وليس أدل على ذلك ما حدث من خلال زيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الأخيرة لإسرائيل والتى حاولت بكل الوسائل التكفير عما ارتكبته النازية فى حق اليهود إبان عهد هتلر.

إن المقالات والرسوم الكاريكاتيرية تعكس بالأساس حالة الغضب والتذمر والرفض للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين والتى أصبحت تتم بصورة منهجية يومية يٌستباح خلالها دماء الفلسطينيين وأرواحهم وديارهم، لذا فإن هذه المقالات والرسوم ما هى إلا صدى لرد فعل الشارع العربى والإسلامى -

وبالطبع المصرى - الرافض لهذه الاعتداءات والانتهاكات ضد الفلسطينيين، وعلى ذلك فإن مصر ترفض شكلاً ومضموناً ما تضمنه التقرير من الاتهامات التى وُجهت بشأن المعاداة للسامية وكان الأحرى بدلاً من توجيه اللوم والانتقادات لمن يعادون السامية ويناهضون اليهود - على حد زعم التقرير - بأن يقوم معدو التقرير بإقناع إسرائيل - بوسيلة أو بأخرى - بوقف اعتداءاتهم وانتهاكاتهم سواء ضد الفلسطينيين أو غيرهم.. بالإضافة إلى أن مصر لا يمكن أن تمنع الصحفيين أو الكتاب من التعبير عن آرائهم ومشاعرهم تجاه ما يحدث للفلسطينيين ومن ثم ضرب قيم حرية التعبير والصحافة بعرض الحائط.

وفى الوقت ذاته فإن مصر - شعباً وحكومة وصحفاً وإعلاماً - تؤكد دائماً وقوفها ضد أى شكل من أشكال معاداة السامية التى تعد نوعاً صارخاً من العنصرية المرفوضة جملة وتفصيلاً بيد أنه فى الوقت ذاته لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدى تجاه الممارسات الإسرائيلية العنصرية والتى أصبحت تمثل كابوساً مخيفاً يجثم على صدر الفلسطينيين.

حديقة حيوانات

"يونيو ٢٠٠٢"

فى احتفال عسكرى بتل أبيب بثه التلفزيون الإسرائيلى وقف رئيس الوزراء أرئيل شارون يقول: هناك حاجز أمام إطلاق عملية سياسية حقيقية من شأنها أن تؤدى إلى السلام مع وجود زمرة المجرمين الفاسدين والإرهابيين الذين يديرون السلطة الفلسطينية.

كيف يتحدث شارون عن السلام وهو يوجه اتهامات فجة إلى السلطة الفلسطينية الشريك المفترض أن يساهم شارون معه فى صناعة السلام الذى يتحدث عنه.

إن ترديد شارون لمقولات عن مسئولية السلطة الفلسطينية فى توقف السلام تتناقض مع حقائق الواقع الذى يؤكد أن شارون ذاته هو الذى يمثل حاجزا أمام إطلاق عملية السلام. فشارون وحده وليس الفلسطينيين هو الذى أعلن عدم التزامه باتفاقات أوسلو وطابا.

واتهامات شارون للفلسطينيين بالإرهاب تنكر حقيقة مؤكدة هى أن شارون ذاته أكبر إرهابى فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى بشهادة التاريخ. فمذابح صابرا وشاتيلا ومخيم جنين جزء من سجله الدموى. وليس شارون وحده بل إسرائيل كلها هى

التـى تصـنع الإرهـاب سـواء جيشـها أو قادتهـا الـذين يحرضـون المستوطنين على حرق ونهب ممتلكات الفلسطينيين. وهذه الحقيقة ينطق بها الإسرائيليون أنفسهم وليس المجتمع الدولى أو العرب، فقد ظهرت فـى الفترة الأخيرة الكثير من الشـهادات الإسرائيلية التـى تؤكد علـى رفـض الإرهـاب الإسـرائيلى وتعلـن عـدم مشـروعية الاحـتلال. ومـن أبـرز هـذه الشـهادات: تأكيـد يوسـى ساريد زعيم المعارضة فى تصريحات صحفية "إنه من الضرورى وضع نهاية للإرهاب ولعمليات احتلال الأراضى الفلسطينية"، وحتـى "عامنون دانكر" مدير تحرير صحيفة معاريف - والذى يعد من أكثر النقاد عنفاً فـى الهجوم علـى عرفـات - كتب ينتقد الحكومـة الإسرائيلية قائلاً: "لا توجد أى دولة أو أية حكومة تتخلى عن مواطنيها إلـى هذا الحد مثلما تفعل الحكومـة الإسرائيلية أو حتـى تجرؤ علـى أن تقول لهم أن المستقبل سيكون مثل الماضـى أى بمعنـى إراقـة المزيد من الدماء والدموع والشعور بالمعاناة. كما أنها لا تحـاول الوصـول إلـى هدف ما ولكنها تدور فى حلقة مفرغة بلا هدف". وفـى نفس الوقت الإطار كتب ناحوم بـار نبـاع - أحد ألمع المعلقين الإسرائيليين "إن الإسرائيليين بدأوا الآن فـى إدراك خطوات شـارون التـى تسير بها من خطا إلى خطا دون وجود بارقة أمل.

هذه الشهادات اللافتة للنظر التى كانت مدعاة للتساؤل حول صحوة الضمير التى انتابت المجتمع الإسرائيلى ظهرت لأول مرة على شاشات التليفزيون الإسرائيلى فى إحدى نشرات الساعة الثامنة التى تلقى إقبالا من الجمهور الإسرائيلى، برنامج تليفزيونى حول - معاناة الآخر - الفلسطينى ففى التقرير الذى أعده المعلق شلومى إلد عرض تصريحات للحاخام ميخائيل ميلشيور قال فيها تعليقاً على معاناة الفلسطينيين على المعابر الأمنية "يوجد مئات الآلاف من الفلسطينيين يعانون على أيدينا".. هذه الأصوات التى تؤكد أن الإرهاب الإسرائيلى هو الذى يعرقل السلام تواجه انتقادات حادة داخل إسرائيل وتواجه حملة حادة من طيور الظلام الإسرائيلية التى ترغب فى سلام حقيقى ينعم به الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى فحينما شن تجمع الجوش شالوم (التجمع من أجل السلام الإسرائيلى) هجوماً على ممارسات الجيش الإسرائيلى وقاد رئيسه يورى أفنيرى منذ عدة أشهر حملة تندد بالمخالفات التى قام بها الجيش الإسرائيلى ضد اتفاقيات جنيف وقيامه بإرسال ١٥ خطاباً شخصياً لبعض الضباط ورئيس أركان الحرب ووزير الدفاع لإخطارهم بأن الأعمال التى من المفترض أنهم قد قاموا بها والتى تعتبر جرائم حرب تجعلهم عرضة للمحاكمة فى المستقبل أمام

محكمة العدل الدولية بلاهاى هذه الحملة الإنسانية من أجل سلام حقيقى ليس على طريقة سلام شارون وُجهَت بحملة مضادة تعبر عن الروح العدوانية لدى الإسرائيليين قادها قائد القوات الجوية الجنرال وان هالوتز متهماً يورى أفنيرى وحركة السلام بالخيانة العظمى.

إسرائيل التى تحارب دعاة السلام وتتحدث عن إرهاب الفلسطينيين هى نفسها الدولة التى تدعم إرهاب الفلسطينيين.. هى نفسها الدولة التى تدعم إرهاب المستوطنين الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطينى. ففى أحد إعداد صحيفة هاآرتس الصادرة خلال شهر سبتمبر نشرت الصحيفة تصريحات رئيس جهاز الأمن الإسرائيلى "الشاباك" أفى ديختر تحدث فيها عن نشاطات بعض الخلايا اليهودية المتطرفة التى تقوم بتنفيذ عمليات هجومية ضد الفلسطينيين وأوضح فيه الأساليب التى تتبعها هذه الخلايا وأبرزها ارتكاب عمليات قتل والتمثيل بجثث الفلسطينيين خاصة من الأطفال. وهذه العمليات تكرر ذكرها فى تقرير أعدته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية يوثق المخالفات القانونية التى يرتكبها المستوطنون اليهود فى الخليل. هذا التقرير الذى كشف النقاب عنه زعيم المعارضة يوسى ساريد بعد رفض الجهاز الأمنى نشره أو

حتى عرضه على لجنة الخارجية والأمن للكنيست جاء فيه: "إن المستوطنين يقومون بالتسلل لمواقع تابعة للمواطنين الفلسطينيين ليلا ويقومون بإضرام النار فيها ثم الاستيلاء عليها بالقوة. وإذا واجهوا مقاومة من السكان فإنهم يتعاملون معهم بالسلاح حتى وإن أدى ذلك إلى قتل الأطفال والعجائز". ويؤكد ساريد أن المستوطنين الذين يعيثون فساداً فى مدينة الخليل يقومون بهذه الأعمال التى ذكرها التقرير تحت سمع وبصر السلطات. بل إن الأمر وصل إلى حد المؤامرة حيث أن القيادة العسكرية هى التى تحدد المنازل والمحلات المستهدفة وتعلن عنها ويقوم شباب المستوطنين بالإغارة عليها ليلا وحرقها وتدميرها تماماً. ويؤكد ساريد أن السلطة التى تقدم كل دعم للمستوطنين تقوم بحظر التجول ليلاً على السكان الفلسطينيين وتسمح به لهؤلاء المستوطنين الأمر الذى أصبحت معه مدينة الخليل "حديقة حيوانات" تم وضع سكانها فى أقفاص من أجل أن تقوم قلة من اليهود بالعربدة. ويتحدث ساريد مبدياً أسفه على حال دولته قائلاً: إن إسرائيل تبدو سيئة جداً بكل ما يتعلق بالقانون، إن الاستيطان يشكل وصمة عار على جبين إسرائيل.

وبعد هذا كله لازالت القيادة الإسرائيلية تتحدث عن السلام الذى دفنته حياً.. وتتهم الفلسطينيين بأنهم السبب.

الإعلام وحقوق الإنسان

مايو ٢٠٠٢

لاجدال أن هناك ارتباطاً عضوياً وثيقاً بين الإعلام وحقوق الإنسان والتنمية.. يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثر به.. ويرتبط به سبباً ونتيجة.. وجوداً وعدماً.. سلباً وإيجاباً.. قوة وضعفاً.. سلسلة متصلة.. ومنظومة متكاملة.. أشبه ما تكون بأضلاع المثلث أو روافد النهر.. فلا تنمية دون ديمقراطية.. ولا ديمقراطية دون مشاركة.. ولا مشاركة دون حرية.. ولا حرية دون وعى.. ولا وعى دون إعلام.

إعلام مصر إعلام مشارك لا ينعزل.. مبادر لا ينتظر.. فاعل لا يصرخ ولا ينفعل.. راع للحرية المسئولة.. واع بواجبه الوطنى ورسالته الإنسانية.. حريص على أمن الوطن وسلامته.. وحرية المواطن ومصالحة.. يقرب ولا يفرق.. ويصون حق الفكر والتعبير والإبداع.. كحق إنسانى أصيل.. لا يهدد أو يتوعد.. إعلام الطفرة التقنية والفكرية.. الذى ينافس بندية.. ويشارك بجدية.. ويتواجد بفاعلية فى الفضاء العالمى.. المنفتح بوعى ودون عقد.. المدرك لقدراته وقدرات الغير دون تهوين أو تهويل.. جدير بوطن غال وشعب عريق يسعى حثيثا بقياداته الحكيمة ليتبوأ مكانه اللائق بين الشعوب المتقدمة والأمم الراقية.

وإعلام مصر يسوقها باقتدار داخلياً وخارجياً فى عصر المنافسة الشرسة.. مستثمراً دورها الحيوى الرائد.. وموقعها المحورى.. ومبرزاً تجربتها التنموية الفريدة عبر ربع قرن من الزمان.. والتى أدخلت مصر بقوة وثقة إلى الألفية الثالثة وإلى عالم أصبح غرفة إليكترونية.. تلاشت فيها المسافات والأزمنة والجدران.

ولكى يحتفظ الإعلام.. أى إعلام فى أى مكان.. بثقته ومصداقيته وجاذبيته لجمهوره – حباً واقتناعاً لا فرضاً وإكراهاً – لابد أن يتحرى الحق والحقيقة.. ويتوخى الصدق والموضوعية.. ويصر على تجديد مفرداته وتطوير لغته.. ويحرص كل لحظة على صقل أدواته وتحديث وسائله وأساليبه.. متسلحاً بالرأى الحر.. ومعززاً بالفكر المستنير والرؤى الثاقبة.. مكرساً عقيدة الانتماء للوطن فعلاً لا قولاً.. وممارسة لا شعاراً.. متبنياً قضايا الأمة مجسداً آمالها.. متشوقاً لغدها المنظور.. ولن يتحقق ذلك بالأمانى والأحلام.. وإنما بالإرادة الإنسانية والمهنية القوية.. والعزيمة الصلبة التى لا تلين.. وبالعمل الدؤوب.. وتطبيقات العلم الحديث.. فى عصر لم يعد يعترف بغير المعلومات الدقيقة والصحيحة والمتكاملة.. صناعة واستهلاكاً وإنتاجاً.. باعتبارها المدخل الوحيد للقوة والأمن والسيادة.

ولا بد أن نخاطب العالم بلغته.. ونحاوره بمنطقه.. وأن نعرض فى قالب جذاب ثقافتنا العربية.. وفى قلبها الثقافة المصرية.. التى انصهرت فيها العديد من الثقافات.. والتى تبلورت فى ثقافة الاعتدال والعلم والعمل والسلام والحق والعدل.. والتى ترفض الكراهية والتفرقة والعنف والظلم والإرهاب والانغلاق.. فى عصر أصبحت فيه العزلة خياراً مستحيلاً وترفاً لا نملكه وعبئاً لا نتحمله.. وبات الحوار - لا الصدام ولا الصراع - ضرورة مهما كانت دعاوى الصدام عالية أو حجج الصراع مدوية.

إن حقوق الإنسان الأصيلة المستقرة.. التى نصت عليها الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية والإقليمية والوطنية.. وفى مقدماتها حرية الرأى والفكر والإبداع.. ليست موضع جدل أو نقاش.

كما لا يختلف اثنان على أن الإرهاب جريمة دولية منظمة تستهدف البشرية كلها.. لا دين ولا جنسية ولا وطن لها.. مهما تخفت بشعار أو ستار أو تسترت بدين أو عقيدة.

ولأن كل حق يقابله واجب.. وكل حرية تقابلها مسئولية.. فيجب أن يكون التعامل مع القضية متكاملاً وشاملاً.. وليس جزئياً أو انتقائياً.. حتى لا تختلط الأوراق أو تلتبس المفاهيم.. أو يصبح

المجتمع – فى مواجهة الإرهاب – أداة قمع للحرية الإنسانية.. أو يصبح الفرد – تحت دعاوى مغلوطة – قيداً على حق المجتمع فى التقدم.. أو خطراً يهدد سلامته واستقراره.

وإذا كانت مصر.. قيادة وشعباً.. ترفض بشدة اتخاذ الإرهاب ذريعة للتمادى فى خرق حقوق الإنسان والاعتداء عليها.. أو حق الشعوب فى تقرير مصيرها والكفاح ضد الاحتلال.. فإنها فى نفس الوقت.. ترفض وبشدة.. اتخاذ حقوق الإنسان وسيلة لتهديد الاستقرار.. أو حجة للمغامرة بمستقبل الأمة.. والمساس بثوابتها.. والمتاجرة بقيمها وإهدار فضائلها.

وليس من المعقول أن يفلت المجرم فى جرائم الإرهاب من قبضة القانون والعدالة بدعوى حماية حقوق الإنسان.. لأنها حينئذ تكون دعوة حق يراد بها باطل.. فلا حماية لمجرم وإنما الأولى أن تكون للبرئ.. والمواطن الصالح.. الذى يقع فريسة لجريمة الإرهاب النكراء.. تلك الجريمة المنظمة التى يجرمها القانون ويقتص المجتمع من مرتكبيها أياً كانت مبرراتهم وحججهم المتمسحة بحقوق الإنسان.. المتسترة بالدين.. وهما منها براء.

إن مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره.. وتجفيف منابعه.. مسئولية الجميع دون استثناء.. لأنها تستهدف الكافة ولا يعنى هذا

الانتقاص من حقوق الإنسان أو التعدى عليها.. بل تأميناً لتلك الحقوق وضماناً لاستمرارها.. فلا تعارض ولا انفصال بين حق المجتمع فى التقدم والأمن والاستقرار.. وحق الفرد فى الحرية والتمتع بحقوقه المشروعة فى الحياة الكريمة.. فكلاهما وجهان لعملة واحدة هى المصالح القومية العليا.

واختيار مصر للسلام.. ومكافحتها للإرهاب.. وسعيها الحثيث للتنمية.. إنما هو فى حقيقته وجوهره.. صيانة لحقوق الإنسان.. التى تعصف بها الحروب.. ويهدرها الفقر.. فلا استقرار دون حرية ولا حرية دون أمن.. ولا كرامة لجائع أو خائف يروعه الإرهاب.

وإذا كان الإعلام الصادق هو الضوء الكاشف لجرائم الإرهاب، فإن القضاء النزيه العادل هو صمام الأمن.. والقانون والمجتمع هما خط الدفاع الأول ضدها.. ولا حق لإرهابى سوى المحاكمة العادلة التى تحقق أمن الوطن وأمان المواطن.

ولإعلام مصر المستنير.. وقضاؤها النزيه المستقل.. وأجهزة أمنها اليقظة.. الدور الأكبر فى تحجيم تلك الظاهرة.. وقاية وعلاجاً ومكافحة.. بدعم كامل من مختلف قوى المجتمع ومساندة مطلقة من كافة مفكريه ومثقفيه وفنانيه وأدبائه وإعلامييه.. الذين اتفقوا على قلب رجل واحد.. وبفكر موحد.. وضربوا بيد من حديد فلول

الإرهـاب الهاربـة.. وجماعاتـه الشـريرة المارقـة.. حمايـة لحقـوق الإنسان الأصيلة المشروعة.. وصونا لحريته المسئولة التى كانت تلك الجماعات تهددها بشدة.. ولا زالت.

إن منـاخ الشفافية السياسية.. والتنمية الشاملة.. وحرية الفكر والرأى الذى تعيشه مصر حالياً.. فعلاً لا قولاً.. وينعم به شعبها ممارسة لا شعاراً.. إنما هو ضرورة حتمية.. وليس نوعاً من المباهاة أو ضرباً من الترف.. فهو خيار جسدته إرادة الأمة.. وحصناً منيعاً.. شيدته برعاية قيادتها الحكيمة.. وقاية من هجمة الإرهاب الشرسة.. والتى لا تنمو بذرتها الخبيثة إلا فى تربة الفقر والفساد والاستبداد.. والتى لا مكان لها على أرض مصر المباركة.. التى ما عرفها التاريخ إلا كعبة للأحرار والمفكرين ورموز التنوير.. ومقصداً لمحبى الخير والعدل والحق والجمال.. وقبلة للعلماء والأدباء والفنانين والباحثين عن الحق والحقيقة.. ومهبطاً للرسل والمصلحين والأنبياء.. ومقاماً للزارعين والصانعين والبنائين العظام.. الذين صنعوا التاريخ.. وشهدوا عليه.. وأشهدوه بأن الكنانة شيدت دائماً ولم تهدم.. شاركت وتفاعلت ولم تتقوقع أو تنعزل أبداً.. بادرت إلى الخير ولم تنتظر.. صانت المقدسات والحقوق ولم تبدد.. حفظت العهود والمواثيق ولم

تهدد.. وتحملت عن قناعة ورضى أمانة المسئولية.. شدة ورخاءً وسلاماً.

إذا كان من الصعب على أى مجتمع يهدر حقوق الإنسان أو يقيد حرية الرأى والإعلام تحقيق تنمية حقيقية.. ينتفع ويستمتع بها المواطن ويتقدم بها الوطن.. فذلك لأن للإعلام دوره الرئيسى فى تعميق التنمية المتواصلة وترسيخ احترام المواطن لهويته وكرامته.. وتقدير دوره فى مساندة الخطط والبرامج التنموية.. وتحريره من المشاعر السلبية التى تحد من مشاركته.. فيصبح أكثر قدرة على إتقان العمل والتحليق إلى آفاق الإبداع والابتكار ومواكبة إيقاع العصر. لذلك فإن حرية الصحافة ليست ترفاً للدول الغنية.. بل هى الأساس الجوهرى فى رفع مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاقتصادية فى الدول النامية جميعها ومنها أمتنا العربية.

ولكى تنجح وسائل الإعلام فى تحقيق هدفها.. فلابد أن تحقق سعة الانتشار والجودة والشفافية.. وألا يكون هناك سلطاناً عليها.. إلا ضميرها الوطنى وشرفها المهنى.

إن مسئولية الإعلام تجاه قضايا التحديث والتنمية تتضاعف يوماً بعد يوم مع التطور العالمى المذهل فى ظل نظام العولمة.. وأساليب الهيمنة فى مجالات الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا

ورؤوس الأموال.. التى تساندها شبكات المعلومات الدولية.. والشركات المتعددة الجنسية المحتكرة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

وتصبح المسئولية أكثر جسامة مع تعدد التحديات التى تواجه العالم.. شرقه وغربه.. شماله وجنوبه.. فى مجالات الحرب والسلام.. والجريمة الولية المنظمة.. وتزايد الفجوة بين الإغنياء والفقراء.. وبين السكان والموارد.. ونقص المياه.. الأمر الذى يقتضى بذل المزيد من من الجهد.. إعلامياً وتربوياً.. ومن كافة مؤسسات المجتمع المدنى.. لحشد كافة الطاقات للارتفاع بمستوى الوعى والمشاركة لكافة شرائح المجتمع وفئاته وفى مقدمتها المرأة دعماً ومساندة لبرامج التنمية المتواصلة.

فالإعلام وحده لا يمكن أن يتحمل عبء التنمية والتحديث.. وإنما يتكامل مع المجتمع بأسره.. فى إطار استراتيجية قومية لتعظيم جهود التنمية.. يتحقق من خلالها التعاون والتنسيق وليس التعارض أو التنافس.

وفى ذلك فليتكامل الإعلاميون العرب وفى كافة وسائل الاتصال الجماهيرى.. من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما.. وفضائيات وشبكات معلومات.. مع أجهزة الثقافة

والتعليم وقادة الرأى.. إسهاماً فى تكوين المواطن العربى تكويناً سليماً معاصراً.

ولتتكامل القنوات الفضائية العربية وتنسق فيما بينها فى مواجهة التنافس الدولى.. لدعم حقوق الإنسان وجهود التنمية.. وذلك من خلال تبادل البرامج.. والتوسع فى الإنتاج المشترك وتفعيله.. باعتبار قضية الإنتاج قضية محورية مع توفير الاعتمادات الكافية.. والارتقاء بالمستوى الفنى والفكرى للمنتج الإعلامى العربى.. فى مواجهة الإنتاج الغربى.. وإقامة مشروعات إعلامية عربية مشتركة.

ولتتكامل أجهزة الإعلام العربية فى مجالات التخطيط والجوانب التقنية الفنية والثقافية.. وإقامة الصناعات الإعلامية والإليكترونية.. والبث التعليمى والتربوى لإقامة الأرضية الفكرية والتكنولوجية لانطلاق البث الفضائى العربى وديمومته.. إثراءً لحرية التعبير والحق فى الإعلام.. وتوفير شروط الإبداع.. والتنمية البشرية الحقيقية.

اليوبيل الذهبى لعيد الكرامة الوطنية
١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢

"فبراير ٢٠٠٢"

عيد الكرامة الوطنية هو عيد الشرطة.. نظرا لبطولتها عام ١٩٥٢.. ويعد جهاز الشرطة المصرية واحداً من أعرق أجهزة الشرطة فى العالم، حيث تمتد جذوره إلى العصور الفرعونية، ولقد أرست الشرطة المصرية تقاليد راسخة وهى تؤدى رسالتها السامية فى مختلف مراحل التطور السياسى والاجتماعى، وعايشت آمال وآلام الشعب، وتجلى نضال الشرطة يوم ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ عندما صمد رجالها فى محافظة الإسماعيلية بأسلحتهم الخفيفة أمام قوات الاحتلال البريطانى فى شجاعة نادرة أذهلت العالم وانتزعت احترام العدو.. وأصبحت معركة الإسماعيلية ذكرى خالدة فى وجدان الأمة، واختار جهاز الأمن ذكراها ليكون يوماً للشرطة المصرية.

ويحرص الرئيس مبارك باعتباره الرئيس الأعلى للشرطة على تنفيذ إستراتيجية الأمن الداخلى بحسم وإيجابية، مع عدم السماح بأى خروج على الشرعية والنظام فى إطار من الالتزام بسيادة القانون وسرعة التصدى لكل ما يعكر صفو الاستقرار..

وتلتـزم الشـرطة فـي أدائهـا لرسـالتها بـاحترام حقـوق الإنسـان والحريات العامـة لكل مـواطن.. كمـا يحـرص الـرئيس مبـارك علـى الالتقاء برجال الشرطة فى عيدهم كل عام.

ملامح الاستراتيجية الأمنية:

الهدف النهائى لجهاز الشرطة المصرية هو تحقيق أقصـى درجة من أمن المواطن وسلامة الوطن من خلال احترام القانون والشرعية الدستورية، وعن طريق تحديث آليات وفعالية التواجد فـى الشارع المصرى، واستخدام المعطيات العلمية والتكنولوجيا الحديثة فى تحقيق الأهداف.

يشهد الواقع الأمنى فى مصر أن أجهزة الشرطة قد واكبت المستجدات التى طرأت دوليا وإقليميا، وأصبح فى طليعة اهتماماتها حماية التنمية الشاملة بتوفير المناخ الآمن لمشروعات الاستثمار والتصدى للجرائم الاقتصادية بمختلف أنواعها وأشكالها، ودراسة وتحليل الأبعاد الأمنية للجرائم الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص حماية المجتمع من مخاطر المخدرات بكافة أنواعها.. وتأمين المواقع السياحية والأثرية، والمحميات الطبيعية، والمواقع الاستراتيجية ومصادر الطاقة ووسائل النقل ومنافذ البلاد، والتوجد فى المجتمعات العمرانية الجديدة وحماية المسطحات المائية، وذلك

كله بجانب الحرص على تقديم الخدمات الشرطية للمواطن فى أسرع وقت بسهولة ويسر.

وفى ضوء المتغيرات الأمنية على الصعيد الدولى.. استحدثت وزارة الداخلية سياسات ووسائل لمواجهة التحديات المستقبلية لمواجهة ظاهرة الإرهاب من خلال دعم كفاءة الأجهزة المعنية بالمكافحة (عنصر بشرى، تسليح، تجهيز فنى، اتصالات).

التعاون الدولى لجهاز الشرطة:

تمتد السياسة الأمنية لتشمل تدعيم التعاون الدولى مع الدول الصديقة وتطويق ومواجهة الإرهاب وضبط قياداته الهاربة داخل أراضيها، وقد أبرمت عدة مواثيق واتفاقات للتعاون الأمنى ترتكز على مواجهة القضايا المشتركة وانضمام مصر للعديد من المعاهدات الدولية متعددة الأطراف فى مجال مكافحة الإرهاب الدولى.

وتقديراً لدور مصر الريادى فى مكافحة الإرهاب عالمياً.. فقد عقد فى القاهرة المؤتمر الدولى التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فى الفترة من ٤/٢٨ إلى ١٩٩٥/٥/٨ ويعد من أهم مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة، كما عقد أيضاً فى القاهرة دورة الجمعية العامة الـ ٦٧ للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

(الإنتربول) بالقاهرة خلال الفترة من ١٠/٢٢ حتى ١٩٩٨/١٠/٢٧ .
وتعد واحدة من أهم آليات التعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين، وكان لوزارة الداخلية المصرية دور كبير فى فعاليات المؤتمر، أثمر عن إصدار إعلان القاهرة لمكافحة الإرهاب وتأييد جميع الدول المشاركة فى الدورة لاقتراح الرئيس حسنى مبارك لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويأتى الاهتمام بالعنصر البشرى على رأس أولويات العمل الشرطى من خلال انتقاء أفضل العناصر وتدريبها وفقاً لبرامج علمية مدروسة وبالتعاون مع الدول الصديقة، والاهتمام بالإعداد الذهنى والعلمى من خلال أكاديمية الشرطة ومعاهد التدريب لإعداد رجل شرطة عصرى قادر على القيام برسالته، وتحرص الحكومة على توفير الدعم المستمر لمؤسسات الشرطة والعمل على تحديث وسائل العمل الشرطى وفقاً لأحدث تكنولوجيا.

وتسجل شهادات العالم، تأكيد مشاعر الأمن والأمان المتوافر فى كل وقت فى شوارع العاصمة وكل ربوع مصر.. واليوم فى عيدها الذهبى تقف الشرطة المصرية حارساً للأمن والأمان.. ضد أعداء الحياة ومطاردة كل من تسول له نفسه النيل من أمن واستقرار الوطن.

السياسة الإسرائيلية وإشكالية الهوية

"أغسطس ٢٠٠١"

يقول المفكر الصهيوني "أمنون روبنشتاين": على الرغم من مرور مائة عام على إنشاء الحركة الصهيونية الهرتزلية، وبعد إنجازاتها الكبيرة وخصوصاً فى تحقيق هجرة يهود الاتحاد السوفيتى (سابقاً) إلى إسرائيل ها نحن أولاء نشهد من يهاجمها بشدة لا سابق لها فى بيتها:

- من معسكر اليهود المتدينين القوميين الذين يرتدون ثيابها ويفكرون بأساسها البشرى.
- من معسكر المتدينين اليهود (الحاراديم) المعادين للصهيونية.
- من معسكر مفكرى "ما بعد الصهيونية" وهذا مفهوم يمثل مجموعة أفكار وآراء مشتركة سادت مؤخراً بين مجموعة من علماء التاريخ (الجدد) وعلماء الاجتماع (الانتقاديين) ويعتقد أصحاب هذا المفهوم أن الصهيونية قد أنجزت مشروعها الآن ولم يعد ثمة حاجة إليها.
- ويقول آخرون : إن الصهيونية ماتت فى أوسلو .

- ويرد الآخرون: إن المشروع الصهيوني يقضي بتأسيس وطن قومي لليهود في أرض فلسطين استناداً إلى الحق التوراتي وبما أن إسرائيل قامت على ٨٥% أو ما يزيد من أرض فلسطين الانتدابية ولم تستوعب سوى ٤ ملايين يهودي من ١٢ مليوناً مازالوا يعيشون في مختلف أنحاء العالم ، فإن المشروع الصهيوني في هذه الحالة لم ينته ، كما لم ينجز بكامل أهدافه، ومن ثم فإن وضع إسرائيل الراهن لا يشكل سوى الأرضية والقاعدة المناسبتين لاستمرار السعي لتحقيق بقية أهداف المشروع الصهيوني الكبير.

وهناك قطاعات أخرى تعتقد أن السلام ينبغي تحقيقه فوراً من أجل إتمام المشروع الصهيوني لأن إسرائيل قد سجلت لنفسها إنجازات، تسمح لها بإجراء مفاوضات مع جيرانها والتوصل إلى حلول وسط يكون من شأنها تعديل الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ومن ثم تحقيق التطبيع.

ويرى هؤلاء أنه لا خوف على مستقبل إسرائيل فهي أكبر مركز تجمع يهودي في العالم وستجلب جميع الذين يرغبون بالهجرة ويعد معدل الأعمار فيها متناسباً جداً ويتبعون سياسة التكاثر الطبيعي، وستؤدي العملية السلمية إلى تشكيل علاقات

طبيعية مع بلدان المنطقة وسيجد اليهودى الذى يعيش فى إسرائيل نفسه يعيش فى بيئة سياسية مناسبة ويرى البعض أن إسرائيل قد دخلت الآن ما يعرف بمرحلة ما بعد الصهيونية وأن الحركة الصهيونية "الهرتسلية" التى ادعت سعيها إلى حل مشكلات اليهود فى العالم عن طريق التهجير لإسرائيل أدت فقط إلى إيجاد جيتو يهودى جديد فى فلسطين.

إشكالية الهوية ومسألة الصهيونية:

تعد مشكلة الهوية من المشكلات المؤثرة فى إسرائيل ولقد بدأت مع عملية "العلمنة" فى بداية القرن الثامن عشر بقيام حركة "التنوير اليهودية" والتى أزاحت الدين اليهودى من موقعه كمحدد رئيسى لمسألة الانتماء بين اليهود، وطرحت الحل الاندماجى فى المجتمعات التى يعيش فيها اليهود، على أن ينحصر الدين فى المنزل والمعبد.

ثم جاءت الصهيونية وطرحت الحل الخاص بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين دون أن تتنبه إلى مغزى إشكالية الهوية التى ستواجهها، ولذا لم تطرح لها حلاً مقبولاً. ومع قيام دولة إسرائيل واجهت الدولة صراعات متعددة، وواجهت قضية الصراع العربى الإسرائيلى الذى لم توضع له نهاية بعد. وواجهت كذلك

الصراعات بين الدينيين والعلمانيين والصراع الطائفى والثقافى بين المهاجرين اليهود من دول مختلفة، والصراع بين العقدى المبنى على الأساطير، والسياسى الواقعى المبنى على المصالح.

وأدى ذلك إلى تفتت النموذج الإسرائيلى بين ثقافات وطوائف وقوميات ومواقف متصارعة حول هوية الدولة هل هى كنعانية؟ أم يهودية دينية؟ أم يهودية علمانية؟ أم إسرائيلية أم عبرية... ولا زال الصراع مستمراً ويلقى ببعض ظلاله على توجهات الدولة نحو السلام وعلاقاتها بالعالم والدول العربية والأقلية العربية الفلسطينية والذى يزيد عددهم داخل إسرائيل على ٢.٥ مليون مواطن عربى وينقسم الإسرائيليون حول هذه الإشكالية بين مؤيد لاستمرار وجودهم كمواطنين إسرائيليين فى إطار أخذ الدولة بمبدأ التعددية القومية والثقافية، وبين رافض لهذا المبدأ انطلاقاً من الحرص على نقاء الطابع اليهودى للدولة.

ويتجسد الطرح اليهودى للهوية فى عدد من الهويات الفرعية هى:

- الهوية اليهودية الإسرائيلية العلمانية وتعبر عنها الصهيونية القومية المتجسدة فى قوى اليمين المتطرفة.
- الهوية اليهودية الدينية القومية: وتعبر عنها الصهيونية القومية المتطرفة وتجسدها حركة جوش إيمونيم وقوى الاستيطان اليهودية.

- الهوية اليهودية الطائفية السفارادية: ويجسدها "السفاراديم" - اليهود الشرقيون - كقطاع يبحث عن دور فاعل داخل إسرائيل.

- الهويــة اليهوديــة الدينيــة: وتعبــر عنهــا الأحــزاب الدينيــة السياسية والقوى الدينية غير الحزبية وهى تجعل الدين اليهودى هو الأساس والمصدر الذى يمكن فى ضوئه صياغة الهوية فى إسرائيل وتسعى لتحويل إسرائيل إلى دولة يهودية دينية تحكمها مبادئ التوراة وليس تشريعات الكنيست العلمانى.

وقد ناقش المؤتمر العالمى الثانى عشر للدراسات اليهودية الذى عقد فى الجامعة العبرية فى أغسطس ١٩٩٧ - والذى حضره ألف باحث يهودى من إسرائيل والعالم - مستقبل اليهود واليهودية ومستقبل الصهيونية وتوقعوا تقلص أهمية إسرائيل بصفتها محور الهوية اليهودية.

ورغم كل ما قيل وكتب عن المشروع الصهيونى فإنه قد لا يجوز النظر إلى إسرائيل على أنها دولة صهيونية أو عنصرية حيث قد سقط بالفعل قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ والذى كان يعتبر الصهيونية أحد أوجه العنصرية بصرف النظر عن تحقق ذلك فى الواقع العملى.

فـإن إسـرائيل ترتكـب جميـع أشـكال العنصـرية والتمييـز العنصرى التى وردت فى تقارير المنظمات الدولية ويتمثل ذلك فـى اضـطهاد السـكان الأصـليين والأقليـات وتعـذيب الأطفـال والصـبية وضرب المدنيين العزل بالأسلحة الفتاكة واغتصاب النساء وحرمان بعض الأفـراد مـن الحقـوق الإنسـانية الأساسية وتمنـع حـق العـودة وتستبعد الأفراد والجماعات لأسباب عرقيـة وتجـاهر بـالتفوق الإثنـى علـى جميـع الأجنـاس وتقـوم باسـتغلال المآسـى التاريخيـة للابتـزاز وتحريـف التـراث والـتهجم علـى الأديـان الأخـرى وتحقيرها وتغيير المعالم الديموغرافية والجيوغرافية.

ومع إصرار مصر على اختيار السلام كبديل استراتيجى فـى مواجهـة السياسـة الإسـرائيلية ومشـروعاتها التوسـعية يمكـن طـرح الدلالات التالية:

- لايمكن اعتبار المشروع الصـهيونى هو المحـرك الرئيسـى أو المخطـط الأساسـى فـى السياسـات الإسرائيلية والتـى تحكمهـا اعتبـارات المصـالح والتوازنـات الإقليميـة حيـث قـد ثبـت أن المشـروع الصـهيونى لا يمكـن الاسـتمرار حسـب مخططـه القديم لعوامل داخلية وإقليمية وعالمية راهنة.
- لـذلك فـإن علـى ساسـة إسـرائيل وقادتهـا التسـليم بعـدم نجـاح المشـروع الصـهيونى خاصـة فـى تهجيـر جميـع السـكان

الفلسطينيين وعدم قدرة إسرائيل على إيقاف الكفاح والصمود والانتفاضة وضرورة الاستجابة للمطالب الفلسطينية المشروعة وحقهم فى إقامة دولة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- ضرورة أن يعكف جميع الأطراف فى عملية السلام على صيغة ونسج أسس علاقة جديدة بين دول المنطقة – دون تعالٍ أو تسلط أو هيمنة – تستند إلى تكامل ركائز ثلاثة هى: التسوية السلمية والتنمية الاقتصادية والأمن الإقليمى وضبط التسلح مع العمل الجاد وبنية صادقة على تطبيق توصيات تقرير لجنة ميتشيل بالكامل.
- أهمية تفعيل صيغة مؤتمر السلام بمدريد فى المجالات الخمسة: الأمن والحد من التسلح – اللاجئون – البيئة – المياه - التعاون الاقتصادى.
- عودة المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى لمناقشة كافة الموضوعات ومنها القضايا الشائكة وهى القدس – المستوطنات - الترتيبات الأمنية النهائية – الحدود - المياه - اللاجئين.
- إن ركائز ومنطلقات العلاقة المصرية - الإسرائيلية لا تنحصر فى توجهات عقدية ضيقة أو مصالح محدودة أو

ردود فعل عصبية وإنما يحددها سياسات وإجراءات إيجابية من جانب إسرائيل لدفع مسيرة السلام إلى الأمام.

ومن المعوقات الرئيسية لإقامة علاقة سلام كاملة:

- عدم تنفيذ إسرائيل لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ووقوفها أمام مبدأ الأرض مقابل السلام بشعار زائف "السلام مقابل الأمن".
- إصرار إسرائيل على توسيع المستوطنات فى القدس الشرقية بما يمثله ذلك من خرق لاتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣.
- عدم الانتقال إلى بحث الوضع النهائى.
- الامتناع عن الانضمام إلى معاهدة الانتشار النووى بحجة بدء التفاوض المباشر مع الأطراف العربية المعنية وبما يمثله ذلك من عدم التوازن فى وضع التسلح النووى الإقليمى مع التلويح باستخدام السلاح النووى عام ١٩٦٨ ومبادرة الرئيس مبارك فى أبريل ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط.
- تشجيع إسرائيل للمتطرفين والمستوطنين لتهديد حياة الفلسطينيين واستباحة حرماتهم والتلويح بهدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وبناء الهيكل اليهودى مكانها.

- التهديد الدائم لأمن الدول العربية والإنذارت المتكررة باستخدام القوة وضرب المنشآت الهامة والحيوية مع استمرار احتلال مرتفعات الجولان وجنوب لبنان ووضع العراقيل في طريق السلام الشامل سواء على المسار السوري أو اللبناني أو المسار الفلسطيني وعدم تنفيذ كل بنود اتفاقية المرحلة الانتقالية وفق الجدول الزمني المحدد وخاصة المرحلة الثانية التي تنتهي بقيام دولة فلسطين على مجمل أرض الضفة الغربية وغزة والاعتداءات الوحشية على مقار السلطة الفلسطينية وخاصة في غزة وخان يونس والخليل واغتيال العناصر الوطنية وتجسيد إرهاب الدولة في أبشع صورة ضد شباب الانتفاضة ورموز السلطة الفلسطينية.

ولقد تنبه العالم إلى خطورة الوضع في الشرق الأوسط وسياسات التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل وتمثل ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري المنعقد في ديربان بجنوب أفريقيا وهذا المؤتمر هو شهادة حق للفلسطينيين وإدانة دامغة للسياسة الإسرائيلية وسياستها التعسفية القمعية.

وقد قرر منتدى المنظمات غير الحكومية - على هامش المؤتمر - تسليم بيانه الذى يدين إسرائيل بوصفها دولة عنصرية إلى الوفود الرسمية المشاركة والتى تمارس إسرائيل والولايات المتحدة عليها ضغوطاً كثيرة لعدم إدانة إسرائيل والصهيونية بالعنصرية فى مشروع البيان الختامى وبدعوى أن ذلك البيان معاداة للسامية.

وعلى جميع الدول العربية ودول العالم المحبة للسلام والعدل استثمار هذا الحدث واستمراره باعتباره انتصار سياسى ومعنوى وتطويره ليصبح تهديداً للمصالح الاقتصادية الأمريكية من خلال مقاطعة المنتجات إذا استمرت أمريكا منحازة تماماً لإسرائيل وحتى تعدل عن سياسة الكيل بمكيالين وتتبنى موقفاً أكثر عدالة من الصراع العربى الإسرائيلى.

إدارة الوقت عصب التنمية

يناير ٢٠٠٢

من بين الأشياء الكثيرة التى تميز المجتمعات الأكثر تقدماً عن المجتمعات النامية تقدير الوقت وحسن إدارته واستثماره والعناية به لأنه نسيج الحياة الثمين وباعتباره أهم عناصر الإنتاج. وبينما يحرص الأفراد فى المجتمعات المتقدمة على تعظيم الاستفادة من كل لحظة، فإن الناس فى المجتمعات المتخلفة يتفننون فى إهدار الساعات والأيام والشهور والسنوات وكأنهم يثقبون زورق النجاة الذي يمكن أن ينتشلهم من غرق التخلف.

وعندما تقول لى كيف تتعامل مع الوقت.. يمكننى ببساطة أن أقل لك من أنت، والذى يحدد التعامل مع الوقت منظومة من الأفكار والاتجاهات والقيم والمهارات والمعارف والتى تشكل ما يمكن أن نسميه "ثقافة تقدير الوقت".. بداية من تحديد مفهومه بدقة.. وتعظيم الإحساس بإيقاعه وأهميته ومهارة إدارته.. واحترامه وتقديسه.. واعتبار أن كل ما يفسده أو يضيعه خطأ فادح وعيب جسيم وأن كل من يهدره أو "يقتله" آثم خائن يستوجب الرفض والنبذ والاحتقار. وهذا ما تؤكده المجتمعات الفائقة النمو بثقافة الفعل والمبادرة والإبداع.

إن بعض الناس لديهم "وعى الوقت" بمعنى إدراكهم أن هناك – دائماً – وقت أقل وعمل أكثر، ولهذا قال بنيامين فرانكلين: "إذا كنت تحب الحياة فلا تهدر الوقت لأنه نسيج الحياة".

ولقد تغلب الإنسان بالتكنولوجيا على الفضاء الطبيعى، وعلى الوقت الذي أصبح يقاس بدقة متناهية. وإنسان اليوم يعيش حياة أطول من أسلافه بسبب كثرة تجاربه ومعارفه وتنوع ما يحسه ويسمعه ويراه، وتعقد ممارساته وزيادة مهاراته.. ومع ذلك فمهما عاش الإنسان فإن الحياة تبدو أمامه قصيرة.

وكلما دقق الإنسان في الوقت تأكد أنه من أثمن الأشياء التى يملكها فى الحياة والتى وهبها الله له، وعمر الإنسان لا يساوى ذرة في عمر الكون الهائل، فالضوء الذى يصل لتلسكوب "بالومار" فى أمريكا قد انطلق من مكانه منذ خمسة بلايين سنة، وبرغم نجاح الإنسان فى الوصول للقمر فإنه لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً فى مجال الترحال فى الكون، لأنه لكى يخترق المجرة التى يعيش فيها يحتاج إلى مائة ألف سنة.. هذا إذا افترضنا أنه استخدم وسيلة نقل تسير بسرعة الضوء "١٨٦٠٠٠ميل فى الثانية" أو أنه ظل يعيش حتى تنتهى تلك الرحلة.. أما إذا أراد الإنسان أن يسافر لمجرة أخرى مثل مجرة "أدروميدا" فإنه يحتاج إلى مليونى سنة ضوئية حتي يصل لمقصده. إن أعظم عمل وأخطر مهمة على سطح الأرض أقصر من غمضة عين فى الزمن الكونى.

ما هو الوقت؟

سؤال أزلى لا زال يطرّح نفسه! هل هو ثالوث الأبدية.. ماض وجد ثم انقضى وأصبح ذكرى وحاضر لا يعيش إلا لحظات ومستقبل لم يأت بعد لكنه لا محالة، ووجوده مجرد توقع. والإجابة ليست كافية شافية.. أليس كذلك؟ فما هو الوقت إذن؟!!!.

من أشهر المفاهيم المتداولة والتى نسمعها من بعض الناس عن الوقت.والتي يجب تأملها جيداً والتفكير فى معناها (الوقت يطير - الوقت يجرى من حولنا.- الوقت مزدحم - الوقت الطيب يمضى بسرعة دائماً - عقارب الساعة مستحيل أن تعود إلى الوراء - مسألة وقت - تحت ضغط الوقت - الوقت يضغط بثقله علينا..... إلخ".

ومن تلك التعريفات يبدو التناقض المنطقى.. فمرة نشبه الوقت بالطائرة، وأخرى بالسائل، ومرة نصوره كسلعة، أو كفضاء، أو حركة، أو كعملية، أو كثقل.

ومادمنا لا نعرف بالقطع حقيقة الوقت وكنهه، فإننا لا نملك إلا الحديث عنه بتشبيهات بلاغية متعددة، وكل تشبيه له قيمته ووجاهته. وبعض الناس يرى أن الوقت لا يخرج عن كونه مجرد مفهوم نظرى أو فكرة فى العقل، كما أن الكثيرين يجسدون الوقت

بشكل عملى حيث يؤكدون أنه: (مصدر اقتصادى ثابت غير قابل للاختزال أو التمديد أو التقصير أو التطويل - لا يمكن إعادته أو استبداله أو عكسه - ينقضى بسرعة - ثمين ومكلف - ينساب فى اتجاه واحد من الماضى للحاضر للمستقبل - كمى ومقسم لوحدات لحظات – ثوان – دقائق – ساعات - أيام – شهور- أعوام) - البعد الذي يحدث فيه التغير كما تحدث الحركة فى الفضاء - أحيانا يقاس به حياة مديرى الأعمال أو قائدى الطائرات".

إن الثلاثية الزمنية.. الماضي والحاضر والمستقبل.. لا يقدر أحد على التحكم عليها. والوقت يتخلل وجود الإنسان المادى والعاطفى والنفسى.. فالأسف.. والشعور بالذنب، والندم، وتأنيب الضمير.. كلها مشاعر تنبعث من تذكر أشياء فى الماضى. والأحاسيس الفسيولوجية مثل الحرارة والبرودة والآلام والجوع والتذوق سببها الاحتكاك بالحاضر، أما التوقع والتفاؤل والتشاؤم والطموح والرغبة فهى مشاعر إزاء المستقبل. وإذا كان أشخاص يميلون للماضى ويتغنون به فهناك أشخاص يعشقون الحاضر ويمجدونه وأشخاص يتوجهون دائما للمستقبل ويعملون من أجله.

إن التحكم في الماضي مستحيل فالذي فات قد فات ولا يؤخذ منه غير الدرس والعبرة وقال حكيم: "لا توجد آثار أقدام قبل نقطة البداية".

ان الاستمرارية والتغير سمتان أساسيتان فى الوقت، فقالوا (لا جديد تحت الشمس) وعن التغير قالوا لا شىء دائم أو "ديمومة التغير"، ونسمع ما يؤكد أن الطبيعة البشرية لا تتغير أبداً، كما نسمع "تغير الطبيعة البشرية". لقد تغير الإنسان خاصة فى العالم الغربي من العصور البدائية إلى العصور الوسطى ثم إلى العصر الحديث، ونتيجة للتغير الذهنى ظهر ما يسمى بصراع الأجيال.

... الوقت مظلوم:

لماذا يشكو الجميع من أنه لا يوجد وقت كاف؟ قال شكسبير: "عندما لا نجد شيئاً نفعله نشكو من أن الوقت أطول من اللازم وعندما نكون مشغولون بأشياء كثيرة نشكو بأنه لا يوجد لدينا وقت كاف. وكلنا ذلك الرجل فعندما لا نجد ما نفعله نشكو من الملل، وعندما يزدحم الوقت بأعمال كثيرة يصيبنا التوتر".

الحقيقة أنه لا يوجد شىء يمكن أن نسميه وقت أكثر من اللازم أو وقت أقل من اللازم. الحقيقة المؤكدة التى لا خلاف حولها أنه يوجد فى اليوم الواحد ٢٤ساعة لا أكثر ولا أقل، فرئيس الوزراء وساعى البريد يمتلكان بالضبط نفس المقدار من الوقت وعندما نقول إن الوقت ضيق جداً فذلك يعنى أننا نريد أن نفعل الكثير- فوق

طاقتنا - فى الوقت المتاح أكثر مما يفعل فيه.. مثلما نريد أن نضع برميلاً من الماء فى قارورة صغيرة.

الأمر إذن ليس مجرد ساعات ولكن ما يتم إنجازه فيها وإذا فقد الإنسان السيطرة على الوقت فقد السيطرة على الأداء والإنجاز.

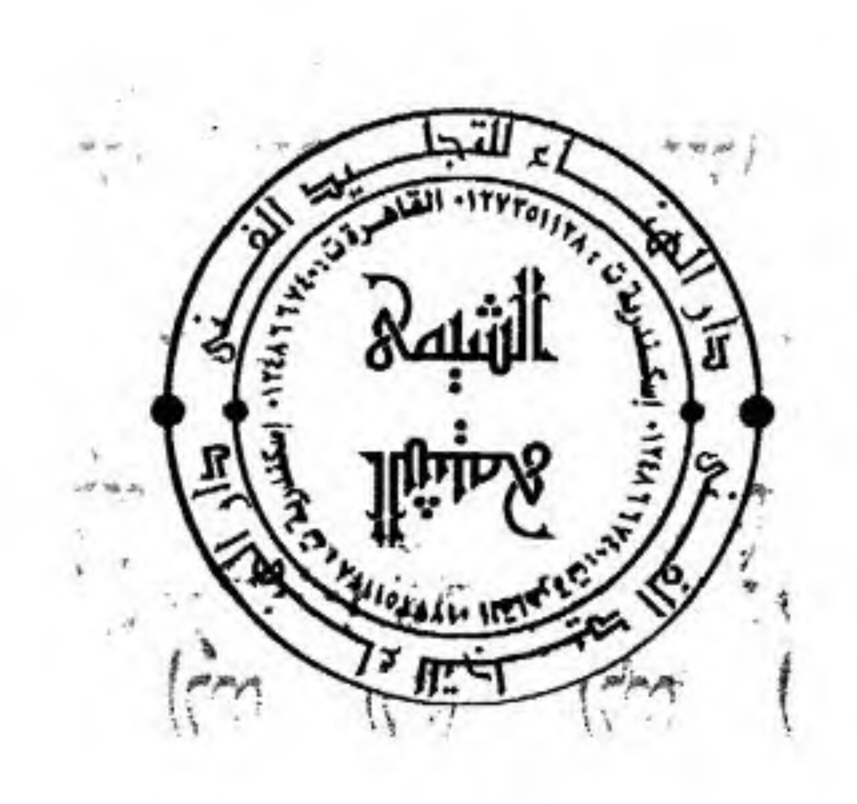
إن ترويض الوقت وإخضاعه يتطلب تحليلاً وتفكيراً وتخيلاً، وإدارة الوقت بمهارة لا تعتمد على الفطرة الإنسانية ولتحقيق ذلك يجب القيام بالخطوات وتجربة الأساليب التالية:

- حلل الوقت.
- قيِّم تكلفة العمل.
- قارن الوقت بالغرض.
- خطط وجدول الوقت.
- لا تفعل شيئاً يمكن أن يفعله الآخرون نيابة عنك.
- لا تضيع وقتك فى أمور لا تأتى بنتائج مثمرة.
- احذر (عمى الوقت) والذى يعنى فقد الإحساس بالوقت وأهميته فى الوجود الشخصى.
- العبرة فى إدارة الوقت ليس فقط بما يجب أن نفعله ولكن أيضاً بما ينبغى أن لا نفعله.

إن إدارة الوقت علم جديد وأرض بكر مليئة بالكنوز تستحق أن نكتشفها ونزيل أستارها ونكشف أسرارها بالتجريب والعمل وليس بالتمنى والأمل.

وليكن ذلك فى إطار برنامج وطنى تشارك فى تحقيقه كافة المؤسسات التعليمية والإعلامية والتربوية والثقافية والسياسية حتى نلحق بقطار التقدم.

أحمد عيسى







الإعلام الإرهاب
وحقوق الانسان
فى عصر العولمة
بقلم
أحمد عيسى



Bibliotheca Alexandrina
0689458